

السجن والسجناء

نماذج من تاريخ المغرب الوسيط

مصطفى نشاط

EDITIONS
LA CROISEE
DES CHEMINS

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⴰⵙⵏⵢⵉⵎ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵉ ⵉⵣⵔⴼⴰⵏ ⵏ ⵓⴼⴳⴰⵏ
Conseil national des droits de l'Homme

السجن والسجناء
نماذج من تاريخ المغرب الوسيط

الإيداع القانوني :2012MO/0365
ردمك:1-0379-1-9954-978

• منشورات: ©A. Retnani Les Editions la Croisée des Chemins
البريد الإلكتروني : editionslacroiseedeschemins@gmail.com
www.editionslacroiseedeschemins.com

السجن والسجناء

نماذج من تاريخ المغرب الوسيط

ذ. مصطفى نشاط





الفهـرس

تقديم

توصل الضمير العالمي إلى الإعلان عن حقوق الإنسان سنة 1948، بعد مجموعة من المحطات في سبيل إقرار هذا الحق أو ذاك، وصونا لكرامة الإنسان التي تعد من مطالبه الطبيعية. وإذا كانت مسألة حقوق الإنسان قد انتهت إلى "المأسسة" مع ذلك الإعلان، فإن الأصوات الصادحة، والتحركات المنادية بالحفاظ على حقوق الإنسان، لم تنقطع عبر حقب التاريخ. وقد يكون الحق في الحرية من أهم المطالب الطبيعية التي طفت على تاريخ حقوق الإنسان، بما أن كرامته تتأسس في جوهرها على الحرية التي تتوافق وقانون الطبيعة ونواميسها.

ومن هذا المنظور، فقد شكل السجن -خاصة بسبب الاختلاف السياسي- أحد مظاهر مصادرة حرية الإنسان، فالسجن يظل هو السجن، حتى لو كانت قضبانه من فضة، لأنه سالب لقيمة الحرية، ذلك المشترك الذي يجتمع الناس عليه، وتنزع إليه فطرتهم.

وإن الدراسة التي نقدمها عن تاريخ السجن والسجناء بالمغرب الوسيط محاولة لرصد الخلفية التاريخية للسجن في المغرب الوسيط باعتباره فضاء مصادرا للحرية، شأنه في ذلك شأن السجن في أي منطقة من المعمور، وفي أية فترة من فترات التاريخ.

وتستمد دراسة السجن والسجناء في مغرب العصر الوسيط أهميتها من ارتباطها الوثيق بالغلبة، ومن كون الغلبة قائمة وقتئذ على العصبية بالمفهوم الخلدوني، والتي كانت مرتبطة بمزاج الحاكم، في غياب أي مؤسسات قانونية تنظم العلاقات بين الحاكم والمحكومين. ولاغرو أن الغلبة بما تقتضيه من امتلاك لوسائل الإخضاع والاستتباع، فضلا عن الدعوة الدينية والتحكم في طرق التجارة بعيدة المدى، كانت الضامن الأساسي لاستمرار الحكم بالمغرب الوسيط. وإن مما له دلالته أن الاسطغرافية المغربية الوسيطية، وخاصة منها كتب التاريخ العام، تطنب في الحديث عن مختلف أشكال العنف، حتى ليبدو

أن الإشادة باستعمالها جزء من تمجيد الحكم وانتصاره في دحر خصومه. ويعتبرالسجن أحد وسائل العنف المتداولة بكثرة من لدن العصبيات المتعاقبة على تاريخ المغرب الوسيط في تقليم أظافر من لم يكن منسجما مع توجهاتها. وإذا تحول السجن إلى فضاء مصادر للحرية وتعد على الحياة، بما ينجر عنه من ألم وعناء وخدوش نفسية، فإنه يبقى أكبر شاهد على حضور العنف. ومهما اختلفت فترات ممارسة العنف وأماكنه، فإنه يظل منبوذا لعدم توافقه مع إنسانية الإنسان، وإن حاولت بعض الأدبيات والتأويلات تسويغه وشرعنته.

تسعى هذه الدراسة إلى استقراء فضاء السجن في تاريخ المغرب الوسيط من خلال توطينها بمجموعة من الأسئلة، من قبيل: ما هي الجنح ذات الطابع العام التي كانت ترمي بأصحابها في أتون السجن؟ وما هي أصناف السجناء؟ وهل غلب السجن السياسي على وظيفة السجن؟ وهل ثمة تجليات لأدب السجن بالمغرب الوسيط؟ وما هي مصائر السجناء .... ؟ هذه الأسئلة وغيرها، تم التعامل معها بالتوسل بمنهج تاريخي يقوم على التوثيق، وعلى جمع شتات الإشارات التاريخية المتناثرة بالمظان عن هذا الموضوع.

ولا يمكن إلا أن ننوه بالتفاتة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بإدراجه هذه الدراسة ضمن منشوراته، وانفتاحه على الوسط الأكاديمي. كما نثمن مد الجسور بين مؤسسة تعنى بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، ومؤسسة منشغلة بالأسئلة والهموم العلمية، توخيا للمساهمة في تقدم وطننا ورقيه.

والله ولي التوفيق.

مدخل

ورد في أحد معاجم اللغة أن الحبس نقيض للتخلية، وحبسه أي أمسكه من وجهه، وسجن الهم إذا لم يبثه، وسجين واد في جهنم. ويأتي لفظ السجن بفتح السين بمعنى الحبس، وأما بكسرها فهو مكان الحبس. وقد يرد السجن أو الحبس بلفظ الاعتقال، فمن يعتقل لسانه هو ممسك له، واعتقل بمعنى حبس[1]. وتم استعمال لفظي السجن والحبس في بعض المصادر المغربية الوسيطية للدلالة على معنى واحد، ومن ذلك ما ورد في ترجمة ابن شاطر المعاصر لأبي عنان، لما سئل عن حاله، فأجاب: "محبوس في الروح، وصدق لأن الدنيا سجن المؤمن، ولا مخلص له من حبسه إلا بمفارقة نفسه"[2]. وقد يعبر عن الحبس بالعفس، فالناقة المعفوسة هي التي منعت من الرعي، فتعرضت للتجويع والحرمان، والعفس هو ابتذال الشيء وامتهانه، والمعفوس هو المحبوس[3].

ويندرج الحبس ضمن عقوبات التعزير، وهي التأديب على ذنوب لم تشرع فيها الحدود[4]. وإذا كانت عقوبات الحد مقدرة بآيات قرآنية، كعقوبة الزنا، فإن الحبس باعتباره عقوبة تعزيرية، يعود تقديرها إلى من يتولى أمور المسلمين، أو من ينوب عنه، وذلك باستحضار مجموعة من الحيثيات، كنوع الجرم المقترف ووضعية المذنب. وقد قال بعض الشيوخ "التعزيرات اجتهادية بقدر الفعل والفاعل ووجه الفعل"[5]. ويمكن للتعزير أن يتخذ أشكالا مختلفة، أقلها التوبيخ بالكلام، وأفدح منها التشهير والنفي

1- عن مادة "حبس" أنظر ابن منظور الإفريقي، لسان العرب، المجلد 6، دار صادر، بيروت، د.ت، ص 44، وعن مادة "سجن"، نفسه ج 13، ص 213، وعن مادة اعتقل و "عقل"، ج 11، ص 459.

2- المقري التلمساني، نفح الطيب، دار صادر، بيروت، 1968، ج 5، ص 271. وقد كان ابن شاطر ممن يتحدثون بالألغاز والحكم، فلما أعطاه السلطان أبو عنان ألف دينار ليحج بها، توقف بتلمسان وتصدق بها، وعندما التقى به أبو عنان بتلمسان، قال له "حج مبرور" فكان رد ابن شاطر: "إذا جهلت أصل المال فانظر مصارفه، ويأبى الله إلا أن ينفق الخبيث في مثله، فضحك السلطان وانصرف"، نفسه، ص 272.

3- مادة عفس، لسان العرب، المجلد 6.

4- الماوردي أبو الحسن، الأحكام السلطانية، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ص 293.

5- الونشريسي أبو العباس، المعيار المعرب، دار الغرب الإسلامي، 1981، ج 2، ص 416.

والضرب والسجن. وسواء أكان التعزير بالسجن أم بغيره، فإنه يبقى مجرد وسيلة، وليس هدفا في حد ذاته، فمقصده الزجر عن العودة إلى الجنوح المقترف [6]. ولبلوغ هذا المقصد، يتوجب اختيار وسيلة التعزير الملائمة لكل نازلة، ولكل مذنب، "فمن الناس من يكون أدبه بالسجن وآخر صفع الرقبة وآخر الضرب بالسوط"[7]. وإذا ما تم الحكم بعقوبة السجن، فإن على القاضي أن يستحضر جميع الحيثيات في تحديد المدة التي يقضيها السجين، فالسجناء "حسب هفواتهم، فمنهم من يحبس يوما، ومنهم من يحبس أكثر منه إلى غاية مقدرة"[8].

لقد لجأت مختلف المجتمعات إلى السجن كوسيلة للعقاب. وتتحدث سورة يوسف عن السجن في عدة آيات، منها، **(قال السجن أحب إلي مما يدعونني إليه)** و**(فلبث في السجن بضع سنين)**[9]. ودون الخوض في المقاصد الدينية والفلسفية لوجود السجن، فإنها تروم تقويم سلوك الجانح وحماية المجتمع من العناصر الخطرة، وإعادة الاعتبار لضحايا السلوكات الجانحة، وتقديم العبرة لمن هو في حاجة إليها. وفي حالة سجن "الفعل السياسي"، فإن السلطة القائمة تبتغي منه تكميم من تعتبرهم خارجين عنها، أو الحد من تحركاتهم، أو القضاء عليهم.

إن البحث في تاريخ السجن والسجناء بالمغرب الوسيط، هو بحث في تاريخ التهميش والمهمشين. فالسجين في منظور السجان والمجتمع خارج عن الضوابط المتعارف عليها. إن فضاء السجن يبعث على التقزز ويوحي بالظلمة، حتى إنه كثيرا ما تأتي صفة "الغياهب" ملازمة للسجون[10].

وينعكس مثل هذا "الموقف" على حضور مادة السجن والسجناء بالمصادر التاريخية. فالأمر لا يعدو أن يكون مجرد لمع وشذرات وردت في- الغالب - بالمصادر الإخبارية بصفة شاردة، وعلى هامش تخليد مناقب هذا الأمير أو ذلك، ولا سيما في لحظة انتقال الحكم. فبعد بيعة الخليفة الموحدي أبي يعقوب "عفا عن المسجونين"[11]، وبادر السلطان المريني أبو يعقوب يوسف بعد توليته السلطة إلى إخراج الصدقات إلى الضعفاء وتسريح المسجونين في جميع بلاده[12]. وبعد وصول أبي ثابت إلى الحكم، أمر بتسريح من

6 - المعيار، ج 2، ص 417.

7 - نفسه، ج 2، ص 387.

8 - الأحكام السلطانية، م.س، ص 293.

9 - سورة يوسف، الآية 33 والآية 42.

10 - مما له دلالته أن بعضهم يستنكف من السكن بالقرب من سجن المدينة، أو يتقزز منه، أو قد يحول طريق سيره عن اتجاه السجن.

11- ابن صاحب الصلاة، تاريخ المن بالإمامة... تحقيق عبد الهادي التازي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987، ص 266.

12- ابن أبي زرع الفاسي، روض القرطاس، ...الرباط، 1972، ص 374.

يوجد بسجن فاس[13]. واقتفى السلطان أبو سعيد الأثر ذاته عند بيعته بأن سرح أهل السجون، واستثنى منهم "أهل الفساد في الأرض وأصحاب الدماء ومن حبس في حق شرعي"[14].

إن من أهم مقاصد الكتابة لدى الإخباريين، تقديم صورة عن الحاكم "المثال" الذي نجح بفعل سطوته في بث الأمن بالبلاد، ودانت له العباد. وإذا كانت المصادر الإخبارية تتحدث عن فعل الاعتقال، فإنها تقف – في الغالب – عند حدود إعطاء الأمير أوالوالي أوامر اعتقال الخارجين عن الحكم، أو تنفيذه فيهم، ولا تقف عند ما بعد لحظة الاعتقال. فلا تصف السجون ومواقعها، ولا تقف عند حياة السجناء ... ولعل مما يسجل على بعض المصادر التي اتخذت من المدن فضاء لها، أنها لا تقدم أي إشارة عن سجونها. فهذا كتاب "اختصار الأخبار عما كان بثغر سبتة من سني الآثار" للأنصاري السبتي، يصف مختلف المكونات العمرانية للمدينة، ويعددها، انطلاقا من المساجد والخزائن العلمية والأسواق والربط والزوايا والمحارس، مرورا بالأزقة والحمامات والفنادق والأفران والسقايات، ووصولا إلى المطامير والطواحين والأرباض والأبواب والمصليات والمقابر والمراسي. لكنه لم يومئ بأي إشارة عن سجن المدينة. قد يكون تفسير ذلك بغياب فضاء خاص بالسجن في المدينة، وقيام بعض الدور مقام السجن، لكن الملاحظة – مع ذلك – تبقى مسجلة على وصف بعض المصادر لفاس التي شغل السجن بها فضاء عمرانيا خاصا. فالجزنائي الذي أفرد كتابه جني زهرة الآس للحديث عن تاريخ فاس وعمرانها، لا يشير إلى هذا السجن، والملاحظة ذاتها تنسحب على كتاب روض القرطاس لابن أبي زرع.

إن تحاشي الحديث عن السجن والسجناء، قد يتأطر بمجموعة من الاستفهامات التي يمكن صياغتها ضمن ما يلي:

- هل لأن السجن – في حد ذاته – يبعث على التقزز والاشمئزاز؟
- هل لأنه وصمة عار على من أوجده، خاصة إذا كان مقترنا بحالات من التجاوزات ؟
- هل لوجود رقابة على المؤرخين وغيرهم، منعتهم من التأريخ " لمؤسسة" السجن؟[15]
- هل لأن الحديث عن السجون مما يدخل في المثالب وليس في المناقب؟

13- نفسه، ص 390.

14- نفسه ص 397.

15- طرح المرحوم بولقطيب الحسين بعض هذه الأسئلة في دراسته: نظام العقوبات والسجن بالمغرب الوسيط، مساهمة في دراسة "العقل التأديبي" المغربي خلال العصر الوسيط، مجلة فكر ونقد، عدد 23، 1999.

– هل لأن السجناء من الذين يعيشون على هامش المجتمع، شأنهم في ذلك شان الحمقى والجذمى والعبيد، وهم الذين قلما سمع صوتهم بكتابات المؤرخين؟..

وأما في التاريخ الإسلامي، فكثيرة هي الكتب التي خصصت بعض صفحاتها لموضوع السجن، كما في" كتاب الخراج" لأبي يوسف (ت 182)، وكتاب "المحاسن والأضداد" للجاحظ (ت255). بينما اتخذت كتب أخرى عنوانا لها "الفرج بعد الشدة"، كما هو الحال عند التنوخي (ت384). وقد يكون كتاب "أنس المسجون وراحة المحزون" لصفي الدين الحلبي (كان حيا سنة 625) "أول كتاب يفرد في عنوانه السجن ويجعل منه علامة يتوقف عندها"[16] .

وكيفما كان الأمر، فإن "مؤسسة" السجن تبقى من الجوانب المسكوت عنها بالمصادر المغربية الوسيطية، علما بأنها لم تغفل الحديث عن فعل الاعتقال. وباستحضار طغيان العنف السياسي في تاريخ المغرب الوسيط، يمكن أن نرجح أن الذي وصلنا من إشارات عن السجن والسجناء، قد لا يعبر عن الحضور الفعلي لهذا الموضوع عصرئذ. ويكفي أن ×نشير إلى أن عملية إحصائية وتصنيفية لكل الإشارات الواردة بالمجلد السابع من تاريخ العبر لابن خلدون، وهو الذي يغطي العصر المريني، تسمح بالقول إن معظم الإشارات تصب في ما له علاقة بموضوع "العنف السياسي".

ومن الإنصاف الإشارة إلى أن المرحوم بولقطيب كان قد نبه على أهمية النبش في تاريخ نظام العقوبات والسجن بالمغرب الوسيط[17]، كما وقع الاهتمام بالموضوع ذاته – ولو بالتفاتة قصيرة – في دراسة لمحمد فتحة وأخرى لمحمد المغراوي[18]. أما نجم الدين هنتاتي فخص موضوع "السجن بالغرب الإسلامي الوسيط "بدراسة مهمة، رامت وضع الأصبع على مكامن الاختلاف بين تصور المالكية والإباضية للسجن، والاختلاف بين حضور مؤسسة السجن في الغرب الإسلامي وفرنسا في

16- تحقيق محمد أديب الجادر، دار صادر، بيروت، ط1، 1997، ص 18.

17- بولقطيب الحسين، نظام العقوبات. حيث شدد على "غياب دراسات ذات منحى تاريخي تعنى بتأثير العقوبات على الأفراد والجماعات، كما تعنى بميلاد السجن في المجتمع والثقافة المغربيين".

18- فتحة محمد، النوازل الفقهية والمجتمع، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، عين الشق، الدار البيضاء، 1999، ص ص 58-65 .

– المغراوي محمد، الموحدون وأزمات المجتمع، جذور للنشر، الرباط، 2006، ص ص 86 - 89. وتجب الإشارة إلى أن السجن بالأندلس شكل أحد فصول أطروحة نوقشت بكلية الآداب بتطوان لحميد حداد، وذلك في موضوع "السلطة والعنف في الغرب الإسلامي"، مرقونة، السنة الجامعية 2003 -2004.

وأما الدراسات التي اتخذت السجن بالمغرب في العصر الراهن موضوعا لها، فهي كثيرة، ويمكن أن نشيرإلى:

– احمد مفتاح البقالي، مؤسسة السجون بالمغرب، منشورات عكاظ، 1989.

– محمد أزيزبي، واقع السجون المغربية وأهدافها الإصلاحية، دار افريقيا الشرق، 2006.

النظام القديم. لكن معظم الحالات المقدمة همت السجن بإفريقية، مقابل ندرة الحالات المتعلقة بالسجن بالمغرب الأقصى، ثم إن المقاربة المعتمدة توسلت بأدوات المنهج المقارن بين المذاهب الإسلامية في الموضوع، وركزت على دعوات تلك المذاهب، وليس بأدوات المنهج التاريخي الذي يدعو للإنصات إلى فعل السجن ومراقبته في بعده التاريخي.[19]

وأما الدراسات التي اتخذت السجن بالمغرب في العصر الراهن موضوعا لها، فهي كثيرة، ويمكن أن وبالمقابل، حظي موضوع تاريخ السجن والسجناء ببعض الدول الأوربية بعناية ملحوظة، وعقدت لتدارس الموضوع عدة حلقات ولقاءات علمية، من بينها تنظيم الجامعة الشعبية لسان دوني بفرنسا في موضوع تاريخ السجون بفرنسا منذ سنة 1789[20]، وظهرت أسماء يمكن القول إنها أصبحت متخصصة في تاريخ مؤسسة السجن بفرنسا[21].

إن محاولة التأريخ للسجن والسجناء بالمغرب الوسيط، تحيل بداية إلى قضية معقدة، هي مسألة التحقيب. ولعلها من القضايا التي تظل مثار خلاف بين المهتمين، لأن منطلقاتها تختلف باختلاف همومهم المعرفية وحمولاتهم "الإيديولوجية"، غير أنه يمكن، لأسباب مدرسية، اقتراح امتداد زمني لهذه الحقبة من تاريخ المغرب ما بين القرن الهجري الأول (7م)، وسقوط سبتة في يد البرتغاليين مع بداية القرن التاسع للهجرة (15م). إن انخراط المنطقة قي دار الإسلام، غير كثيرا من سيرورتها التاريخية، كما أن فقدان المغرب لسبتة، أعلن عن بداية منعطف في تاريخ علاقاته مع دول جنوب غرب أوربا المتوسطية. ذلك أن المغرب لم يعد المبادر في صنع خيوط تلك العلاقات والمتحكم فيها، بل أصبح مهددا في عقر داره. وإذا كانت هزيمة المغاربة في طريف سنة 741هـ، تشكل بداية نهاية الحضور المغربي بالجبهة الأندلسية، فإن سقوط سبتة في يد البرتغاليين، وقع على شهادة التفوق الحضاري الأوربي على حساب المغرب، والمغاربة.

كما يحيل الموضوع المطروق على المجال الذي هو المغرب الأقصى. قد يكون من الصعب تحديد الجذور التاريخية لهذه التسمية. وفي حدود ما تم الإطلاع عليه، فإن أقدم الإشارات التي وصلتنا عنها،

19- Nejmeddine Hentati, La prison en occident musulman médiéval,Arabica,Tome54,n2,2007, pp 149-188.

20 – تم ذلك اللقاء في شهر أبريل 2008.

21- يمكن أن نذكر من هؤلاء الباحثين وإحدى دراساتهم:

- Deyon Pierre, les Temps des prisons, Lille, éditions universitaires, 1975.
- Carlier Christian, Histoire du personnel des prisons françaises du 18e siècle à nos jours, les éditions de l’atelier, 1997.

تعود إلى القرن الرابع الهجري، لما كانت المنطقة محط صراع بين الأمويين والفاطميين، أي قبل أن يدشن المرابطون أول تجربة للحكم المركزي بالمغرب الإسلامي. فقد ورد في قصيدة لابن هانئ يمدح فيها القائد الفاطمي إبراهيم بن جعفر:

وبالمغرب الأقصى قريع كتائب تخب بمسره فيرجف مشرقه

ويمدح كذلك يحيى بن علي في قوله:

نحى المغرب الأقصى بسطوة بأسه فغادره رهوا وقد كان مرتجا[22]

ولا يبدو أن تسمية المغرب الأقصى كانت غريبة عن التداول خلال السنوات الأولى من القرن الخامس للهجرة، إذ وردت في كتاب لأبي الحسن علي بن عمر التميمي الذي ألفه سنة 402هـ[23].

لقد تقعدت كثير من الثوابت التاريخية لمجال المغرب الأقصى خلال العصر المريني، لما استقرت به أهم أصول "القومية المغربية" – على حد تعبير الفقيه المنوني – فشاع استعمال اللغة العربية، وعاد المغاربة إلى الأخذ بالمذهب المالكي بعد الضغوطات التي مارسها الموحدون عليهم لتبني المذهب التومرتي، وظهرت مقررات غدت ثابتة في الدراسة بالمغرب، مثل المقدمة الأجرومية ومختصر خليل، واعتنى المغاربة خلال هذا العصر بوضع كتاب تاريخ خاص ببلادهم، وقد يكون ابن أبي زرع أول من دشن هذا المنحى في كتابه روض القرطاس[24]. إن مما يؤشر على تبلور شعور المغاربة آنذاك بالانتماء إلى مجال يجمع بينهم هو المغرب الأقصى، أن تسمية "المغاربة" خلال العصر المريني، باتت تهم ساكني هذا المجال وحدهم، وذلك ما نلحظه عند ابن أبي مرزوق لما تحدث عن المغاربة بالديار المقدسة وبمصر، دون أن يدرج أهل تلمسان ضمنهم[25].

وعلى مستوى الامتداد الزمني، يقتضي التعامل مع موضوع السجن والسجناء في تاريخ المغرب الوسيط، رصد عناصره طوال هذه الحقبة التي تغطي تسعة قرون، وهذه عملية لا مراء في أنها لا تخلو من آفة التعميم وضحالة الاستخلاص. وإنه مما قد يشفع لتلمس الظاهرة عبر كل هذه الحقبة، ندرة

22- كتاب الأنساب لابن عبد الحليم ضمن ثلاثة نصوص عربية عن البربر في الغرب الإسلامي، تحقيق محمد يعلى، مدريد، 1996، ص ص 74-76.

23- كتاب الأنساب لابن عبد الحليم ضمن ثلاثة نصوص عربية عن البربر في الغرب الإسلامي، تحقيق محمد يعلى، مدريد، 1996، ص ص 74-76.

24- المنوني محمد، ورقات عن الحضارة المغربية في عصر بني مرين، الرباط، 1979، ص ص 257-264.

25- ابن مرزوق التلمساني، المناقب المرزوقية، تحقيق ودراسة سلوى الزاهري، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 2008، ص ص 248 - 255.

الإشارات المتوافرة عنها، ثم كون الفترة السابقة للمرابطين، وهي مرحلة التأسيس في تاريخ المغرب الإسلامي تبقى، داخل الحقبة ذاتها، من الفترات التي اتسمت أكثر من غيرها بضياع مصادرها. يتجلى الأمر في أننا لا نمتلك مصدرا مغربيا - حسب علمنا - عاصر بعض الإمارات التي قامت بالمغرب الأقصى قبل المرابطين، فهل يمكن أن ندرس - مثلا - تاريخ الأدارسة بمعزل عن المصادر التاريخية المعاصرة للفترة المرينية؟

ترتبط الإشارات الأولى عن اتخاذ سجن مخصص لهذه الوظيفة في تاريخ الإسلام بعهد الخليفة عمر بن الخطاب. فبعد أن تعقدت مشاكل الدولة الإسلامية وتوسعت، اشترى دارا بمكة من صفوان بن أمية بقيمة أربعة آلاف درهم، وكان الحطيئة ممن حبس على عهد الخليفة عمر بن الخطاب بعد قوله للزبرقان بن بدر:

دع المكارم لا ترحل لبغيتها   واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي

وبعد استفسار حسان بن ثابت ولبيد، تبين أن هذا القول هجاء، فأعطى الخليفة أوامره بسجن الحطيئة، إلى أن سرح منه بشفاعة عبد الرحمن بن عوف وعمرو بن العاص[26]. وكان الخليفة علي بن طالب أول من بنى سجنا في تاريخ الإسلام، وممن سجنوا به أحد لصوص بني تميم[27].

وتعددت السجون في عصر الأمويين بعد توسع دولتهم، وتعقد مشاكلها، وتزايد أعداد المناوئين لهم. وتتحدث بعض الروايات عن إلقاء الحجاج بن يوسف بثلاثة وثلاثين ألف في سجونه في تهم لا تتعلق بالدم ولا بالتبعة أو الدين. كما تتحدث عن وفاة خمسين ألف رجل وثلاثين ألف امرأة بتلك السجون، وعن الظروف القاسية التي كانوا يعانونها بها[28]. لا نشك في أن هذه الأرقام خضعت للتضخيم، خاصة وأن بعض من أوردوها كانوا مناهضين للأمويين، غير أننا نكتفي - انسجاما مع الموضوع المطروق - بالإشارة إلى أن المبالغة في التاريخ، تحمل في الغالب دلالة معينة، وهي هنا تدل على تزايد أعداد السجون والسجناء بالدولة الأموية.

وبعيدا عن أي سرد "كرونولوجي" لتاريخ السجن في الدول الإسلامية، نسجل أنه بالانتقال إلى بلاد المغرب الإسلامي، تطالعنا إشارات قليلة عن استعمال السجن وسيلة للعقاب، بل استعملت في إطار تصفية

26 - علي الخزاعي، تخريج الدلالات السمعية... بيروت، الطبعة 1، 1985، ص 323.

27 - البناهي، المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، تحقيق مريم قاسم الطويل، دار الكتب العلمية، 1995. ص 249.

28- المسعودي أبو الحسن، التنبيه والإشراف، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1981، ص 291.

الحسابات الشخصية التي واكبت دخول القواد المسلمين الأوائل للمنطقة. فلما عين أبو المهاجر دينار على افريقية، عزل عقبة بن نافع "وسجنه وأوقره حديدا حتى أتاه الكتاب من الخليفة بتخلية سبيله"[29]. ولما رجع عقبة بن نافع في ولايته الثانية إلى بلاد المغرب ظل محتفظا بمواقفه إزاء أبي المهاجر، فأوثقه "في وثاق شديد وأساء عزله وغزا به معه السوس وهو في حديد"[30]. ولم نصادف إشارة إلى استعمال السجن في إطار المواجهات بين المسلمين والبربر في المواجهات التي جمعتهم. والظاهر أنه لخصوصيات إدماج بلاد المغرب في دار الإسلام، وللصعوبات التي اصطدم بها المسلمون، لم يكن التعويل على السجن وسيلة عقابية، بل تتحدث المصادر عن أساليب أخرى، وخاصة السبي منها. ففي ولاية موسى بن نصير تمكن ابنه وابن أخيه من سبي مائتي ألف من سكان المنطقة[31].غير أنه يجب الإشارة إلى أن بلاد المغرب لم تعدم السجون آنذاك، فالكاهنة كانت تتوافر بغدامس على "دواميس "تستعملها سجنا[32].

أما المغرب الأقصى، فيبدو أنه لم يعرف سجونا قائمة بذاتها خلال المرحلة السابقة للمرابطين، حيث كانت الدور تقوم مقام السجون. فلما علم الأمير المدراري بوجود الداعية الشيعي عبد الله المهدي وابنه القاسم بسجلماسة، ألقى القبض عليهما وأودعهما بدارين اتخذهما الأمير المدراري حبسا. بينما نسجل وجود سجون خاصة بإفريقية منذ فترة مبكرة. ففي سنة 138هـ، قام الثوار على إلياس بن حبيب، وملكوا القيروان "وفتحوا السجون"[33]. وبدخول الفاطميين إلى المنطقة، ازدادت وسائل التعذيب استفحالا، فشاع القتل بالمرضاخ والضرب عريانا وخلع الأسنان وسمل العين وبقر البطون[34]، كما استعمل السجن وسيلة عقابية في عدة حالات، منها أن موسى بن أبي العافية زعيم مكناسة وحليف الفاطميين، ألقى القبض على يحيى بن إدريس وسجنه بمدينة ألكاي[35]. ولما دخل القائد الفاطمي سنة 349هـ سجلماسة، أوثق الحاكم المدراري الشاكر لله "في الحديد وساقه أسيرا بين يديه حتى نزل على فاس "[36]. وحينما دخل القائد الفاطمي نفسه هذه المدينة، ساق معه عددا من أشياخها ووضعهم في "أقفاص من خشب على ظهور الجمال وجعل على رؤوسهم قلانس من لبد مستطيلة منبتة بالقرون" وحملوا باتجاه القيروان، ومنها إلى المهدية حيث حبسوا بسجنها وماتوا به[37].

29- ابن عبد الحكم عبد الرحمن، فتوح افريقية والأندلس، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1987، ص 56.

30- نفسه، ص 58.

31- نفسه، م.س، ص 69.

32- البكري أبو عبيد الله، كتاب المسالك والممالك، دار الغرب الإسلامي، 1992، ج 2، ص 881.

33- الناصري أحمد، الاستقصا، الدار البيضاء، 1954، ج 1، ص 121.

34- بحاز بكير ابراهيم، القضاء في المغرب الإسلامي، نشر جمعية التراث، الجزائر، 2006، ج 2، ص 576.

35- الناصري، م.س، ص 183.

36- نفسه، ص 199.

37- نفسه، ص 199.

أولا : أصناف السجناء

يمكن التمييز بين صنفين من السجناء اعتمادا على نوعية الجنحة المؤدية إلى السجن، وهما سجناء "الحق العام" وسجناء "الفعل السياسي". لكنه وجب التنبيه على أن معظم ما وصل إلينا من إشارات عن سجون المغرب الوسيط، يهم الصنف الثاني، فهل غلبت وظيفة العقاب السياسي على السجن عصرئذ؟.

1- سجناء "الحق العام"

تقع ضالتنا في تتبع وضعية هذا الصنف على كتب المناقب والنوازل، فهي تعبر عن نبض المجتمع، وأما الكتب الإخبارية، فإنها اهتمت - في الغالب - بسجناء "الفعل السياسي".

كانت السرقة من التجاوزات التي رمت بمقترفيها إلى السجن. ففي رواية مناقبية، تعرض أحد أصحاب الشيخ أبي زيد عبد الرحمن الهزميري بأغمات للسرقة بالحمام، وكانت المسروقات عبارة عن ثمانين دينارا من الذهب وحجر من الياقوت وكرة من العنبر، فكان أن لجأ حاكم المدينة إلى "تفتيش الناس وسجن بعضهم"[38]. وإذا كانت السرقة من الجنح التي تستوجب إقامة الحد، فإن بعض الأحكام قضت بأنه في حالة اشتهار أحدهم بالسرقة، يسجن "أبدا حتى يموت في السجن"[39].

ومن الجرائم الأخرى التي ألقت بأصحابها إلى السجن، ما يتعلق بالتدمية والقتل. وتعج كتب النوازل في ركن الحدود والتعزيرات بحالات قضت بإيداع جناة الدماء والقتل في السجن. غير أن من أهم الصعوبات المتداولة بين المهتمين عن توظيف النوازل في التاريخ، انتفاء عنصري الزمان والمكان في بعضها. لكن في باب عقوبة السجن، فإن الجرائم المفضية إليها، تتشابه في كثير من الأحيان، ثم إننا نفترض أن النوازل التي لم توطن زمكانيا، يمكن أن نستأنس في توظيفها بغيرها من النوازل المؤطرة في الزمان والمكان، لاسيما أن المرجعية الفقهية المعتمدة في تقديم الأجوبة، تستند إلى نفس المذهب، الذي هو المذهب المالكي.

لقد نصت نوازل التدمية على أنه "من لطخ بدم ووقعت التهمة عليه سجن العام وضرب مائة وعليه السجن الطويل"[40]، وقضت كذلك بأنه "يسجن في الحديد من أدمى زوجته على وجه الاعتداء"[41].

38- ابن تيجلات أبو عبد الله، إثمد العينين ونزهة الناظرين في مناقب الآخوين، تحقيق محمد رابطة الدين، رسالة مرقونة بكلية الآداب، الرباط، 1986، ج 1، ص 256.

39- المعيار، ج 2، ص 286.

40- المعيار، ج 2، ص 271.

41- نفسه، ج 2، ص 289.

وكان السجن أيضا مآل من وجدت زوجته مذبوحة في منزل ليس معها غيره، إذ يجب أن يوثق في الحديد ويحبس مدة طويلة، وإذا طال سجنه ولم تقم عليه بينة "يقسم حينئذ في مقطع الحق خمسين يمينا أنه ما قتلها ولا شارك في دمها ثم يسرح والله حسيبه"[42]. وقد دأبت الأجوبة المتعلقة بنوازل التدمية على قول لمالك يقضي بإطالة سجن المتهم بها، فكان "الرجل يحبس في الدم باللطخ والشبهة حتى إن أهله ليتمنون له الموت من طول سجنه"[43]. وذهبت نوازل أخرى إلى أن من يعتدي على دار ويكسر بابها، وينهب مالها ويضرب صاحب الدار، يؤدب "الأدب البليغ والحبس الطويل"[44].

وإذا كان غياب مؤشرات الزمان والمكان من أهم عوائق توظيف النوازل في التاريخ، فإن بعض النوازل وردت متضمنة لهذين العنصرين، أو لمؤشرات مساعدة أخرى، كذكر الأعلام، واسم المفتي أو المفتين فيها. ومن الحالات التي تندرج في هذا السياق، تلك التي تتعلق برد لولد ابن الصقر "على الخطيب في خطبته وكذبه حين فاه بإسم المهدي وعصمته"[45] (المقصود المهدي بن تومرت). فقد هم الخليفة الموحدي المرتضى (646-665هـ) بسجنه، لولا أن الأشياخ الموحدين ضغطوا عليه لقتله "خوفا أن يقول ذلك غيره فتختل عليهم القاعدة التي بنوا دينهم عليها"[46] (المذهب التومرتي). وتتحدث إحدى نوازل العصر المريني عن أحدهم "أقر بالقتل في مدة السلطان أبي الحسن فصالح السلطان عنه، فقال القاضي بقي لي بضربه مائة ونسجنه سنة"[47]. لكن السجن لم ينفذ في حق المتهم لأنه "قيل للمقر أنكر فأنكر فتركه القاضي حينئذ"[48]. والواقع أننا لا نعدم الإشارات التي تفيد وجود تحركات لمن تسميهم بعض نوازل العصر المريني "بأهل القهر والسلطان والجاه"، ممن أثروا على مجرى الأحكام الصادرة عن القضاة، بما فيها حكم السجن. لننصت إلى هذه النازلة التي تفصح عن مدى استغلال النفوذ للتملص من الأحكام الشرعية. فقد ورد على قاضي فاس أبي الحسن الصغير (توفي 719هـ) سؤال[49] عن رجل من أهل سبتة "من ذوي الجاه والسلطان تزوج امرأة بكرا بها صمم، وبقيت

42- نفسه، ج 2، ص 291، وانظر كذلك البرزلي، جامع مسائل الأحكام...تحقيق محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، ط 1، 2002، ج ...، ص 72.

43- فتاوى ابن رشد لأبي الوليد ابن رشد، تحقيق المختار التليلي، السفر 3، دار الغرب الإسلامي، ط 1، 1987، ص 1366، وكذلك البرزلي، م.س، ص 96. والمعيار، ج 2، ص 271.

44- المعيار، ج 2، ص 412.

45- المعيار، ج 2، ص 469.

46- نفسه، ج2، ص 469.

47- نفسه، ج 2، ص 324.

48- نفسه ونفس الصفحة.

49- ابن هلال السجلماسي، الدر النثير على أجوبة أبي الحسن الصغير، طبعة حجرية، فاس 1319هـ، ص 50.

عنده مدة حتى ولدت بنتين وفارقته حاملا، فولدت من ذلك الحمل بنتا ثالثة، ثم حصلت (هكذا) في طنجة وبقي هو في سبتة عشرين سنة تزعم في ذلك أنه يرسل إلى أولادها بالنفقة... وسافر إلى طنجة فالتقته وطلبته بنفقة بناتها في الوقت، فأنكر الزوجية وأنكر أن يكن بناته، فأقامت عليه شهودا بالسماع المستفيض أنها كانت زوجه وزعمت أن الصداق ضاع، وأن سكوتها إنما كان لكونه لم يزل يبعث لها بالإحسان ولقهره وسلطانه".

وتكشف رسالة بعث بها أبو إسحاق إبراهيم بن علي السريفي إلى السلطان المريني عن مسايرة بعض القضاة والمفتين لضغوطات "أهل الجاه والقهر والسلطان"، من خلال نموذج المفتي موسى المصمودي. فقد أحدث تجاوزات شرعية بفعل "مخالطة أولي الأمر من القضاة والحكام وذوي الجاه والسلطان... فصارت العامة تهابه لذلك، وعرف منهم فصار يضر بهم في المعاملات"[50].

ومن الأفعال الأخرى التي اقتضت الحكم بالسجن، تلك التي أفتى فيها مصباح بن محمد بن عبد الله الياصلوتي في شعبان من عام 746هـ، وتتعلق بمن "عرض باستنقاص النبي صلى الله عليه وسلم" فأجاب بأنه إذا كان القوم الذين شهدوا على الرجل المذكور لا يبلغون العدالة فإنه "لا يقتل ولكن يعاقب عقوبة موجعة مع طول السجن"، وإذا كان الشهود "مسخوطين ساقطين للشهادة، لم تجب عليه عقوبة، ويغلظ عليه بالقول من غير ضرب ولا سجن"[51]. وفي سياق التجاوزات الدينية، تتحدث بعض النوازل عن سب الرسول صلى الله عليه وسلم في حالة السكر، فمرتكب هذه الجريمة كان "يضرب الضرب المبرح بالسوط ويطال سجنه"[52]. ويضيف رد نازلة مشابهة أن من سب الرسول صلى الله عليه وسلم "يستطال سجنه مقيدا ولو كان فيه من المدة ما عسى أن يقيم"[53]. وقد طالت كذلك ظاهرة السب والشتم بالمغرب خلال القرن 9 هـ فئة الأشراف، وشغلت المسألة بعض فقهاء بلاد المغرب، كابن عرفة، وقاضي الجماعة عيسى الغبريني الذي أفتى بأن عقوبة هذا الفعل هي سجن الشاتم سنة وضربه مائة سوط[54]. ويبدو أن مواقف الازدراء والتوجس من فئة الأشراف بالمغرب الأقصى، اتخذت بعدا خطيرا، حسب ما يفهم من كتاب" نصح ملوك الإسلام" لابن السكاك

50- المعيار، ج 4، ص 506.

51- نفسه، ج 2، ص ص 348 - 349.

52- نفسه، ج 2، ص 367.

53- نفسه، ج 2، ص 361.

54- نفسه، ج 2، ص 373.

(توفي 818هـ) الذي ألفه للدعوة إلى إعادة الاعتبار لهذه الفئة التي فقدت كثيرا من امتيازاتها وحظوتها بالمغرب آنذاك. ولا يسمح المقام – هنا – بتشريح الأسباب الموضوعية التي كانت وراء تبلور تلك المواقف، ونكتفي بالإحالة على دراسات سابقة، ربطت حصول الأشراف على جملة من الامتيازات، بمباركتهم للأسلوب الجبائي للمخزن المريني وسياسته العامة[55].

وتمت الإشارة إلى حكم السجن بنازلة أخرى موطنة زمانيا ومكانيا، أفتى فيها أبو العباس أحمد القباب (توفي 779هـ)، وتهم سؤالا ورد من قبيلة جزناية في منتصف القرن 8هـ، عن مصلح ظهر فيها، يسمى داوود بن الحسن، بدّع القبيلة لانتشار مجموعة من الممارسات التي زعم أهل القبيلة أنها شرعية، كمخالطة الرجال مع النساء والتعامل بالربا. وكان ذلك المصلح يقول بأن "بعض من كان عنده زوج ابنته بربع دينار فلم ينكر عليه، بل حمد فعله مع أن أحدا لم يسمع فعل مثل ذلك في بلدنا قط" (أي جزناية)، ودعا إلى محاربة من أسماهم "الدجاجلة" عوض الرجوع إلى "الأئمة المفتين المعروفين بالدين والتقوى". وقد انتصر القباب لمصلح جزناية لأن "جميع ما أمر به هذا الرجل ونهى عنه منصوص لأهل العلم على حسب ما به أمر ونهي عنه"[56]، وأنهى فتواه بأن "من أذاه وبدّعه، فإن قائل ذلك هو المبتدع وحكمه الأدب بالضرب والسجن حتى يرجع عن ذلك"[57].

وكانت النزاعات حول الملكية من الأسباب المفضية ببعضهم إلى السجن. ومن نماذج النوازل المعبرة عن ذلك، تلك التي أفتى فيها أبو الحسن الصغير عن "رجل صير لزوجه دارا في دين لها عليه فماتت، فقال الولد لأبيه ذكر لي أنك صيرت الدار لأمي فأنكر ثم أراد الأب بيعها وقال للابن سلم للمشتري في البيع فامتنع الابن، فأمر الأب بسجنه فسجن". وتضيف النازلة أن الابن سكت عن الأمر ستة أعوام فعزل الوالي الذي أمر بسجنه... وظهر عقد التصيير لأمه فقام يطلب الدار، وتتساءل "هل سجنه إكراه"[58].

55- ينظر في الموضوع: القبلي محمد، مساهمة في تاريخ التمهيد لدولة السعديين، ضمن مراجعات حول المجتمع والثقافة بالمغرب الوسيط، الدار البيضاء 1987، ص ص 79 - 126، ومحمد فتحة، النوازل، م.س، ص ص 255 - 265.

56- المعيار، ج 2، ص 539.

57- نفسه، ج 2، ص 540.

58- الدر النثير، م.س، ص 321.

كما طال السجن بعض المتهمين في الأموال، كمن حبس "في مال كثير من الخراج"[59]. بل إن السلطة المرينية كانت تلجأ إلى سجن من لم يدفع ما عليه من مغرم، علما بأن تلك المغارم كانت غير شرعية، مثل المغرم الذي فرض على تجار وحاكة البز بسلا، وهذا كان موضوع مناظرة بين الفقيهين أحمد أبي العباس القباب والعبدوسي[60].

وسجن كذلك الوسطاء في الرشوة[61]. فهذه الآفة لم تكن غائبة عن الممارسات الاجتماعية. ومن ذلك أن أحد قواد دكالة المعروفين ببطشهم، زج به أبو الحسن المريني في السجن، وظل به لمدة إحدى عشر سنة لا يتورع عن استخدام مختلف الوسائل لتحقيق سراحه و"ما ترك رشوة إلا وأعطاها"[62]. وإذا كان بعض القضاة قد استنكفوا عن أخذ الرشاوى، كقاضي بادس إسماعيل الخزرجي[63]، فإن بعضهم الآخر كقاضي فاس محمد بن عبد الرزاق، لم يجد حرجا في أخذ "الرشوة في أحكام القضاء... للتمكين من أخذ الصفراء والبيضاء"[64]، وقد هجاه يحيى بن أبي طالب العزفي بأبيات كتبها ببابي الفتوح والشريعة، وهما من أهم أبواب فاس، ومما جاء في تلك الأبيات:

أقاضي فاس لقد شنتها	**وأحدثت فيها أمورا شنيعة**
ظلمت العباد ورمت الفساد	**وخادعت في الدين كل الخديعة**
فتحت لنجلك باب الفتوح	**وأغلقت للناس باب الشريعة**[65]

غير أنه رغم تجاوزات هذا القاضي، فقد استمر في منصبه لأن السلطان كان «يتغافل عنه بعد وصوله ذلك من أجل ما يأمره به وما يأخذه منه من الهدايا هو وجلساؤه»[66]. لقد أصبحت الرشوة مسألة عادية في الوسط المريني، وتقنع باسم "الهدية"، الشيء الذي استهجنه بعض الفقهاء، فاعتبروا المخزن المريني مستغرق ذمة[67]. إن تخصيص الفقيه أبي الفضل راشد الوليدي (توفي ما بعد 675هـ)

59- ابن الزيات التادلي، التشوف إلى رجال التصوف، تحقيق أحمد التوفيق، الرباط، 1984، ص 355.

60- المعيار، م.س، ج 5، 306.

61- النوازل م.س، ص 65.

62- الصومعي أحمد، كتاب المعزى في مناقب الشيخ أبي يعزى، تحقيق علي الجاوي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط 1996، ص 215.

63- البادسي عبد الحق، المقصد الشريف... تحقيق سعيد أحمد أعراب، الرباط 1982، ص 131.

64- ابن الأحمر اسماعيل، بيوتات فاس الكبرى، الرباط، 1972، ص 51.

65- ابن الأحمر، بيوتات، م س، ص 51.

66- نفس المصدر والصفحة.

67- Kably (M), Société, pouvoir et religion au Maroc à la fin du moyen âge, Maisonneuve, Paris, 1986, p 269.

جزء من كتابه "الحلال والحرام" لمسألة مالية الدولة والتحذير من التعامل معها، قد لا يكون منطلقا من فراغ[68]. كما أن تأليف موسى بن محمد المكنى بأبي إسحاق التسولي (توفي 710هـ) لكتاب تحت الاسم نفسه، جاء كصدى لمجموعة من التجاوزات الحاصلة بالمجتمع.

ومن الآفات الاجتماعية الأخرى التي انتشرت بالمغرب الوسيط، التعاطي للمسكرات. فبالرغم من توظيف العصبيات المغربية الوسيطية الكبرى المطالبة بالحكم لورقة الخمور في تجريمها للسلطة القائمة، وبرغم الموقف الشرعي المعروف من المسكرات، فإن التعاطي لها لم يغب عن بعض عناصر المجتمع، سواء من الخاصة أم من العامة، حتى إنه انجرت عن ذلك ممارسات غير شرعية، كحال الزوج "الجبار العنيد" الذي بسطت زوجته الهلالية شكواها لأبي عبد الله أمغار بقولها "جمع بيني وبين أختي في النكاح فإذا أخذ في شراب الخمر أجلسني أنا وأختي بين يديه، ولم تكن لنا طاقة على مخاصمته" [69]. إن هذا الزوج "الجبار" لم يقم عليه الحد، لكن زوجته تخلصت منه – حسب الرواية المناقبية – "ببركة الشيخ أبي عبد الله" الذي دعا عليه يوم جمعة، فكان أن توفي بسبب "عظم من لحم"، بينما هو آخذ "في ملاهيه وطعامه وشرابه" [70].

لقد قام العقاب المتخذ عن معاقرة الخمر في بعض الحالات على إقامة الحد، وهذا ما لجأ إليه القاضي عياض لما أقام الحد على الفتح بن خاقان بعد أن تيقن من شربه الخمر[71]. كما كان السجن "المنزلي" مآل أحدهم بسبب تكسيره لأواني الخمر. ذكر أبو محمد صالح أنه لما رشد "كسرت لأهلي خوابي المسكر،... فسجنوني... وقيدوني"[72].

وكان قطع الطريق والتعدي على حرمات الناس من الجنح التي رمت بأصحابها إلى السجن. ويقدم ابن خاقان نموذجا عن ذلك بطائفة من أهل فاس في العصر المرابطي "عاثوا فيها وفسقوا، ومنعوا جفون أهلها السنات، وأخذوا البنين من حجور أمهاتهم والبنات"، وقد بلغ أمرهم يوسف بن تاشفين حتى إن فاس "كادت أن تقفر على أيديهم"، فسجنهم بأغمات حيث كان المعتمد معتقلا[73].

68- انظر عن هذا الموضوع، أبو الفضل راشد الوليدي، الحلال والحرام، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، تحقيق عبد الرحمن العمراني 1990، ص ص 281 - 334.

69- الأزموري عبد العظيم، كتاب الأخبار في كرامات الشرفاء بني أمغار، مخطوط الخزانة العامة بالرباط ، رقم د3549، ص100.

70- المصدر السابق، ص 101.

71- المراكشي ابن عبد الملك، الذيل والتكملة، السفر الخامس، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، د.ت، ص 530.

72- التشوف، ص 347.

73- الفتح ابن خاقان، قلائد العقيان... مصورة عن طبعة باريس، د ت، ص 30.

كما كان السجن مصير المتهمين بتزوير النقود. فقد استشرت هذه الظاهرة بالمغرب الوسيط، حتى إن السلطة الموحدية كانت تلجأ إلى ضرب العملة المزيفة لحل بعض مشاكلها، وخاصة ما يتعلق منها بالافتداء[74]. وأصبح تزوير العملة في العصر المريني مسألة اجتماعية حادة، إذ إن الناس كانوا "يتضاربون على الأثمان الزيوف بالسيوف"[75]. وقد لجأ الحكم المريني بدوره إلى عملية تزييف العملة لبناء بعض توازناته المالية[76]،وأرق مشكل تزييف النقد السلطة والمجتمع، ودأبت كتب البدع على إثارة هذا المشكل للتعبير عن الآفات التي كانت تنخر المجتمع بعبارة مألوفة، وهي: "أمر عمت به البلوى في هذا الزمان"[77]. وإذا كانت باقي المصادر التاريخية تؤكد حدوث مثل هذه الآفات، فلعل التنديد بما آلت إليه الأوضاع من فساد، سمة طاغية على آداب البدع والحسبة والمناقب، وعلى الموقف الفقهي العام من الزمن. فبالرغم من اختلاف الأزمنة فهو "زمان بشيع"[78] و بلغ "الغاية من الفساد"[79]، وهو "زمان فاسد"[80].

وكيفما كان الأمر، فإن السجن كان مصير المدلس للنقود، وهذا حال رجل يعرف ببربير "تقوت التهمة فيه بضرب الدراهم المدلسة"، فأفتى فيه فقيه فاس عيسى بن أحمد الماواسي البطيوي بالسجن المؤبد. وجاء حكمه قياسا على ما أفتى به ابن عرفة الذي كان يرى أن المتهم بهذه الجنحة، يجب "أن يخلد في السجن حتى يموت"[81].

2- سجناء "الفعل السياسي"

تتوافر المعطيات التاريخية أكثر عن هذا الصنف من السجناء. ويندرج ضمنه كل من كانت تعدهم السلطة الحاكمة غير منسجمين مع اختياراتها، وصنفتهم في خانة "المغضوب عليهم". واستحضارا لمراتبهم الاجتماعية وللوظائف التي كانوا يشغلونها، يمكن تصنيف سجناء "الفعل السياسي" إلى عدة فئات:

74- موسى عز الدين، النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، بيروت، دار الشروق، 1983، ص 301.

75- لسان الدين ابن الخطيب، معيار الاختيار، تحقيق محمد شبانة، 1977، ص 159.

76- الوزان الحسن، وصف إفريقيا، ج 2، ص 99.

77- انظر ابن الحاج العبدري، المدخل إلى تنمية الأعمال... طبع بمصر، دون تاريخ، ج 4، صفحات 35 - 69 - 360 - 361.

78- الماجري أبو العباس، المنهاج الواضح في تحقيق كرامات أبي محمد صالح، المطبعة المصرية، 1933، ص 80.

79- ابن عباد الرندي، الرسائل الكبرى، طبعة حجرية، فاس، 1320هـ.

80- كان عبد الله العبدوسي يشترط العزل في النكاح "فرارا من الولد لفساد الزمان"، ابن القاضي أحمد، جذوة الاقتباس، الرباط، 1974، ج 2، ص 425.

81- ابن القاضي، م.س، ج 2، ص 502.

أ- سجن الأمراء

يصعب الحديث عن مدينة أغمات الوسيطية دون ربطها بإيوائها لسجن المعتمد بن عباد على عهد يوسف بن تاشفين. والظاهر أن بداية فصول نكبة ابن عباد، انطلقت مع عودة الأمير المرابطي إلى المغرب الأقصى عقب انتصار الزلاقة سنة 479هـ. فقد عبر إلى المغرب بعد أن "وغر صدره وتغيرت نفسه"، ودخل مراكش "وفي نفسه من أمر الجزيرة"[82]. ولما جاز المرابطون إلى الأندلس سنة 483هـ، ألقوا القبض على عدد من ملوك الطوائف، وفي مقدمتهم المعتمد بن عباد أمير اشبيلية. و نقل المعتمد من طنجة إلى مكناسة، كما نقل إليها عبد الله بن بلقين وأخوه تميم، ليحول الجميع إلى أغمات، وفيها أنزل عبد الله بن بلقين وأسرته بدار حسنة، بينما أودع المعتمد بن عباد سجينا بقلعتها. وقد سجل المعتمد بن عباد هذا التحول الجذري في حياته من القصورإلى السجون بحلول أول عيد له بسجن أغمات، وكتب شعرا مما جاء فيه:

فيما مضى كنت بالأعياد مسرورا　　　فصرت كالعبد في أغمات مأسورا[83]

ومن الثابت أن المضايقات التي وجدها المعتمد بن عباد بأغمات، تزايدت في المرحلة المتأخرة من سجنه. فبعد اندلاع ثورة باشبيلية ضد المرابطين قادها عبد الجبار ابن المعتمد، وهو ممن أفلت من قبضة المرابطين عقب سقوط اشبيلية تحت سيطرتهم، أمر يوسف بن تاشفين بوضع الأغلال بأرجل المعتمد بن عباد، وقد وصف المعتمد حالته هذه بشعر مما ورد فيه:

يعطف من ساقي تعطف أرقم　　　يساورها عضا بأنياب ضيغم[84]

وعانت زوجة المعتمد اعتماد الشهيرة بالرميكية كذلك من سجن أغمات، وعبرت عن محنتها لما أودعت هذا السجن، بأن قالت للمعتمد:

يا سيدي، لقد هنّا هنا، فرد عليها:

قالت لقد هُنّا هنا　　　مولاي أين جاهنا

قلت لها إلهنا　　　صيّرنا إلى هنا[85]

82- المراكشي عبد الواحد، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1998، 97-98.

83- النويري، تاريخ الغرب الإسلامي من كتاب نهاية الأرب، تحقيق مصطفى أبو ضيف، البيضاء، 1985 **ص** 166.

84- نفسه ونفس الصفحة.

85- المقري التلمساني، نفح الطيب... تحقيق إحسان عباس، بيروت، 1968؛ج 4، ص 212.

ولم تقض الرميكية مدة طويلة بسجن أغمات حتى قضت به، وظلت أغمات والمحيط المجاور لها، علامة شؤم في حياة المعتمد وذاكرته، وقد اختزل هذا الموقف من خلال شعر قاله في جبال درن، وجاء فيه:

يا ليتني لم أرها ... وليتها لم ترني[86]

لم يمكث المعتمد أكثر من أربع سنوات بأغمات، لكن ما كتب عن هذه المرحلة، نال من الاهتمام أكثر مما كتب عن بقية حياته أميرا بالأندلس. وقد كان المعتمد يشعر أن نهايته بسجنه. وفي غمرة أجواء استباقية للموت، جادت قريحته بشعر أمر بأن يكتب على قبره، ومما جاء فيه:

قبر الغريب سقاك الرائح الغادي ... حقا ظفرت بأشلاء ابن عباد[87]

وكانت وفاته بسجنه في 11 شوال 488هـ/أكتوبر 1095م. ويسجل ابن خلكان أنه «من النادر الغريب أن نودي في جنازته بالصلاة على الغريب»[88]. وقد أصبح قبر المعتمد محطة للزوار، ومن ضمنهم لسان الدين ابن الخطيب الذي وقف عليه بعد حوالي ثلاثة قرون، وكتب عنه: "وهو بمقبرة أغمات في نشر من الأرض، وقد حفت به سدرة، إلى جانبه قبر اعتماد حظيته مولاة رميك وعليها وحشة التغرب ومعاناة الخمول بعد الملك، فلا تملك العين دمعها عند رؤيتها"، وأنشد بعد الترحم عليه:

قد زرت قبرك عن طوع بأغمات ... رأيت ذلك من أولى المهمات[89]

أثارت محنة ابن عباد وسجنه الكثير من الباحثين، وذهبت التفسيرات مذاهب مختلفة في تقويم موقف ابن تاشفين من الأمير الأندلسي.

يختزل المراكشي الخلاف بين الرجلين في طمع يوسف ابن تاشفين «في الجزيرة وتشوفه إلى مملكتها»[90]. ومن اللافت أن هذا المؤرخ الذي عاش في العصر الموحدي، خصص لنكبة ابن عباد

86- القرطاس، م.س، ص 171

87- المعجب، م.س، ص 112

88- ابن خلكان، وفيات الأعيان، تحقيق إحسان عباس، المجلد 5، ص 37.

89- مشاهدات لسان الدين ابن الخطيب، تحقيق مختار العبادي، مطبعة جامعة الاسكندرية، 1958، ص133.

90- المعجب، م.س، ص 97.

حيزا يفوق ما خصصه للتاريخ المرابطي كله! وتسير المصادر المشرقية في اتجاه "شبه محاكمة" ليوسف ابن تاشفين. فابن الأثير يرى أن فعلة الأمير المرابطي " لم يسلكها أحد من قبله ولا يفعلها أحد ممن يأتي بعده إلا من رضي لنفسه بهذه الرذيلة..." ويعتبر أنه بهذا، أبان عن "صغر نفسه ولؤم قدره"[(91)]. والموقف ذاته عبر عنه النويري لما تحدث عن " لوم وطباع وضيق نفس"[(92)] يوسف ابن تاشفين. ويبدو أن موقفي ابن الأثير والنويري، كان لهما الأثر الواضح في توجيه تقويم معظم المحدثين من سجن المعتمد بأغمات، وخاصة منهم المشارقة الذين لم يبتعدوا عما كتبه المستشرق الهولندي دوزي في هذه المسألة. فقد جرد ابن تاشفين مما ينسب إليه من فضائل لأن "الشهامة إزاء المغلوبين لم تكن منها"، واعتبر سجنه للأمراء الأندلسيين "قاسيا وبغيضا"، ولم يفته أن يسجل بأن المعتمد هو آخر ملك أندلسي "يمثل بجدارة وروعة قومية وحضارة عقلية سقطتا تحت نير البربر الذين فتحوا البلاد"[(93)]. وتظهر "محاكمة" ابن تاشفين في ما ذهب إليه أحمد أمين، فسجل أنه كان بإمكانه أن يسجن المعتمد "في قصر فخم يليق به، من غير قيود وأغلال... ولكنه بدوي جلف لا يفهم معنى الإنسانية"[(94)]. وبعد أن ذكر محمد بن عبد الله عنان بأهمية مساهمة المعتمد في معركة الزلاقة، رأى أن الأندلس بغناها أسالت لعاب المرابطين، وأن أهدافهم بها لم تكن دينية فقط، ولكن دنيوية كذلك، ويتساءل: "وماذا كان يضير الظافر لو عامله بشيء مما يقتضيه سابق مكانته من الرفق والعناية؟"، ولا يتردد في اعتبار المعتمد جديرا بأن يسبغ عليه "ثوب شهيد يستحق عطف التاريخ وصفح الأجيال"[(95)]. ونختم هذا الاتجاه في "محاكمة" يوسف بن تاشفين بما ورد في دراسة معاصرة تعتبر عصر المرابطين "كأسوء وأخطر العصور حيث لعب دورا كان أشبه بالدور الذي لعبه الترك والمغول في الشرق"[(96)].!

لا يسعنا – والحالة هذه – إلا أن نتساءل عن المقاصد التي يجب أن ترومها الكتابة التاريخية، وهل يجوز أن نعتبر التاريخ بمثابة محكمة نجرم من خلالها هذا، ونبرئ ذلك، ونضع هذا في قفص الاتهام، وننتصر للآخر؟

91- ابن الأثير عز الدين، الكامل في التاريخ، دار صادر، بيروت، 1966، المجلد 10، ص 190.

92- النويري، م.س، ص 163.

93- Dozy® ; Histoire des musulmans d’Espagne jusqu’à la conquête de l’Andalousie par les Almoravides ; Leiden ; 1932.T3.

94- أحمد أمين، ظهر الإسلام، منشورات دار الكتاب العربي، الطبعة 5، 1969، ج 3، ص 180.

95- عنان محمد عبد الله، دولة الإسلام في الأندلس، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988، الطبعة 2، ص 356.

96- جودت مدلج، الحب في الأندلس، ظاهرة اجتماعية بجذور مشرقية، دار لسان العرب، بيروت 1985، ط1، ص 107.

سبقت الإشارة إلى أن المراكشي، وهو غير معاصر للأحداث، شدد على طغيان الأهداف الاقتصادية في تحركات يوسف بن تاشفين بالأندلس، بحكم طمعه في الجزيرة وتشوفه إلى مملكتها[97]. غير أنه بالرجوع إلى رواية معاصرة نقلها عبد الله بن بلقين في مذكراته، تبرز الأهداف الدينية واضحة في تلك التحركات. ففي خطاب دار بين الراضي ابن المعتمد بن عباد وداود بن عائشة قائد المرابطين، ذكر هذا القائد "وعدتمونا بالجزيرة (الجزيرة الخضراء) ونحن لم نأت لأخذ بلد ولا ضرر بسلطان، إنما أتينا للجهاد"[98]. وكيفما كانت مقاصد المرابطين من القضاء على ملوك الطوائف، وضم الأندلس، فالذي جرى الاتفاق حوله أن الأندلس بلغت درجة كبيرة من التفسخ السياسي والأخلاقي، وأن تدخل المرابطين بالأندلس أعاد التوازن للوجود الإسلامي بها، ونعتقد أن المغاربة من مرابطين وموحدين ومرينيين، ساهموا في تأجيل مأساة سقوط الأندلس.

إن موقف دوزي من سجن المرابطين للمعتمد بن عباد، قد يفهم بسهولة، إذا وضعناه في الموقف العام لبعض المستشرقين المتحامل على الوجود الإسلامي بالأندلس. وأما مواقف المشارقة الذين "حاكموا" فعل يوسف بن تاشفين، فنخاله جاء متأثرا بما أورده ابن الأثير وابن خلكان والنويري، وكلهم كانوا بعيدين عما كانت تعتمل به منطقة الغرب الإسلامي من أحداث، ولم يضعوا سجن يوسف للمعتمد في سياقه التاريخي، أو أن تلك المواقف جاءت صدى لآثار المنافرة الخفية بين المغاربة والأندلسيين. فالواقع أن ذكرى علاقة المرابطين بالمعتمد بصمت الذاكرة التاريخية للعدوتين، فبعد حوالي قرنين من الزمان على هذا الحدث، توجس السلطان النصري من تحركات المرينيين الأولى بالأندلس، خاصة بعد انتصار أبي يوسف على القشتاليين سنة 674 هـ، والذي اعتبر بمثابة رد اعتبار للمسلمين بعد هزيمة العقاب. فبعد كل هذا "ارتاب ابن الأحمر بمكانه، فبدا له من ذلك ما لم يحتسب، وظن بأمير المسلمين الظنون، واعترض ذكره شأن يوسف بن تاشفين والمرابطين مع ابن عباد سلطان الأندلس"[99]. وثمة جانب آخر نعتقد أنه ساهم في بلورة كل ذلك التعاطف مع قضية المعتمد بن عباد. ذلك أنه كان شاعرا مرهف الإحساس، وتمكن بفعل كل ذلك من التعبير عن محنته وخوالجه بصور بليغة ومؤثرة، قد تدفع المتتبع إلى الانتصار لقضيته بكل تلقائية.

97- المعجب، م.س، ص 97.

98- ابن بلقين عبد الله، كتاب التبيان، تحقيق أمين الطيبي، دار عكاظ، الرباط، 1995، ص 123.

99- ابن خلدون عبد الرحمن، تاريخ العبر، دار الكتاب اللبناني، 1968، ج 7، ص 408.

ودون أي رغبة في اتخاذ موقف معين، والانتصار لهذا الطرف أو الآخر، يجب التنبيه على أن محنة المعتمد لم تستفحل إلا في المرحلة المتأخرة من سجنه، بل إن يوسف بن تاشفين خصص له قبل ذلك مرتبا "وأجرى عليه رزقه، تبلغ به لمدة من أعوام أربعة"[100]. ولعل الصورة التي قدمتها بعض المصادر أو المراجع عن علاقة يوسف بن تاشفين والمعتمد، باعتبارها محصلة لتصفية حسابات مع ملوك الطوائف، وانتقام منهم، قد تتبدد أمام ما نقلته إحدى المصادر الأندلسية المعاصرة للأحداث عن حسن تصرف الأمير المرابطي في علاقته مع ملوك الطوائف. فالأمير تميم صاحب مالقة الذي نفاه المرابطون إلى السوس، لم ينته إلى مآله، إلا بعد وصول أخبار عنه إلى المرابطين من أهل مالقة، تفيد حصول تجاوزات منه في حقهم "رفعوا عليه حينئذ أفعالا قبيحة وأيادي سنية، أسداها إليهم...، ولم يرد الأمير (يوسف بن تاشفين) أخذه إلا ببينة"[101].

إن المتتبع لآراء المنتصرين للمعتمد بن عباد في علاقته مع يوسف بن تاشفين، قد يقف عند مفارقة غريبة، تتمثل في وجود حديث مستفيض عن سجن المعتمد ومحنته بالمغرب الأقصى، وتناول مقتضب عن تنكيب المعتمد للعديد بالأندلس، إن لم نقل سكوتا عنه. لقد سلك المعتمد مسلكا "متطرفا" جدا مع من لم يكن منسجما مع سياسته، حتى إنه أقام في قصره حديقة لزرع الرؤوس المقطوعة[102]. ولعل ممن عانوا من "غطرسة" المعتمد، شاعره ابن عمار الذي بلغ شأنا كبيرا بالأندلس حتى أصبح "السعيد منهم من يصل إلى تقبيل يده أو يرد عليه ابن عمار السلام"[103]. لقد سجن المعتمد شاعره في بيت بقصره، ورغم طلبات العفو المتكررة، فإن المعتمد سكر ذات ليلة فذكرته الرميكية به وأنشدته هجاء فيه وقالت له:" قد شاع أنك تعفو عنه، وكيف يكون ذلك بعدما نازعك ملكك ونال من عرض حرمك، وهذان لا تحتملهما الملوك، فثار عند ذلك وقصد البيت الذي هو فيه، فهش إليه ابن عمار، فضربه بطبرزين (الفأس من السلاح) شق به رأسه ورجع إلى الرميكية، فقال: قد تركته كالهدهد"[104]. لقد سجل باحث معاصر متخصص

100- لسان الدين ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق محمد عبد الله عنان، القاهرة، 1973 - 1978، ج 2، ص 118، وإذا كان المعتمد قد نال شيئا مما عرف به عقاب يوسف بن تاشفين، وهو "الاعتقال الطويل" وشيئا من "القيد الثقيل"، فإنه لم ينل منه عقابا آخر عرف به، وهو "الضرب المبرح"، الإحاطة م.س، ص ج 4، ص 349.

101- كتاب التبيان، ص 166.

102- هادي العلوي، من تاريخ التعذيب في الإسلام، دار الهدى للثقافة والنشر، لبنان، ط2، 1999، ص 21.

103- المعجب، م.س، ص 88.

104- ابن سعيد المغربي، المغرب في حلى المغرب، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، د.ت، ص ص390 - 391.

في الأدب الأندلسي أن الذين وقفوا طويلا عند نكبة المعتمد من كثير القدامى والمحدثين، لم يشيروا إلى نكبة ابن عمار، وإن فعلوا، فضمن إشارات عاجلة لا تخلو من التشفي أحيانا[105].

وكيفما كان الأمر، فالضرورة تحتم في حالة ابن عباد، التمييز بين معاملة المرابطين له عن "فعله" السياسي، ومعاملتهم له باعتباره شاعرا.

ولم تكن أغمات السجن الوحيد الذي وضع به الأمراء في العصر المرابطي، فقد كان سجن الجزيرة الخضراء يقوم بالوظيفة ذاتها. ومن الأمراء الذين عانوا من سجنها، أبو بكر المسمى "بيكور" الذي زج به أبوه علي بن يوسف مكبولا، ولم يتم تسريحه منه إلا بعد وفاة أبيه[106].

وبالانتقال إلى العصر الموحدي، نسجل أن سجن أغمات ظل من أقسى السجون المغربية. ومن الأمراء الذين وضعوا به، محمد بن عبد المومن. فقد كان أكبر أولاد الخليفة الموحدي، وكان مرشحا للخلافة، لكنه خلع. ويبدو أن لخلعه علاقة بتعاطيه للخمور. ففي إحدى أيام سنة 588هـ، كان عبد المومن بصدد حركة موحدية رسمية إلى قبر المهدي بن تومرت بتينمل، فتقيأ ابنه "على ثيابه وأطنابه وهو راكب على فرسه في المحلة، على مرأى من أشياخ الموحدين والعام من الزائرين، فصح عند أبيه نكره وتخليطه وسكره... وتكلم الناس بعد ذلك بأقاويل شنيعة"[107]. ويمكن تصور خطورة الموقف إذا علمنا أن ابن الخليفة الموحدي كان مرشحا لولاية العهد بدولة أقامت حملتها الدعائية لتقويض دولة المرابطين على اتهامهم بالسقوط في عدة محظورات، من بينها التعاطي للخمور، بل إن الموحدين لقبوا المرابطين تشنيعا لهم ب "الزراجنة"، أي المخمرين.

وطال السجن كذلك الأميرين الموحدين عبد العزيز وعيسى، وهما أخوان لمحمد بن تومرت. وقد جاء في إحدى الرسائل التي أنشأها الكاتب أبو جعفر بن عطية الذي لم يسلم بدوره من السجن، حديث مفصل عن ملابسات الثورة التي قادها أخوا المهدي، وانتهت برميهما في السجن. لاتسمي الرسالة الثائرين، وتكتفي بالإشارة إلى ما قام به "الأشقياء فلانا وفلانا وأصحابهما"، وتشيد بعناية عبد المومن بهما "لحرمة المهدي"، لكنهما تنكرا للجميل. وتعمل الرسالة بذلك على تبرئة ساحة عبد المومن، وتورط أخوي المهدي، ليس فقط في الثورة على عبد المومن، ولكن كذلك في ضربهما

105- الغديري مصطفى، شعر ابن عمار، منشورات كلية الآداب، وجدة، 2001، ص 14.

106- ابن سماك العاملي، الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، البيضاء 1979، ص 84.

107- ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب، قسم الموحدين، البيضاء، 1985، ص ص 78 - 79.

للمذهب التومرتي بعرض الحائط "حتى انتبذوا من أمر المهدي... وصارت حرماته عندهم منتهكة وأماناته مستهلكة بيد الغصب والاعتداء". وبالرغم من ملاطفة عبد المومن لأخوي المهدي – على غير عادته!– فإنهما لم ينتهيا عن "مخالطة الأوباش ومداخلة أهل الانزواء".

والظاهر أن الذي ساهم أكثر في إشعال ثورة أخوي المهدي، هو إقدام عبد المومن على تنصيب ابنه محمد وليا للعهد، وتوزيع العمالات على باقي أبنائه. لقد استغل أخوا المهدي في ثورتهما انهماك الجيوش الموحدية بزحفها على بجاية وباقي بلاد افريقية، مما دفع عبد المومن إلى اعتقالهما، لكنه أمر بتسريحهما "واختير لهما سكنى فاس"، ومكنهما من "المحترث والجنات"، غير أنهما أصرا على الانتزاء، وفاجآ الموحدين بالهجوم على مراكش، واستندا في الهجوم على قبائل بلاد صنهاجة، وهم من عصبية المرابطين. ونجح الثوار في قتل أبي حفص عمر بن تافراجين عامل الموحدين على مراكش، قبل أن يلقي الموحدون القبض عليهم[108]، واقتيدوا مصفدين في الحديد إلى "ايمي ن تجمي" (أي مدخل الدار، وهي المشور في تنظيمات الموحدين)، ثم أخرجوا من السجن "عشرة في عشرة" وقتلوا "بخصائهم"[109]. وانتهى مصيرهم "بحز رؤوسهم من أجسادها"[110].

وكثيرا ما كان بعض الأمراء يتعرضون للسجن خلال المراحل الانتقالية للحكم، أو لما كان الحكم يحسم داخل الأسرة الحاكمة بالعنف. ومن نماذج ذلك أن عبد المومن الموحدي سجن نساء الأمير علي بن يوسف ونساء أولاده، ولم يسرحهم إلا بعد تدخل من الولي أبي شعيب الدكالي[111].

وفي خضم الصراع على السلطة في المرحلة المتأخرة من الحكم الموحدي، اعتقل أبو إسحاق بن الشيخ وزير يحيى بن الناصر أبناء الخليفة المامون[112]. وفي الفترة نفسها، سجن الخليفة السعيد صهره عزوز زوج أخته عزون بدار الإمارة، وقتله، "ولم يعلم أحد أي وقت لقي حمامه"[113]. وكان المرتضى من الأمراء الموحدين الذين كان مصيرهم السجن. فبعد أن أصبح خليفة، قضى أواخر عهده في صراع مع أبي العلاء إدريس أبي دبوس من البيت الموحدي. وقد أفضى الصراع إلى فرار

108- انظر الرسالة عند عزاوي أحمد، رسائل ديوانية موحدية، الرباط، نيت المغرب، 2006، ط 1، ص ص 69 - 75.

109- أخبار المهدي بن تومرت، ص 79.

110- رسائل ديوانية موحدية، م.س.

111- المعزى، م.س، ص 75.

112- البيان، قسم الموحدين، ص 328.

113- نفسه، ص 362.

المرتضى من قصره بمراكش باتجاه أزمور، حيث لاحقه رجال أبي دبوس "فقبضوا عليه وكبلوه مع أولاده" وسجنوهم في "دويرة صغيرة بإزاء دار الوالي"[114]، ثم نقل المرتضى إلى مراكش "على بغل مكبولا"[115]، وقتل قبل وصوله إليها، أما أبناؤه فوضعوا في السجن وظلوا به طوال عهد أبي دبوس، بينما قتل كبير أولاده الأمير محمد عبد الله "في السجن بمسلة أدخلها (أبو دبوس) تحت إبطه"[116].

واتخذ سجن الأمراء في العصر المريني بعدا خطيرا نظرا لكثرة من سجنوا من الوسط الحاكم. وانطلق مسلسل سجن الأمراء المرينيين مع محاولة علي بن رزيكة (زريقاء) الانتزاء، وهو عم السلطان أبي الربيع سليمان (708 - 710هـ)، فألقي القبض عليه بطنجة حتى هلك[117]. وعلى عهد السلطان أبي سعيد (710 - 731هـ)، ثار ابنه أبو علي واستبد بسجلماسة إلى أن قبض عليه أخوه الأمير أبو الحسن وسجنه، وقتله بسجنه "خنقا، وقيل جوعا"[118]. وخلال فترة حكم أبي الحسن (731 - 752هـ)، ثار ابنه أبو عبد الرحمن يعقوب، وكان مرشحا لخلافة أبيه الذي مكنه من ألقاب الإمارة، من اتخاذ الوزراء والكتاب ووضع العلامة وتدوين الدوادين. ولما توجه السلطان أبو الحسن في حملته على افريقية سنة 738هـ/1337م، اشتد به المرض، فانصاع الأمير أبو عبد الرحمن لإغراءات بعض وزرائه وبطانته بالتوثب على الحكم. لكن أبا الحسن تفطن للمؤامرة، فأودع السجن من الجيش من شك ولائه له، وبعد ملاحقة الابن الثائر، ألقى القبض عليه بمدينة وجدة حيث اعتقل بسجنها، وظل رهن الاعتقال إلى حدود سنة 742هـ (أي مدة أربع سنوات)، فوثب ذات يوم بالسجان وقتله، ولما وصلت أخبار ذلك إلى أبي الحسن، أرسل حاجبه علان بن محمد، فقتل الأمير عبد الرحمن[119]. وفي عهد أبي عنان، ثار الأمير أبو الفضل على أخيه السلطان بجبل السكسوي سنة 755هـ، فأشخص إليه معتقلا "وقتله لليال من اعتقاله خنقا بمحبسه"[120]. وخلال العهد ذاته، ثار الأمير علي بن أبي علي، فاعتقله السلطان أبو عنان، وبعد توبيخه، أودعه السجن وقتله سنة 751هـ[121].

114- البيان المغرب، م.س، ص 442.
115- نفسه، ص 444.
116- نفسه، ص 447.
117- العبر، ج 7، ص 494.
118- الاستقصا، م.س، ص 107.
119- العبر، ج 7، ص 540.
120- نفسه، ج 7، ص 611.
121- نفسه، ج 7، ص 655.

لقد اتسمت مرحلة ما بعد أبي عنان بتآكل السلطة وبالانفلات الأمني، الشيء الذي مهد الطريق لبعض الأمراء للانتزاء والمطالبة بالحكم، ولبعض الوزراء بحملهم على فرض استبدادهم على الدولة. فحينما كان السلطان أبو عنان يشرف على الموت، بادر الوزير مسعود بن رحو بن ماساي إلى التقبض على ولي العهد الأمير أبي زيان بنواحي القصر، وسجنه بأحد حجراته قبل أن يقتله، ويولي أخاه السعيد الذي لم يكن يتجاوز سن الخامسة[122]. ومن الأمراء المرينيين الذين طالهم السجن في مرحلة ضعف الدولة، إدريس بن عثمان بن أبي العلاء الذي سجنه الوزير القوي عمر بن عبد الله الفودودي بسجن مكناسة، ثم نقل إلى سجن فاس من قبل السلطان عبد العزيز، حيث قتل خنقا سنة 770هـ[123]. وفي عهد هذا السلطان، ثار أبو الفضل ابن السلطان أبي سالم، وكان هذا الأمير من المقبلين على الخمور حتى الثمالة، واتخذ لنفسه ألقاب الإمارة من وزارة وكتابة وشورى، لكن السلطان عبد العزيز أرسل وزيره يحيى بن ميمون، وجاء به أسيرا "فوبخه وقرّعه واعتقله بفسطاط في جواره، ثم عطّ من الليل"[124].

ومن تداعيات تدهور الوضع السياسي بالمغرب ما بعد أبي عنان، استغلال دولة بني الأحمر بغرناطة الفرصة للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة المرينية. ذلك بأن ابن الأحمر سرح السلطان المريني أبا العباس الذي كان معتقلا لديه بغرناطة، وبعثه إلى المغرب للمطالبة بالحكم الذي كان آنذاك للسلطان الواثق بالله أبي زيان. وبعد حصار فاس ثلاثة أشهر، خلع الواثق وتم تقييده باتجاه طنجة حيث قتل[125]. وانتهى أبو سعيد عثمان الثالث تقريبا إلى المآل ذاته، وهو الذي سيطر البرتغاليون في عهده على مدينة سبتة. فقد دخل بنو الأحمر اللعبة السياسية مرة أخرى، ودعموا عبد الله أخ السلطان المريني، وانتهى الصراع بدخول عبد الله فاس وسجن السلطان أبي سعيد بها إلى أن مات سنة 823هـ/1420م.

إن مقارنة حضور حالات سجن الأمراء بين العصبيات الكبرى التي حكمت المغرب الوسيط، تسمح بالقول إنها كانت مرتفعة إبان الحكم المريني، مقارنة مع الحكم المرابطي والموحدي. ولعل مرد هذا إلى أن الوسط المريني كان سهل الاختراق. ومما يؤشر على هذا الواقع، نجاح مختلف الطرق في

122- نفسه، ج 7، ص 622.

123- العبر، ج 7، ص 783.

124- العبر، ج7، ص 674.

125- الاستقصا، ج 4، ص 73.

التخلص من السلاطين المرينيين، من تسميم وذبح وخنق وإغراق... بينما لم تحضر مثل هذه الطرق إلا قليلا في التخلص من الخلفاء الموحدين. ذلك أن معظمهم ماتوا ميتة طبيعية. ولا شك أن لطريقة وفاة السلطان، أو الخليفة، علاقة مباشرة بالشأن السياسي.

إن عمليات اغتيال السلاطين المرينيين انطلقت منذ البدايات الأولى للدولة، بل وهي ماتزال في طور الحركة. أما أول عملية اغتيال للخلفاء الموحدين، فلم تسجل إلا مع عهد الناصر، دون أن ننكر وجود محاولات اغتيال فاشلة، تعرض لها بعضهم، مثل الخليفة عبد المومن. والظاهر أن هذا الاختلاف يشيء بسهولة اختراق الوسط المريني وصعوبته في الوسط الموحدي. إن مما له دلالته في هذا المستوى، أن خبر وفاة المهدي بن تومرت كتم – حسب بعض الروايات – لمدة ثلاث سنوات. ومن العناصر الدالة على هذا الاختلاف، أننا لم نسجل اغتيالا لأي خليفة موحدي من لدن عبيد القصر، بينما جرى مثل هذا بالدولة المرينية، وهي في أوج قوتها، لما اغتال العبد سعادة أبا يعقوب يوسف في حصار تلمسان. وأخيرا ثمة مؤشر يعبر عن ذات الاختلاف، وهو أن طريقة التخلص من سلاطين بني مرين، حصلت أكثر من خلال التسميم أو الذبح، بينما غابت الوسيلتان بالوسط الموحدي. كما برزت أسر في العصر المريني، ارتبطت أسماؤها باغتيال السلاطين في فترة ما بعد أبي عنان، مثل أسرة الفودودي وابن ماساي والياباني، بينما غابت مثيلاتها في الوسط الموحدي.

إن الاختراق السهل للوسط المريني يرتبط في – تصورنا – بطبيعة المقومات التي تأسس عليها الحكم المريني مقارنة مع الحكم الموحدي، ونخص بالذكر، ضعف العصبية الزناتية، مقارنة مع العصبية المصمودية، وغياب الدعوة الدينية أو النحلة بالمفهوم الخلدوني لدى المرينيين. بينما كان المذهب الموحدي – على الأقل إلى حدود المامون – هو سر اجتماعهم وقوتهم و "عمدتهم التي عليها يعتمدون وبهديها يهتدون"[126].

ولم تقتصر السجون المغربية على استقبال الأمراء المنتزين من بني مرين، بل إنها آوت كذلك أمراء من البيت الحاكم بتلمسان. فمن المعلوم أن العلاقات بين بني مرين وبني عبد الواد –وهم أبناء عمومة من زناتة – لم تكن تهدأ إلا لتبدأ في التوتر، ما دفع بعض السلاطين المرينيين إلى أن يقيموا طويلا بالمراكز الموجودة على الشريط الفاصل بين فاس ووجدة، تحسبا لتحرشات بني عبد الواد.

126- البيان المغرب، م.س، ص 317.

ويلاحظ المطلع على المصادر المرينية أن بعض السلاطين كانوا يتخذون عواصم مؤقتة لهم ببعض تلك المراكز، مثل تازى وتاوريرت. وفي خضم الصراعات المرينية العبدوادية، سيق بعض أمراء بني عبد الواد إلى السجون المرينية. ومن بينهم، عثمان بن عبد الرحمن الذي أمر أبو عنان بسجنه بفاس، وآثر أن يمتنع عن المطعم والمشرب ليموت ويستريح. لكن السلطان المريني أمر بقتله، وأوكلت المهمة لأحد النصارى المرتزقة بالدولة المرينية، فقتله بمحبسه في وضعية "تراجيدية"، حسب رواية صاحب روضة النسرين، إذ "دخل عليه في محبسه فقال له تأهب للموت يا أبا سعيد فقال نعم! فاستلقى على ظهره، واستقبل القبلة وتشهد، ووضع يده في لحيته رافعا بها عن حلقومه وقال للنصراني أدن! افعل ما أمرت به! فذبحه الرومي بالسكين"[127]. وقد مكث الأمير العبدوادي تسعة أيام بسجنه قبل أن يذبح[128]، أما قومه الذين ألقى بنو مرين القبض عليهم، فسيقوا في السلاسل إلى فاس وسجنوا، ثم سرحوا بعد ذلك[129]. وخلال عهد أبي عنان دائما، سجن السلطان العبداودي أبو ثابت في خضم الصراعات المرينية العبداودية وحملة أبي عنان على بجاية[130]. وثمة أمير عبداودي آخر عانى من السجون المرينية، وهو أبو زيان بن أبي حمو، حبسه بنو مرين بفاس مدة، ثم سرحوه[131].

ب – سجن رجالات الدولة

يحتاج جهاز الدولة إلى عدد من الخطط لتسيير شؤونه "المركزية" و"الجهوية" أو "المحلية". وقد ربط ابن خلدون بين عدد هذه الخطط واتساعها، وطبيعة المرحلة التي يكون عليها عمر الدولة. ذلك بأن الدولة في بدايتها، لا تحتاج إلى كثير من الوظائف والخطط، نظرا لبداوتها. ودون استعراض كل الخطط التي تكون منها جهاز الدولة المغربية الوسيطية، فثمة وظائف كانت أكثر التصاقا بالحاكم، مثل الوزارة والكتابة والحجابة والقضاء والولاية... وبحكم ملازمة ذوي هذه الوظائف للحاكم، ولحساسية أدوراها، ولدسائس البلاطات، فإنهم لم يسلموا من عقوبة السجن في بعض الأحيان.

127- ابن الأحمر اسماعيل، روضة النسرين في دولة بني مرين، المطبعة الملكية، الرباط، 1962، ص 54. إن اختيار طريقة ذبح أو توقيت يوم عيد الأضحى للتخلص من الآخر، قد يحتاج إلى متابعة نفسية وانتروبولوجية. لقد اختار المعتمد التوقيت ذاته لحز رأس يحي بن حمود. أنظر، ابن عذاري، البيان ،ج 3، ص 144. بينما ذبح ابن خاقان ليلة عيد الفطر من سنة 529هـ بأحد فنادق مراكش لإتهامه بالإستهتار، أنظر، ابن الأبار، المعجم، الترجمة رقم 285، ص 313.

128- تاريخ العبر، م.س، ج7، ص 599 و ص 253.

129- روضة النسرين، م.س، ص 54.

130- العبر، م.س، ج7، ص 600.

131- نفسه، ج7، ص 308.

قد يكون من الصعب الوقوف على طبيعة نظام الحكم والإدارة بالمغرب الأقصى خلال المرحلة السابقة للمرابطين لضعف المادة المصدرية التي وصلتنا عن هذا الموضوع. كتب أحد المتخصصين بعد معايشة طويلة مع تاريخ بني مدرار: "والواقع أنه ليست لدينا معلومات عن النظم الإدارية والمالية في سجلماسة"[132]. والقول ذاته يمكن أن ينسحب على الإمارات التي حكمت المغرب الأقصى قبل المرابطين، كإمارة نكور وإمارة برغواطة. وأما بالنسبة للأدارسة، فإن الفضل يعود إلى إدريس الثاني الذي استحدث الوزارة والكتابة والقضاء بعد تزايد تقاطر الوفود العربية من الأندلس على فاس. ويعسر مع ذلك الوقوف بعمق على نظام الحكم والإدارة الإدريسية. وتكفي الإشارة إلى أنه إذا كان قضاة قرطبة الأموية معروفين واحدا بعد واحد منذ عهد عبد الرحمن الداخل، فإن قضاة فاس الإدريسية، وما تلاه إلى العصر المرابطي "لا يتجاوز المعروفون منهم عدد أصابع اليد الواحدة"[133]. وتأسيسا على ما سبق، فلن نتمكن من استعراض حالات سجن رجالات الدولة المغربية قبل المرابطين، لنمر مباشرة إلى استعراضها لدى العصبيات المغربية الكبرى.

- **سجن الوزراء**

تتحدث مختلف مصادر الآداب السلطانية عن الدور الخطير الذي كان للوزير بالدولة الإسلامية. ويلخص الماوردي جسامة مسؤوليته، فيقول: "وأنت أيها الوزير... تدبر غيرك من الرعايا وتدبر بغيرك من الملوك، فأنت سائس ومسوس، تقوم بسياسة رعيتك وتنقاد لطاعة سلطانك..."[134] إن صعوبة وظيفة الوزير وخطورتها تأتي من جسامة المسؤولية، ولذلك أكثرت كتب الآداب السلطانية من الشروط الواجب توافرها في الوزير، وأي تجاوز أو انزلاق، أو خطوة غير محسوبة، كان من شأنها أن تعرض الوزير للعقاب، بما فيه السجن.

لم تسمح المادة المصدرية المطلع عليها بالتقاط إشارة عن سجن الوزراء بالدولة المرابطية. غير أنه مع بداية الدولة الموحدية، تطالعنا المصادر بتعرض بعض وزرائها للسجن، ومن هؤلاء، الوزير عبد السلام الكومي على عهد الخليفة عبد المومن. ويستشف من الروايات التاريخية أن سببين عجلا بسجن هذا الوزير. فقد اتهم الشيوخ الموحدين بالتعاطي للخمور، ما دفع الخليفة الموحدي إلى إعطاء أوامره

132- محمود إسماعيل، الخوارج ببلاد المغرب، دار الثقافة، البيضاء، 1976، ص 196.

133- بنشريفة محمد، أوائل الإفتاء والمفتين بالمغرب، ضمن التاريخ وأدب النوازل، منشورات، كلية الآداب، الرباط، 1995، ص 33.

134- الماوردي الحسن، قوانين الوزارة وسياسة الملك، تحقيق ودراسة رضوان السيد، دار الطليعة، 1979، ص 119.

لتقصي الأمر، وتبين أن الشراب المعني هو الرب[135]، وهو شراب كان الموحدون يعتبرونه حلالا، وتعودوا على تناوله للتخفيف من شدة البرودة بجبالهم، غير أنه كانت تحصل تجاوزات في استعماله، مما حوله إلى صنف من المسكرات، ودفع المنصور إلى الدعوة لمحاربة استعماله. وقد ظل الرب من المشروبات المتداولة عند المغاربة واشتهروا به. فقد نظم قاضي ركب الحجيج المغربي عبد الله الهرغي سنة 748هـ ملغزا في البربر.

وما أمة سكناهم نصف وصفهم   وعيش أعاليهم إذا ضم أوله

ومقلوب بالضم مشروب جلهم   وبالفتح من كل عليه معوله[136]

كما أن العلاقة المشتبهة بين استعمال الرُّب والخمر، استمرت حاضرة بالمجتمع المغربي الحديث، حتى إن أحد المتصوفة نصح بعدم تناول الرب لأنه يؤدي إلى شرب الخمر[137]. وكيفما كان الأمر، فإن تناول الخمور لدى بعض الشيوخ الموحدين أمر ثابت منذ بداية الدعوة الموحدية، إذ إن يوسف بن سليمان أحد أصحاب المهدي بن تومرت ضبط وهو يتعاطاها في داره[138].

وتفيد رواية أخرى أن الذي كان وراء سجن عبد السلام الكومي، اتهامه باحتجان الأموال والمبالغة في الجباية[139]. ويبدو أن الشطط في استعمال السلطة قد فشا بين رجالات الدولة الموحدية، ما أجبر الخليفة عبد المومن على بعث مجموعة من الوصايا إليهم، ضمن ما يعرف برسالة الفصول، والتي لم تكن موجهة إلى العامة، وإنما إلى الطلبة، أي رجال السلطة الموحدية. ومما جاء فيها: "وليكشف عن الذين يغرمون الناس ما ليس قبلهم، ويأكلون بالباطل أموالهم..."[140].

وفي فترة ضعف الدولة الموحدية، سجن المرتضى سنة 652هـ الوزير أبا محمد عبد الله بن يونس داخل القصبة بمراكش لأنه تحالف مع قريبه الثائر علي بن يدر بسوس، وسجن معه أبناءه. وبينما أمر المرتضى بقتل الوزير "في موضع سجنه، ظل أبناؤه مسجونين في هذه السنة، إلى أن تم تسريحهم"[141].

135- البيان المغرب، ص 67.

136- ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة ... دار الجيل، د.ت، ج2، ص296.

137- القادري، نشر المثاني، الرباط، 1986، ج 3، ص 235.

138- المعجب، م.س، ص 136.

139- البيان المغرب، ص 67.

140- رسائل ديوانية موحدية، م.س، ص 116.

141- البيان، قسم الموحدين، ص 405.

وبالانتقال إلى العصر المريني، نسجل عدة حالات لسجن الوزراء، ومن هؤلاء، الوزير إبراهيم بن عبد الجليل على عهد أبي ثابت الذي استغل ثورة ليوسف بن أبي عياد من الأسرة المرينية بمراكش، لكن السلطان المريني، اعتقل الوزير صحبة عشرة من بني دولين من بني ونكاسن[142] . وفي عهد أبي الحسن ، سجن الوزير أبو حركات عسكر بن طلحة بن تاحضريت لشططه في استعمال السلطة و "اغتر برتبته واعتز بخطته" . وقد اعتقل مدة، قبل أن يسرح، دون أن يعود إلى الوزارة[143] . وكانت مرحلة ما بعد أبي عنان التي اتسمت بتراجع هيبة السلطة المرينية، فرصة للوزراء المستبدين لتحقيق طموحاتهم السياسية، ما جعل بعضهم عرضة للسجن من لدن بعض السلاطين الذين أعادوا – ولو إلى حين – التوازن السياسي للدولة. ومن هؤلاء الوزراء، أبو بكر بن غازي الذي قتل طعنا بالخناجر في محبسه[144] على عهد السلطان أبي العباس أحمد (796-789هـ/1393-1387م). كم أنه خلال حكم هذا السلطان، سجن الوزير محمد بن عثمان بعد أن امتحن وصودرت أملاكه ثم "قتل ذبيحا بمحبسه"[145] .

والواقع أن عقاب الوزراء الطامعين في السلطة لم يكن شخصيا، بل كثيرا ما اتخذ صفة العقاب الجماعي، إذ كانت التصفية أو السجن يلحقان بأسرته وبمقربيه. ومن نماذج ذلك، أن السلطان عبد العزيز (799-796هـ/1396-1393) تخلص من وزيره عمر بن عبد الله، واعتقل ابنه وأخاه وعمه وحاشيتهم وذويهم، وظلوا رهن الاعتقال إلى أن أمر السلطان بقتلهم[146] . ولم تكن آلة العنف السياسي لتميز بين الناس في المراحل الانتقالية للحكم، بل كانت تحصد الموالين للسلطة المزاحة، بغض النظر عن وظائفهم ومراتبهم. ودون الدخول في تاريخ حدثي لحضور العنف السياسي في تاريخ المغرب الوسيط، يمكن أن نستدل عن ذلك بمرحلة الصراع على الحكم بين الواثق محمد بن أبي الفضل ابن السلطان المريني أبي الحسن، والسلطان الجديد أبي العباس. فقد عمل هذا على اعتقال "جماعة ممن كان مع الواثق مثل المزوار عبد الواحد وقتله وعلي فارح بن مهدي وحبسه، والخير مولى الأمير عبد الرحمن وامتحنه... ثم قبض على جماعة من بطانة السلطان موسى (ابن أبي عنان) كانوا يداخلونه في الفتك به فحبسهم وقتل بعضهم، وعلى جند الأندلس الذين جاءوا مدادا للواثق وعلى قوادهم من معلوجي ابن الأحمر

142- العبر، ج 7، ص 490.

143– المسند،ص 363.

144- نفسه، ص 713.

145- نفسه، ص 734.

146- نفسه، ص 672.

فأودعهم السجون، ثم قبض على كاتب السلطان... فاعتقله"[147]. ويبدو أن السلطان عبد العزيز لم يكن يثق في بعض وزرائه وجعل من تصفيتهم وسجنهم من أهم أدوات تكريس سلطته. فقد اعتقل كذلك وزيره يحيى ابن ميمون الذي كان "قوي الشكيمة" فارتاب منه السلطان "وعكف ببابه قواد النصارى"، مما قد يعني أنه فرض عليه نوعا من الإقامة الجبرية، إلى أن أرسل إليه من يتقبض عليه "وأودعه السجن وقتل في اليوم الموالي قعصا بالرماح"[148]. ولعل مما يؤكد انتفاء ثقة السلاطين في وزرائهم الذين سجنوهم، أنهم لم يكونوا يبقون عليهم طويلا في السجن، ولا يمهلوهم، بل يرسلوا إليهم من يصفيهم بعد بضعة أيام من سجنهم.

ولم يكن سجن الوزراء في فترة ما بعد أبي عنان متوقفا على السلطان، بل إن بعض الوزراء المستبدين عمدوا إلى سجن نظراء لهم في الوظيفة، ومن حالات ذلك أن الوزير مسعود، بعد وفاة السلطان موسى بن أبي عنان، قتل "السبيع محمد بن موسى بن إبراهيم من طبقة الوزراء... وكان اعتقله أيام السلطان موسى، فقتله بعد وفاته"[149].

- **سجن الكتاب**

تمثلت وظيفة الكاتب بالدولة المغربية الوسيطية في إصدار السجلات وكتابة إسمه في آخرها، كما كان يختم عليها بخاتم السلطان، ويعد الرسائل الموجهة من قبل السلطان أو الخليفة. وقد دأبت كتب الآداب السلطانية على تعداد الشروط الواجب توافرها في الكاتب، كالتدقيق في الترسيل واختيار الكلام البليغ..، علاوة على المؤهلات الشخصية. ولذلك كان الحكام يتريثون كثيرا قبل اختيار كتابهم، كما هو الحال بالنسبة لعبد المومن الذي سطر مجموعة من الشروط لاختيار كاتب سره، وأبدى اهتماما خاصا به[150].

147- العبر، ج 7، ص 739.

148- نفسه، ج 7، ص 675.

149- نفسه، ج 7، ص 736.

150- ابن رضوان أبو القاسم، الشهب اللامعة في السياسة النافعة، تحقيق علي سامي النشار، دار الثقافة، البيضاء، 1984، ص 214. ومن الشروط التي استحسنها عبد المومن في كاتب سره، الحكمة. فرغم أن الوشاة نموا إلى الخليفة عدم استعجال كاتبه أبي الفضل ابن محمد بن علي بن طاهر في الحضور إلى مجلس الخليفة، وعتابه عليه، فإن رد الكاتب كان حكيما جعل الخليفة يبقيه بمنصبه. فبعد أن بادره عبد المومن بالسؤال: «يا فقيه كثيرا ما تبطئ علينا إذا استدعيناك، فما هذا منك؟» كان جواب الفقيه «أنت إمام المسلمين وما أحسب محل الإمامة إلا كمحل الصلاة، فكما آتي إلى الصلاة آتي هذا المحل» الشهب اللامعة، ص 214.

لعل أول كاتب في تاريخ المغرب الأقصى وصلنا إسمه هو أبو الحسن عبد الله بن مالك الخزرجي الأنصاري، الذي كتب عقد شراء إدريس الثاني موضع عدوة الأندلس من بني يرغش[151]. واتخذ المرابطون كتابهم من الأندلس لما راكموه من خبرة في هذا المجال. وفي عهد عبد المومن الموحدي، بلغ أبو جعفر بن عطية شأوا كبيرا في الكتابة، وجمع بين الوزارة والكتابة، لكن الدائرة دارت عليه، فكان من الكتاب السجناء. يورد المراكشي سبب نكبة ابن عطية وفقا لرواية شفوية، حيث يستعمل صيغة "فيما بلغني"، ويكمن السبب في أنه كانت عنده بنت أبي بكر بن يوسف بن تاشفين الشهيرة ببنت الصحراوية وأخوها يحيى أحد فرسان المرابطين ويشتهر بيحيى ابن الصحراوية، وبعد سقوط دولة المرابطين عيَّن الموحدون يحيى قائدا على لمتونة، وظل مقربا من الموحدين إلى أن توصل عبد المومن بأخبار تفيد "أشياء كان يفعلها وأقوال كان يقولها أحنقته عليه"، فشاور عبد المومن مقربيه "وربما همز بالقبض على يحيى"، وبما أن زوجة ابن عطية كانت أختا ليحيى، نصحها بأن يتحفظ أخوها ويتعلل بالمرض في حالة دعوة الخليفة له، أو إن تمكن من "الهروب واللحاق بجزيرة ميورقة فليفعل"[152]. لكن الخبر وصل إلى الخليفة عبد المومن، فكان ذلك سببا في سجن ابن عطية ونكبته. يورد المراكشي هذه الرواية الشفوية عن نكبة ابن عطية، ويضيف بأنها كانت "السبب الأكبر" في قتله. والظاهر أن خيوط نكبة الكاتب لم تخرج عن دائرة الصراعات والدسائس التي كان يعرفها البلاط الموحدي. فقد علا كعب ابن عطية في الوزارة والكتابة، حتى إن حساده جدوا "السبيل إلى التدبير عليه والسعي به"[153]، ونجحوا في إيغار صدر عبد المومن عليه. ومن رجال البلاط الموحدي الذين اهتز غيظهم للمكانة التي أصبح عليها ابن عطية، الوزير عبد السلام بن محمد الكومي – سيتعرض بدوره للسجن ويقتل بسجنه – الذي أوصل للخليفة أبياتا شعرية، تتهم الكاتب ابن عطية بالتقرب من بقايا المرابطين، وجاء في تلك الأبيات:

إن الزراجين قوم قد وترتهم   وطالب الثأر لم تؤمن بوائقه
للوزير إلى آرائهم ميل   لذلك ما كثرت فيهم علائقه
فاحذر عدوك واحذر من يصادقه   هم العدو ومن والاهم كهم[154]

151- القرطاس، م.س، ص 32.

152- المعجب، ص 141.

153- نفح الطيب، ج 4، ص ص 183 - 186.

154- نفسه.

وقد سبقت الإشارة إلى أن «الزراجين» لقب أطلقه الموحدون على المرابطين في اتهامهم بالتعاطي للخمور، فالزرجون من المعربات الفارسية، وتعني الخمر ضمن ما تعنيه. بينما ذهب ابن القطان إلى أن في الإسم إحالة إلى «طائر أسود البطن، أبيض الريش، يقال له الزرجان لأنهم (المرابطون) بيض الثياب سود القلوب»[155]. ومهما يكن من أمر، فإن عبد المومن أمر بسجن كاتبه ابن عطية وأخيه أبي عقيل عطية واستصحبهما معه في زيارة إلى قبر المهدي بن تومرت بتينمل في حالة تكبيل. ولم تجد قصائد ورسائل الاستعطاف التي كتبها أبي جعفر بن عطية نفعا، إذ في طريق عودة موكب عبد المومن إلى مراكش، وبالضبط قرب مكان يعرف ب "تاقمرت"، أمر الخليفة بمقتل الأخوين عطية، كما أمر بقتل أخ ثالث آخر لهما يحمل إسم عطية. وبمقتل أبي جعفر عطية، فقد المغرب الأقصى أحد "أبلغ أهل زمانه"، فقد أمر الخليفة عبد المومن الشعراء بعد قتله لشاعره بأن يقرضوا في سبيل هجوه، ولما سمع ما كتبوه "أعرض عنهم وقال ذهب ابن عطية وذهب الأدب معه"[156].

وكان الكتاب الذين لهم علاقة بالشأن المالي من أكثر رجالات الدولة عرضة للسجن. وكانوا مكلفين بالجباية والخرج والإشراف على ديوان الجند وإحصاء رواتبهم وأعطياتهم، وقد كان المكلف بكل هذه الوظائف يسمى "صاحب" أو "كاتب الأشغال". وظهر الإسم مع الموحدين، وكان يساعده بالمدن والأقاليم مجموعة من الموظفين يسمون "المشرفين"، علما بأن وظيفة المشرف وجدت بالمغرب قبل الموحدين. فلما دخل الموحدون فاس، وجدوا بها ابن الخيار الجياني مشرفا. ويهتم المشرف بما له علاقة بالمكوس والضرائب المفروضة على السلع الواردة إلى المدن أو الخارجة منها[157].

لكن وظيفة صاحب الأشغال والمشرف، بما أن لها صلة بتدبير الأموال، وبما قد ينجر عن هذا التدبير من شبهة، فإنها كانت تعرض صاحبها للملاحقة من حين لآخر، وربما للعقاب، بما فيه السجن. ومن المشرفين الذين طالهم السجن في العصر الموحدي، عبد الرحمن بن يحيى، مشرف فاس الذي وصلت أخبار تجاوزاته إلى الخليفة المنصور، فأعطى أوامره بالقبض عليه، وعلى المتعاونين معه و"أكبلهم وسجنهم"[158]. وطال السجن كذلك أبا علي عمر بن أيوب وأبا سليمان، وكلاهما كانا مكلفين

155- ابن القطان أبو علي، نظم الجمان فيما سلف من أخبار الزمان، دار الغرب الإسلامي، 1990، ص 132.

156- نفح الطيب، ج 4، ص 186.

157- هوبكنز (ج)، النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى، ترجمة أمين الطيبي، الدار العربية للكتاب، تونس، ليبيا، 1980، ص 108.

158- البيان المغرب، قسم الموحدين، ص 158.

بالشؤون المالية في عهد المنصور الذي ضغط على أبي علي عمر بن أيوب، فدفع خمسمائة عشر ألف دينار وطلب منه "باستيفاء الباقي، فعجز عنه فاعتقل مع أبي سليمان" إلى أن عفا عنهما[159]. وبعد أن نمي للخليفة الناصر الموحدي خبر التجاوزات المالية ليوسف بن عمر، أمر باعتقاله، قبل أن يعفو عنه، خاصة وأنه ألف كتابا في محاسن والده المنصور[160]. والواقع أن المنصور قام بحملة شعواء على العمال المشرفين الذين ثبتت عنهم تجاوزات مالية. ففي سنة 579هـ - التي يمكن اعتبارها سنة تصحيح للإشراف المالي - سجن ثمانية عشر عاملا، و"استأصل أموالهم ورد للمخزن ضياعهم ورباعهم وترك لكل رجل منهم دار واحدة" وأجبرهم على تقديم ما مبلغه أربعين ألف دينار وستين ألف "يقسطونها على أنفسهم وشهد العدول بذلك عليهم، فجعل عليهم الرقباء حتى دفعوا المال المذكور"[161]. فلا غرو أن نسجت العامة روايات عن وفاة المنصور الموحدي، كنهايته مجاهدا متخفيا بالأندلس، أو حاجا حيث مات بالشام، أين يوجد مزار بإسمه.

وتعددت حالات سجن كتاب "المالية" في العصر المريني. ومن هؤلاء، أبو علي الملياني المشرف على جباية المصامدة الذي اتهم باحتجان الأموال لنفسه. وللتذكير، فإن هذا المشرف، كان ممن ساهموا في العبث بأشلاء الموحدين ونبش قبورهم، وقد هلك سنة 686هـ[162]، دون أن نعلم هل كان داخل السجن أم خارجه. وخلال الفترة نفسها، كان منديل الكناني كاتبا على الجباية وديوان العسكر على عهد أبي يعقوب يوسف، واستمر في شغل المنصب ذاته على عهد أبي سعيد. ويبدو أن الأمير أبا الحسن كان يحفظ لمنديل موقفه إلى جانب أخيه الأمير أبي علي منافس أبي الحسن على ولاية العهد، إذ كان "كثير الصاغية للأمير أبي علي"[163]. ولا تتحدث المصادر عن ارتكاب منديل تجاوزات في مالية الدولة، لكن موقفه هذا، أثار حفيظة الأمير أبا الحسن عليه. ومن خلال رواية ابن خلدون، يتبين أن نكبة الكاتب كانت منتظرة، نظرا "لحقد" أبي الحسن عليه، وإحكامه "السعاية فيه"، لهذا يبدو أن ما نقلته الرواية ذاتها عن اعتداد الكاتب بنفسه، لم تكن سوى ذريعة للتخلص منه، فهذا الكاتب كان "كثيرا ما يغضب السلطان في المحاورة والخطاب دالة عليه وكبرا، فاعتد عليه من ذلك كلمات وأحوالا"[164].

159- نفسه، ص 225.

160- نفسه، ص 252.

161- نفس، ص 158.

162- تاريخ العبر، ج 7، ص 479.

163- نفسه، ص 512.

164- نفسه.

وقد أذن أبو سعيد لابنه الأمير أبي الحسن باعتقال الكاتب "واستصفى ماله وطوى ديوانه وامتحنه أياما، ثم قتله بمجلسه خنقا، ويقال جوعا"[165].

إن من الأمور الملاحظة في التعريف بهذين الكاتبين (الملياني والكناني) أن أبا زرع الذي كان معاصرا للكناني، و الذي لا نشك في أنه التقى به، لا يثير مسألة سجنه، ولا طريقة مقتله، ويكتفي بالإشارة إلى أنه كان من كتاب أبي سعيد "ثم توفي!"[166]. وأما ابن الأحمر الذي دأب على التعريف بكتاب كل سلطان مريني، فإنه لا يذكر إسم الملياني ولا إسم الكناني!

وفي عهد أبي عنان الذي كان من أكثر السلاطين المرينيين تعويلا على السجن في مواجهة خصومه، وفي التنكيل بهم، سجن كاتب الجباية حمزة بن شعيب، وتهمته في ذلك مزدوجة. فقد أثار حقد السلطان "ما كان من نزوع عمه أبي المجد إلى السلطان بأموال الجباية"، كما أنه اتهمه "بممالأة بني مرين في الإباية عليه عن اللحاق بمراكش من سجلماسة"[167]. والظاهر أن الصراعات الخفية التي كان يعرفها البلاط العناني ودسائسه، ساهمت في التعجيل بسجن هذا الكاتب. ذلك بأن الكاتب أبا عبد الله محمد بن محمد ابن أبي عمرو وَسْوسَ إلى السلطان أبي عنان في السعاية بحمزة بن شعيب "لما بينهما من المنافسة"، فأعطى أبو عنان أوامره باعتقال حمزة "وامتحنه، ثم قطع لسانه، وهلك في ذلك الامتحان". ومرة أخرى لا يشير ابن الأحمر إلى طريقة قتل هذا الكاتب في محبسه، ويكتفي بالإشارة إلى أنه أودع السجن "حتى مات مقتولا"[168]. وثمة كاتب آخر ذهب ضحية الصراعات المضمرة والمعلنة التي كان يعرفها البلاط المريني خلال فترة ما بعد حكم أبي عنان، ويتعلق الأمر بأبي الفضل محمد بن أبي عمرو التميمي. شغل الحجابة كذلك، وهو من أهل فاس، كانت له مكانة خاصة لدى السلطان المريني، ومن "جملة خواصه وندمائه"[169]. لكن الوزير مسعود بن ماساي نمى إلى السلطان أبي العباس أن الكاتب التميمي "يداخل السلطان في نكبته"، فقبض عليه السلطان وأودعه السجن، ثم امتحنه بعد مكوثه أياما بمحبسه إلى أن توفي متأثرا بضرب السياط، وقد حملت جثته إلى منزله، غير أنه "بينما أهله يجهزونه إلى قبره، إذا بالسلطان قد أمر أن

165- نفسه.

166- القرطاس، م.س، ص 396.

167- العبر، ج 7، ص 596.

168- ابن الأحمر، نثير فرائد الجمان، دراسة وتحقيق، محمد رضوان الداية، دار الثقافة، بيروت، 1967، ص 266.

169- العبر، ج 7، ص 751.

يسحب في نواحي البلد إبلاغا في التنكيل، فحمل من نعشه، وقد ربط حبل من رجله وسحب في سائر أنحاء المدينة، ثم ألقي على بعض الكثبان من أطرافها"[170]. أما ابن الأحمر فلم ينبس – مرة أخرى – ولو بكلمة عن مصيره[171]، وأضاف محقق روضة النسرين أن الكثبان المعنية في النص عبارة عن إحدى المزابل[172].

• سجن الحجاب

نشأت وظيفة الحجابة في تاريخ الإسلام مع الأمويين لَمَّا تحول نظام الخلافة إلى ملك، وتمكن في حجب الحاكم عن العامة وتنظيم عملية فتح بابه أو إغلاقها دونهم، ولقائه بهم. ومع تطور الدولة الإسلامية، أضيفت مهام أخرى للحاجب، حتى إنه بحكم قربه من السلطان، أصبح أحيانا هو الآمر الناهي بالدولة بعد السلطان[173]، وكان عنده "في رتبة الوزارة، ومتجاوز القدر لتوسطه في الجلالة"[174].

لم نعثر – في حدود المادة المطلع عليها – على إشارة تفيد وجود الحاجب بالدولة المغربية الوسيطية قبل المرابطين، علما بأن الدولة الأغلبية التي حكمت افريقية بإسم العباسيين كان لها حجابها، كما كان للدولة الأموية بالأندلس حجابها، ولعل من أشهرهم الحاجب المنصور ابن أبي عامر. ولم يكن للمرابطين حجاب بحكم بساطة تنظيمات إدارتهم وحكمهم.

لقد ربط ابن خلدون وجود وظيفة الحجابة بمستوى التحضر، وعلل غيابها لدى الموحدين بعدم استمكان الحضارة الداعية إلى انتحال الألقاب. وتبعه في ذلك ابن الأزرق الذي تحدث عن غياب هذه الوظيفة لدى الدول، التي أعقبت الموحدين ببلاد المغرب، من بني حفص وبني عبد الواد وبني مرين إذ "لم يكن فيها ذكر لهذا الإسم لبداوتهم"[175]، وهو في هذا ينقل تقريبا ما ورد عن ابن خلدون في مقدمته.

ويرى هوبكنز أن الحجابة وجدت بالدولة الموحدية منذ عهد المهدي بن تومرت، وأول حاجب بها هو أبو محمد واسنار. كما وجدت في عهد الخلفاء الكبار، كيعقوب المنصور[176]. وكيفما كان الحال،

170- نفسه، ص 752.

171- ابن الأحمر، روضة النسرين، ص 36.

172- نفسه، هامش رقم 2، ص 36.

173– النظم الإسلامية، م.س، ص 53.

174- الشهب اللامعة، ص 138.

175- ابن الأزرق أبو عبد الله، بدائع السلك في طبائع الملك، تحقيق علي سامي النشار، الجزء 1، منشورات وزارة الإعلام، العراق، 1977، ص 271.

176– النظم الإسلامية، م.س، ص 56.

فإن ثمة حالة لسجن الحاجب أبي المسك الذي شغل وظيفة الحجابة على عهد السعيد، وبوصول المرتضى إلى الحكم، اعتقله مع خاصته ونكب به[177]. بينما نعلم أن أول حاجب يشير إليه ابن الأحمر- الذي اهتم بالتعريف برجال المخزن المريني -، هو عتيق في دولة أبي يوسف يعقوب[178]. والحالة الوحيدة التي صادفناها عن سجن الحجاب، تتعلق بالحاجب علال بن محمد من لدن السلطان أبي عنان، وقد أبقاه بسجنه "إلى أن امتن عليه بعد مهلك أبيه"[179]. ومن المعلوم أن أبا عنان كان أول أمير مريني يطيح بسلطان مريني، وهو والده أبو الحسن، الذي كان أول من نجح في إعادة التجربة الموحدية بتوحيد بلاد المغرب، ولو مؤقتا، وظلت الخاصة والعامة تلهج بإسمه، ودخل الذاكرة الشعبية المغربية بلقب "السلطان الأكحل". لكن المصادر المغربية لا تكشف بما فيه الكفاية عن مواقف "النخبة" من الصراع بين أبي عنان وأبيه، وتحاشت ذكر تفاصيله. ولعل مما له دلالته في هذا المستوى، أن الوثائق التي أنشأها ابن رضوان المالقي، وهو صاحب القلم الأعلى بالدولة المرينية وعاصر الرجلين، لم تصل إلينا، ولا يسعنا إلا أن نتساءل مع المرحوم علي سامي النشار "أين ذهبت رسائله التي كتبها للدولة المرينية؟"[180].

وفي ارتباط مع العناصر التي كانت على صلة يومية بالسلطان المريني، لا بأس من الإشارة إلى عناصر أخرى طالها السجن، ويتعلق الأمر بيهود بني وقاصة والعبيد. فقد توثقت الصلة بين أبي يعقوب المريني وأسرة بني وقاصة، وكان أبو يعقوب "في صباه مؤثرا لذاته... وكان يشرب الخمر ويعاقر بها الندمان، وكان خليفة بن وقاصة من اليهود المعاهدين بفاس قهرمانا لداره... فاستعمله هذا الأمير في اعتصارها والقيام على شؤونها"[181]، ولما أصبح سلطانا، ازدادت مكانة هذه الأسرة اليهودية بالدولة، لكنها دخلت بدورها في الصراعات والدسائس التي كان يشهدها البلاط المريني، وتمكن الكاتب عبد الله بن مدين من السعاية عند السلطان فيهم، فاعتقلهم سنة 701هـ بمعسكره عند حصار تلمسان، ثم قتل خليفة الكبير وأخاه إبراهيم وموسى بن السبتي وإخوته "بعد أن امتحنوا ومثل بهم وأتت النكبة على حاشيتهم"[182].

177- البيان، ص 389.

178- ابن الأحمر، روضة النسرين، ص 18.

179- العبر، ج 7، ص 596.

180- الشهب اللامعة، م.س، ص 28.

181- العبر، ج 7، ص 483.

182- نفسه، ص 484.

وعلى عهد السلطان ذاته، سجن عدد من العبيد بمن فيهم عنبر الكبير وهو عريفهم، ويعود سبب الاعتقال إلى أن السلطان كان يسمح للخصيان بالاختلاط بأهله "ويكشف لهم الحجاب عن ذوات محارمه"[183]. لكن العز أحد العبيد "اتهم بمداخلة بعض الحرم وقتل"[184]. وتوجس السلطان من عدد من العبيد فاعتقلهم. وللإشارة، فإن عنبر المذكور هو الذي اغتال السلطان أبا يعقوب في حصار تلمسان.

والواقع أنه لا يمكن للمهتم بتاريخ العصبيات المغربية الوسيطية أن يقفز على الدور الذي كان للمرتزقة النصارى العاملين بالدولة في صنع بعض أحداثها، مما جعلهم – من حين لآخر- معرضين لعقاب السجن، وممن سجن منهم في العصر الموحدي غرسيا طالس الذي أطلقه الخليفة المرتضى من ثقافه "وأزيلت عنه الكبول"[185].

- **سجن القضاة**

تعتبر خطة القضاء من أكبر الخطط الدينية خطورة وحساسية، فهي الفيصل بين ضمان العدل أو فشو الجور. فلا غرابة أنَّ رفض بعضهم هذه الخطة، جاء مخافة السقوط في المحظورات. وقد أفرد البناهي صاحب "المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا" صفحات طويلة لنماذج ممن استنكفوا عن قبول خطة القضاء، درءا لأي شبهة.

ومن القضاة الذين نكب بهم في العصر المرابطي، قاضي المرية ابن أسود الذي سعى بابن العريف عند علي بن يوسف وسممه. ولما علم الأمير المرابطي بذلك، أخذ على نفسه أن يفعل به "كما فعل بابن العريف، فبعثه إلى السوس الأقصى وأمر أن يسقى سما هنالك فامتثل ما أمر به فمات"[186]. ولا تفصح الرواية عن سجن القاضي ابن أسود، وليس من المستبعد أنه عانى منه، لملازمة التعذيب للسجن، ثم لأن الأمير المرابطي أخذ على نفسه إلحاق نفس المعاناة التي تعرض لها ابن العريف بابن الأسود، وقد كان ابن العريف سجن قبل أن يسم.

وفي العصر الموحدي عانى القاضي أبو بكربن العربي من السجن لمدة ثلاثة أيام. ذلك بأنه كان يقود الوفد الإشبيلي الذي قدم إلى مراكش لبيعة عبد المومن، ولما وصل الوفد "وشى واش إلى الخليفة أن اشبيلية ارتدت بمن فيها"، فسجن الموحدون الوفد الإشبيلي، ولم يطلقوا سراحه إلا بعد أن تيقنوا

183- نفسه ونفس الصفحة.

184- نفسه، ص 485.

185- البيان، قسم الموحدين، ص 439.

186- التشوف، ص 120.

من براءة أهل اشبيلية[187]. كما سجن الخليفة يعقوب المنصور القاضي محمد بن علي مروان بن جبل الهمداني، ويعود ذلك إلى أن المنصور كلف القاضي بتفقد أحوال المسجونين وتقديم الصدقات إليهم، وأوهم القاضي الخليفة بأنه يقوم بالمهمة أحسن قيام "فلما كان في بعض الأسحار سمع (الخليفة) ضجة عظيمة، فسأل عنها، فأخبر أنه صياح المسجونين واستغاثتهم"[188] وأرسل المنصور من يطلع على حقيقة الأمر، فتبين أن السجناء يعيشون في حالة مزرية جدا يتمنون الموت من خلالها، فما كان من الخليفة إلا أن "أمر بسجن القاضي في منزله، فأقام به مسخوطا عليه شهرا أو نحوه"[189]. كما طال السجن أبا محمد عبد الله التادلي قاضي فاس، دون أن تفصح المصادر عن سبب سجنه، علما بأن هذا القاضي كان من المتمسكين بالمذهب المالكي الذي لم يكن المذهب الرسمي للموحدين[190]. وفي العصر الموحدي نفسه، سجن الخليفة المامون قاضي الجماعة بمراكش عبد الحق بن عبد الحق "وظل مكبلا بسجنه إلى أن افتدى منه بستة آلاف دينار"[191]. وهذه من الحالات النادرة التي تتحدث عن قيمة تسريح المساجين. ولا تقدم الرواية سبب سجن هذا القاضي، ويبدو أنه جاء في سياق العملية التطهيرية التي قام بها المامون، لما دخل مراكش وتخلص من الشيوخ الموحدين المعارضين له، وقد قتل منهم "أربعة آلاف وستمائة رأس" وأمر بتعليقها على أسوار مراكش. ورغم تشكي أهل المدينة من نتانة الروائح، أبى المامون أن تنزع الرؤوس من الأسوار، وكان مما أجابهم به "هنا مجانين وتلك الرؤوس لهم حروز ولا يصلح حالهم إلا بها، وإنها لعطرة عند المحبين ونتنة عند المبغضين"[192]، وأنشد المامون شعرا في الموضوع، ومباشرة بعده، تورد الرواية خبر سجن القاضي عبد الحق بن عبد الحق.

وخلال المرحلة المتأخرة من حكم الدولة المرينية، سجن ابن أبي حاتم العاملي القاضي على جبل الفتح، وامتحن وظل مدة طويلة بسجن فاس. ومن الصعب معرفة سبب سجنه سوى ما جاء على لسانه بوجود وشاية كدرت صفو العلاقة بينه وبين السلطان المريني أبي سعيد (800 - 823هـ). فبعد استفساره عن سبب نكبته أجاب: "والله الذي على العرش استوى ما علمي وعلمك إلا سوى، فإلى الله أشكو بمن نقل وروى وكاد و غوى "[193].

187- البيان، قسم الموحدين، ص 35. ويذكر البناهي أنه سجن نحو عام، المرقبة ، م.س.، ص 106.

188- ابن عبد الملك المراكشي، كتاب الذيل والتكملة، السفر 8، تحقيق محمد ابن شريفة، الرباط، 1984، ص 341.

189- نفسه.

190- صلة الصلة، قسم الغرباء، ص532.

191- القرطاس، ص 252. والبيان، قسم الموحدين، ص 289.

192- القرطاس، ص 252.

193- ابن أبي حاتم العاملي المالقي (ت 815 - 1412م) جمع المقال في الاعتقال، مخطوط خاص، بدون ترقيم للصفحات.

ج – سجن الثوار وشيوخ القبائل

مثل السجن إحدى وسائل العقاب التي اعتمدتها السلطة المغربية الوسيطية لزجر المتمردين. ففي عهد الدولة المرابطية، كان أكبر عقاب يوسف بن تاشفين الاعتقال الطويل[194]. وعلى عهد الدولة ذاتها، لم يظفر الأمير أبو بكر المعروف ببيكور بحريته إلا بعد وفاة أبيه علي بن يوسف الذي سجنه[195]. وتجب الإشارة إلى أن بعض الفقهاء المحيطين بعلي بن يوسف نصحوه بسجن معارضيه. فبعد المناظرة التي أفحم فيها المهدي بن تومرت الفقهاء المرابطين، أشار مالك بن وهيب على الأمير المرابطي بأن يسجن ابن تومرت وخاطبه بما يلي "هذا الرجل اجعله في بيت من حديد، وإلا فستنفق عليه بيتا من ذهب"[196].

وبتتبع وسائل العقاب التي تبنتها الدولة الموحدية في التخلص من معارضيها، نلاحظ أنها لم تعتمد كثيرا على السجن في فترة قوتها. فقد كان التعويل يقع على وسائل أخرى لتصفيتهم جسديا. ولعل عملية "التمييز" التي أوكلت لمحمد البشير الونشريسي في بداية الدولة الموحدية لتمييز "الخبيث من الطيب" و"المؤمن من الفاسق"، حسب الاسطغرافية الموحدية الرسمية، كانت معبرة عن عدم تهاون الموحدين في تصفية كل من لم يطمئنوا بحقيقة اعتقاده في المذهب التومرتي. إن لجوء الموحدين إلى استئصال من لم يكن منسجما مع عقيدتهم، لم تمنع باحثا معاصرا من الحديث عن "الميز الفاشي" والتضييق المتعصب على الضمائر[197]. ودون أن نقف مطولا عند مظاهر "التطرف" والشطط في حضور "العنف السياسي" بمغرب الموحدين، نكتفي بما أورده ابن عماد الحنبلي عن حكم عبد المومن. فقد كان "سفاكا لدماء من خالفه"، سأل أصحابه مسألة ألقاها عليهم، فقالوا" لا علم لنا إلا ما علمتنا"، فلم ينكر ذلك عليهم، فكتب أحد الزهاد هذين البيتين ووضعهما تحت سجادته، وهما:

يا ذا الذي قهر الأنام بسيفه ماذا يضرك أن تكون إلـها
ألفظ بها فيما لفظت فإنـه لم يبق شيء أن تقول سواها

194- الحلل الموشية، م.س، ص 82.

195- نفسه، ص 84.

196- نفسه، ص 101.

197- القبلي محمد، حول بعض مضمرات "التشوف" ضمن التاريخ وأدب المناقب، منشورات عكاظ، ص 73.

وقد وصل خبر البيتين إلى عبد المومن، وكان»يتزيا بزي العامة ليقف على الحقائق» إلى أن تفرس في شيخ بأنه قائل البيتين واعترف له بذلك ونبهه على أنه قصد إصلاح دين الخليفة، ورغم تقديم عبد المومن للشيخ ألف دينار، فإنه رفضها[198].

وانسجاما مع الموضوع، نسجل أن الموحدين في فترة قوة دولتهم، لم يعولوا كثيرا على السجن وسيلة لعقاب الخارجين عليهم، وإنما قامت أشكال التعذيب على التصفية الجسدية، بالقتل وقطع الرؤوس وتعليقها على الأسوار، والتطويف والتصليب والخنق والتسميم. بينما تتكاثر الإشارات عن سجن المتمردين والخارجين عن الحكم الموحدي خلال فترة ضعفه. ومن مظاهر ذلك أن الخليفة الرشيد (630 - 640هـ) اعتقل مجموعة من عرب سفيان لخروجهم عليه، وذلك بمخزن تعود على استقبال المتمردين، ويوجد "بالرحبة الكبرى من دار الخلافة" بمراكش، ثم اقتيدوا إلى القرب من قوس يجلس فيه الوزراء للخلافة، وهناك ضربت أعناقهم، وأدخلوا شهودا عاينوهم قتلى "وكتب عقد يطلع الرشيد بتنفيذ العملية[199]. كما خرجت عرب الخلط عن سلطة الرشيد، وكان مجال تحركاتهم ببسيط تامسنا، وواجههم الخليفة الموحدي بمختلف الوسائل، بما فيها السجن، إذ تقبض على علي بن هلال ووشاح بن هلال وجماعة من أتباعهم من الخلط وأودعهم بسجن أزمور سنة 635هـ، وتحايل عليهم بأن أطلق سراحهم وتظاهر باستمالة شيوخهم وقتلهم، رغم طلب العفو الذي تقدموا به إليه. كما ألحق بهم ثائرا آخر كان يقض مضجعه، وهو ابن وقاريط "وبنى عليه في موضع سجنهم وسجنه ببيت صغير ليس له فيه تزحزح من مكانه واستوثق منه الحديد الثقيل"[200]. وزيادة في التنكيل بعرب الخلط، أمر الرشيد بقتل من في أزمور من أشياخهم وحزت رؤوسهم ووضعت "في خرج على جمل وركب عليها ابن وقاريط عوض فرس" باتجاه مراكش، وبها سجن أياما ثم قتل وعلق على باب الشريعة بالمدينة[201]. وطال السجن كذلك أشياخ الموحدين على عهد الرشيد في محاولة منه لتقليم أظافرهم، لكنه بادر إلى إطلاق سراحهم، وكانت رسائل الرشيد إلى أشياخ الموحدين واضحة من خلال هذه العملية، ويلخصها صاحب البيان في أنه "عرفهم في حال واحدة ببطشه وسطوته وإحسانه ورحمته"[202].

198- ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار الفكر، د.ت، المجلد 2، الجزء 3، ص 183.

199- البيان المغرب، قسم الموحدين، ص 337.

200- البيان، م.س، ص 346.

201- نفسه، ص 347.

202- نفسه، ص 338.

وقد تعرض بعض أشياخ الموحدين للسجن في فترة حكم السعيد (640 - 646هـ)، إذ اعتقل جملة من "الكارهين لخلافته، الخائفين من سلطته ومهابته، فسجنهم وأغرمهم أموالا"[203]. ولما دخل السعيد أزمور، عفا عن أهلها المتمردين، ما عدا ابن يزمير "لأجل ما اقترف فسيق مصفدا في الحديد"، ثم أمر بقتله "بعد ما عاينه القريب والبعيد"[204]. وكان أبو محمد ابن وانودين من أكابر الموحدين وساعد الخليفة السعيد على الظفر بالحكم، لكن توجُّس السعيد منه دفعه إلى أن يمتحنه، بما يعنيه الامتحان من الخضوع لمختلف أنواع التعذيب، ثم "اعتقله بأزمور بأعظم اعتقال وسجن معه أبو زكرياء بن مزاحم وأبو زكرياء بن عطوش"[205].

لا تقدم المصادر أسباب سجن ابن وانودين الذي كانت له اليد الطولى بالدولة الموحدية، ويقرر ابن عذاري بأنه "لم يعلم أحد من الوزراء والكبراء السبب في اعتقاله"[206]. ويبدو أن السبب يكمن في ما أصبح عليه الأشياخ الموحدون من سطوة، في فترة تراجع الدولة منذ عهد الناصر، ويعبر الملزوزي في أرجوزته عن الحظوة التي أصبحت للأشياخ الموحدين بقوله:

ورجع الأشياخ كالأتراك — من العباس في الأملاك
قد دبروا بجهلهم تدبيرا — كان على ملكهم تدميرا
بفعلهم كان خراب الدولة — وقتلهم في الأرض شر قتلة[207]

إن الفصل الذي يقدمه صاحب البيان عن سجن ابن وانودين ورفيقيه، هو أكثر النصوص إفاضة في أخبار سجن من كانت تعتبرهم السلطة المغربية الوسيطية خارجين عنها. ذلك بأنه يتحدث عن فضاء السجن الذي هو عبارة عن «دويرة» مكونة من بيوت تأوي السجناء بصفة انفرادية، وعن عدد الحراس، وهم عشرة يحرسون السجن ليلا ونهارا ويتجسسون على السجناء، كما وضع على ابن وانودين «كبل ثقيل لا يقدر أن يتحرك من أجله لثقله»، ويسترسل الفصل في وصف طريقة فراره من السجن باستمالة أحد الحراس وإرشائه – سيتم الحديث عن ذلك في موضوع مصائر السجناء –، ويقدم كذلك الإجراءات التي أمر السعيد بالقيام بها لتطويق عملية الفرار، ومفاوضاته مع ابن وانودين وعقابه للحراس الذين تساهلوا في حراسته[208].

203- البيان، قسم الموحدين، ص 360.

204- نفسه، ص 373.

205- نفسه، ص 368.

206- نفسه ونفس الصفحة.

207 – الملزوزي عبد العزيز، نظم السلوك في الأنبياء والخلفاء والملوك، المطبعة الملكية، الرباط، 1963، **ص** 60.

208- البيان المغرب، م.س، ص 369.

لقد اتسمت مرحلة ضعف الدولة الموحدية بكثرة المنتزين وبتصفية الحسابات بين المتصارعين حول الحكم. ففي عهد المرتضى، تم سجن إسماعيل بن قيطون بسجن مراكش، وقتله به أبو محمد بن زجوا أو أنه مات به مسموما. وفي الأجواء نفسها، تخوف علوش بن كانون من أن يصفى أخوه مسعود الذي كان موجودا آنذاك بالسجن[209].

وكان السجن مصيرا لعدد من المنتزين بالدولة المرينية. ففي عهد أبي يوسف يعقوب (656 - 685هـ / 1258 - 1286م) سجن علي بن محمد كبير هنتاتة وعبد الكريم بن عيسى كبير كدميوة، وهما من مشايخ مصمودة، واعتقلا "فيمن لهما من الولد والحاشية ثم قتلا"[210]. وظلت القبائل العربية مصدر قلق للسلطة المرينية على عهد أبي ثابت (706 - 708هـ/1306 - 1308م). ففي إحدى انتقالاته من مراكش إلى فاس، سار إلى بلاد تامسنا لمواجهة عرب جشم من قبائل الخلط وسفيان وبني جابر والعاصم، واعتقل ستين منهم، وصفى عشرين منهم "ممن نمي عنهم إفساد السابلة" وصلبهم على سور مدينة أنفا[211].

وعلى عهد أبي سعيد، ثار عدي بن همو ببلاد هسكورة، فحاصره أبو سعيد بحصنه، وبعث به موثقا في الحديد، وتم إحضاره " بين يديه موثقا"[212]، وأودع بسجن فاس، دون أن نعلم مصيره. بينما سجن أبو الحسن أبا ثابت عامر أبي العلاء قائد مشيخة الغزاة بالأندلس بسجن مكناسة لتوصله بأخباره عن تمرده، وظل بسجنه إلى أن سرحه أبو عنان واستعان به على أمره[213]. ومن المفيد الإشارة إلى أن مشيخة الغزاة كانت من أهم الوظائف بالدولة المرينية، ويعين صاحبها بظهير سلطاني، غير أنها كثيرا ما تحولت إلى أداة إزعاج للمرينيين، كما لبني الأحمر.

ويبدو أن أوسع عمليات لسجن المتمردين بالدولة المرينية، تمت على عهد أبي عنان. فبعد حملته على إفريقية وعودته إلى المغرب الأقصى "تقبض على مشيخة بني مرين فاستلحمهم وأودع منهم السجن"[214]. كما اعتقل منصور بن أبي مالك صاحب فاس "إلى أن قتله بمحبسه"[215].

209- البيان، قسم الموحدين، ص 437.

210- العبر، ج 7، ص 491.

211- الاستقصا، ج 3، ص 94.

212- القرطاس، ص 399.

213- الاستقصا، ج 3، ص 139.

214- العبر، ج 7، ص 619.

215- نفسه، ص 581.

ولعل أسوء مصير لقيه السجناء الذين خرجوا عن حكم أبي عنان، ذلك الذي آل إليه عيسى بن الحسن وابنه، فبالرغم من اعتذارهما عن فعلهما "أودعهما السجن وشد وثاقهما حتى قضى منسك الأضحى"، ثم أمر بإحضارهما فقتل الأب قصعا بالرماح و"قطع ابنه من خلاف، وأبى من مداواة قطعه، فلم يزل يتشحط في دمه إلى أن هلك لثانية قطعه"[216]. والظاهر أن اختيار أبي عنان زمن تنفيذ القتل في حق عيسى بن الحسن وابنه، وبتلك الطريقة، كان يهدف من خلاله إلى تمرير رسائل واضحة لخصومه. وبعد أن روى ابن خلدون حدث تصفية الرجلين، أنهاه بقوله "وأصبحا مثلا في الآخرين"[217].

وفي فترة ما بعد أبي عنان كثر المنتزون، وكثرت حالات سجنهم. ومن هؤلاء علي بن زكرياء شيخ هسكورة الذي كان كلفه السلطان أبو العباس أحمد بالولاية على المصامدة، ثم بادر إلى خلعه منها ليولي مكانه محمد بن إبراهيم المبرازي لعلاقة مصاهرة تجمعه بالوزير محمد بن يوسف بن علال، فثار علي بن زكرياء إلى أن تقبض عليه المرينيون، وجيء به إلى فاس "فلم يزل في الاعتقال إلى أن هلك السلطان أبو العباس"[218]. كما أن عامر بن محمد الهنتاتي ثار بمراكش وأحوازها واستبد بها على عهد السلطان عبد العزيز، فبعث إليه علي بن محمد بن أجانا من صنائع الدولة المرينية، لكن عامر الهنتاتي تقبض على ابن أجانا وعلى كثير من العسكر واعتقلهم، مما دفع السلطان المريني إلى مضاعفة الجيوش المحاصرة لعامر، "وسيق إلى السلطان... واعترف بالذنب فحمل إلى مضرب بني له وراء فسطاط السلطان واعتقل هناك"[219]. ومما عجل بنكبة عامر الهنتاتي، أنه تحالف مع بني عبد الواد خصوم بني مرين وبني عمومتهم. فقد تمكنت عيون السلطان بإبلاغه برسالة خطية من عامر إلى السلطان العبدوادي أبي حمو، يستنجده على بني مرين "فشهد عليه وأمر السلطان فامتحن ولم يجلد حتى انتثر لحمه، وضرب بالعصا حتى ورمت أعضاؤه وأحضر محمد الكناني (كان متحالفا مع عامر) ففعل به مثله"[220].

216- نفسه، ص 615.

217- نفسه ونفس الصفحة.

218- العبر، ج 7، ص 754.

219- العبر، ج 7، ص 676.

220- نفسه، ص 678.

د- سجن العلماء

لا حاجة إلى التذكير بأن صفة "العالم" كانت ترتبط في تاريخ المغرب الوسيط بمن كان يحمل العلوم الشرعية باعتبارها "العلم النافع". فلما أوصى لسان الدين ابن الخطيب أبناءه، دعاهم إلى الإقبال على "العلوم التي ينفقها الوقت" معتبرا أن "خير العلوم علوم الشريعة"[221]. ويبدو هذا الاختيار واضحا عند الحميري صاحب الروض المعطار، وهو كتاب يصنف في أدب الجغرافيا والبلدان، فقد ذبجه بما يلي: "فقد لمت نفسي على التشاغل بهذا الوضع الصاد عن الاشتغال بما لا يغني عن أمره الآخرة والمهم من العلم المزلف عند الله تعالى"، ولم يفته أن يستغفر الله ويطلبه "التجاوز والصفح عن الاشتغال بما لا يفيد في الآخرة"، فما قام به هو "من شغل البطالين وشغل ما لا يهمه وقته"، ولتبرير سبب تأليفه اعتبره مما قيل فيه "رَوِّحوا هذه النفوس"[222].

وغني عن القول بأن العلماء هم الضمير الحي للمجتمع، فهم حماة الشريعة وحاملو لواء الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهم المخولون بتوجيه السلطة وإسداء النصيحة لها لتفادي التجاوزات والسقوط في المحظورات. ولا غرو، فإن شرعية الحكم بالمغرب الوسيط كانت تمر عبر تزكية العلماء له. ويترجم هذه المعادلة صاحب الشهب اللامعة، لما نصح السلطان المريني أبا سالم بضرورة تقريب أهل العلم إليه، فبواسطتهم "يملك من سواهم"[223]. ومن الطبيعي أن يكون العلماء على احتكاك مباشر بالحكم القائم. وقد تراوحت مواقفهم منه ما بين الانعزال وتحاشي مواجهته، أو مجاراته، أو "معارضته" ورفضه. وإذا كان الحكم بالمغرب الوسيط واعيا بالثقل المعنوي للعلماء داخل المجتمع، وبدورهم في تكييف العلاقات بين الحاكم والمحكومين، فإنه لم يكن يجد غضاضة في اتخاذ مواقف صارمة من العلماء، كلما شعر بخطورة تحركاتهم عليه. وقد لجأت السلطة القائمة إلى تقليم أظافر هؤلاء العلماء بوسائل مختلفة، تبدأ بالتوبيخ، وتنتهي بالاغتيال. فقد قتل بعض أتباع أبي الحسن المريني الفقيه أبا عبد الله السلاوي " لذنب أسلفه في خدمة أخيه أبي علي بسجلماسة"[224].

221- المقري التلمساني، أزهار الرياض...القاهرة، 1939، ج 1 ص ص 329 - 330.

222- الحميري محمد، الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق إحسان عباس، مكتبة لبنان، الطبقة، لبنان، د.ت، الصفحتان 1 و2.

223- الشهب اللامعة، م.س، ص ص 421 - 422.

224- العبر، ج 7، ص 857.

أما حالات سجن العلماء بالمغرب الوسيط، فقد سجلناها انطلاقا من الدولة المرابطية. فمن الأسر العلمية التي عانت من النكبة خلال هذه الفترة، أسرة ابن زهر التي اشتهر أفرادها بعلو كعبهم العلمي، ولاسيما في مجال الطب. والظاهر أن عدة أسباب ساهمت في نكبة هذه الأسرة التي انتهت بسجن أبي مروان. ولا تفصح المصادر بما فيه الكفاية عن أسباب النكبة وعن تاريخها، ويمكن من خلال ما توافر عنها من إشارات تقديم المعطيات التالية:

- يلخص صاحب الذيل والتكملة أسباب النفور بين الأمير المرابطي وأبي مروان ابن زهر لما كتب أن ابن زهر "أدركته مطالبة عند أبي الحسن علي بن يوسف بن تاشفين كانت سبب اعتقاله بسجن مراكش مدة"[225].

- يمكن التأريخ لبداية حصول النفور بين الأمير المرابطي وابن زهر استنادا إلى تسلسل الأحداث التي يقدمها صاحب البيان بسنة 511هـ. ففيها جرى سوء تفاهم عميق بين ابن زهر وصهره الزهري. ورغم عرى الصداقة والمصاهرة بين الرجلين، "رمى كل واحد صاحبه بقاصمة الظهر"[226]، وكشف كل واحد منهما للأمير المرابطي عن مساوئ خصمه، بل إن الأمير المرابطي انزعج لِما كانا يتفوهان به من سوء في حقه.

- وصلت للأمير علي بن يوسف أخبار مقالة بديئة لأبي مروان بن أبي العلاء ابن زهر رمى بها الوسط المرابطي. وعبر عن ذلك ابن زهر الابن بقوله "نالني تنكيد شديد بامتحان علي لنا لقولة حقدها على الشيخ أبي رحمه الله"[227]. وتساءلت باحثة معاصرة عما إذا لم تكن المقالة عبارة عن شعر غير مقبول نظمه أبو مروان في حق الفيلسوف ابن باجة والوزير مالك بن وهيب الذين كانا من مقربي علي بن يوسف[228].

- زاد الفتح بن خاقان من حنق الأمير المرابطي على ابن زهر لما كتب له رسالة يذكره فيها بتجاوزات ابن زهر، وعدم جدارته بثقة المرابطين[229].

225- الذيل والتكملة، ص 5 /19.

226- البيان، الجزء 4، دار الثقافة، لبنان، ط 2، 1980.

227- ابن زهر كتاب التيسير في المداواة والتدبير، تحقيق محمد الروداني، مطبوعات أكاديمية، المملكة المغربية، 1990.

228- دندش عصمت عبد اللطيف، أضواء جديدة على المرابطين، دار الغرب الإسلامي، 1991، ص 129.

229- نفح الطيب، ج 2، ص 245.

– اتهام ابن زهر بإفشاء سر المهنة لما كشف عن سبب وفاة الأمير المرابطي أبي الطاهر تميم بعد تسميمه من لدن زوجته الحرة حواء، التي رفضت أن يسكنها بنفس الإقامة التي كانت تقطنها مع زوجها الأول الأمير سير بن أبي بكر[230].

كل هذه العوامل، وغيرها مما له علاقة بالشأن السياسي للدولة المرابطية، وبالدسائس التي كانت تحبك من لدن المقربين من الأمير علي بن يوسف، أفضت إلى سجن الطبيب والعالم ابن زهر بسجن مراكش، والذي نعلم أنه كان قابعا به سنة 524هـ، واستدعي منه لتقديم العلاج للأمير وانودين بن سير بن أبي بكر الوالي على السوس وسجلماسة خلال تلك السنة.

وتتحدث المصادر عن حالة سجن أحد علماء العصر الموحدي، استتبعها إحراق لكتبه، ويتعلق الأمر بابن زرقون محمد بن سعيد المتوفى سنة 621هـ. ذلك بأنه اتهم بالتعصب لمذهبه، فسجن بسبتة، بعد أن أمر "صاحب المغرب أن يصفد في الحديد وأن يلقى في عنقه ما يتصل بحبل الوريد". وتفيد الرواية ذاتها أن السجن كان موجودا" بباب احميدة". وقد أحضر "في موطن جرت العادة فيه بضرب الرقاب...وهو يحمل في قيوده...ثم أمر بإطلاقه بعد هوان"[231]. وانتهت محنته بإحراق كتبه وكتب والده.

وخلال العصر المريني، سجن أبو يعقوب شاعره وشاعر المرينيين عبد العزيز الملزوزي بسبب وشاية، وقتله في سجنه أواسط عام 697هـ[232]. كما تعرض الفقيه أبو عثمان سعيد للسجن على عهد أبي الحسن بعد رفضه لمنصب القضاء، إذ جعل الكبل على ساقيه "وزاد في الامتناع، ولم يزل عليه حتى مات"[233]. وقام السلطان أبو عنان بسجن الشريف أبي عبد الله، وهو أحد أساتذة ابن خلدون الذي يحليه "بفارس المعقول والمنقول وصاحب الفروع والأصول"[234]. إن سجن أبي عنان لهذا العالم إجراء استثنائيا في حق الشرفاء. فقد خصهم بامتيازات عديدة، إذ أصبح أبو العباس أحمد بن الشريف الحسيني في عهده رئيسا على الشورى بمدينة سبتة. ويلخص ابن السكاك هذه العلاقة الخاصة التي ربطت أبا عنان بالشرفاء بقوله "وأما السلطان أبو عنان فكان له من التشيع في حب آل البيت والتوسع

230- حول هذا الموضوع ، وحول نكبة أسرة ابن زهر، أنظر دندش، م.س، ص ص 119 - 137.

231- ابن دحية، المطرب من أشعار أهل المغرب، تحقيق مجموعة من الدارسين،1955، ص121.

232- مقدمة نظم السلوك، ص7.

233- ابن القاضي، درة الحجال، ج 3، ص 302.

234- العبر، ج 7، ص 857.

عليهم في المرتبات ما سبق به من كان قبله وأعجز من يأتي بعده، وكان لا يهنأ له عيش إذا كان ببلد، إلا إذا ورد عليه من ولد الشرفاء سيدي محمد بن عمران والد المزوار (أي نقيب الشرفاء) "[235].

لن نقف عند الأسباب التي كانت وراء تقريب المرينيين للشرفاء لوجود دراسات سابقة تعمقت في هذا الموضوع[236]، ونؤكد على أن علاقات السلطة المرينية بالعناصر والفئات التي ساهمت في الغلبة المرينية، لم تكن ثابتة، بل تلونت وفقا لمدى سطوة الحكم، وللمواقف التي اتخذتها تلك العناصر والفئات. فكلما تجاوزت الخطوط الحمراء التي سطرتها السلطة المرينية في بناء توازناتها، لم تكن تتوانى عن اتخاذ إجراءات صارمة في حقها من خلال وسائل ردع مختلفة، كالإقصاء والسجن، بل والاغتيال. فقد استقدم أبو عنان الشريف أبا عبد الله من تلمسان بعد ضمها إلى الدولة المرينية سنة 753هـ، ورحل به إلى فاس، لكن الشريف التلمساني، لم يطب له المقام بفاس، وظل يبسط الشكوى و"يتبرم من الاغتراب"، ما جعل السلطان المريني يرتاب من أمره. وكان الحدث الذي جعله يغير موقفه من العالم التلمساني. ذلك بأن بعض الأخبار وصلت إلى أبي عنان مفادها أن "عثمان بن عبد الرحمن سلطان تلمسان أوصاه على ولده وأودع له مالا عند بعض الأعيان من أهل تلمسان وأن الشريف مطلع على ذلك"[237]، ورفض الشريف اطلاع أبي عنان على فحوى الوصية لأنها وديعة، وواجهه بخطاب صريح يكشف عن موقفه من السلطان المريني "إنما عندي شهادة فلا يجب علي رفعها بل سترها، وأما تقريبك إياي، فقد أضرني أكثر مما نفعني، ونقص به ديني وعلمي"[238].

إن من الأمور الملاحظة أن ابن خلدون لم يورد هذه المواجهة بين أبي عنان والشريف التلمساني، علما بأنه تلميذه، وكان من المترددين على مجلس السلطان المريني، بينما أورد خبر رد فعل السلطان، إذ "سخط الشريف بذلك ونكبه وأقام في اعتقاله أشهرا، ثم أطلقه"[239].

وعانى عالم آخر من سجون أبي عنان، وهو أبو عبد الله محمد ابن مرزوق (ت 781هـ). والواقع أن ابن مرزوق كان من العلماء الذين خبروا جيدا تجربة السجن. ذلك بأنه سجن ثلاث مرات لأسباب

235- ابن السكاك، نصح ملوك الإسلام، طبعة حجرية، فاس، د.ت، ص 31.

236- ينظر: القبلي محمد، مراجعات، م.س، ص ص 79 - 126. وفتحة محمد، النوازل، م.س، ص ص 236 - 265.

237- العبر ، ج 7، م.س، ص 857.

238- ابن مريم التلمساني، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، الجزائر 1984، ص 176، وفتحة، م.س، ص 140.

239- العبر،ج 7، م.س، ص 858.

مختلفة، وإن كانت كلها ترتبط بالأجواء السياسية السائدة بالمنطقة، وبطبيعة الدسائس المتناسلة عنها. فقد سبق أن سجن من لدن السلطان العبدوادي أبي ثابت، بعد أن تدخل بإيعاز من أخيه أبي سعيد للتفاوض مع السلطان المريني أبي الحسن الذي كان يومها بمدينة الجزائر. وكانت تجربة السجن مريرة حتى إن أهله اعتقدوا بوفاته[240]. وكان من المرافقين للسلطان المريني في حملته على إفريقية، وجرى تكليفه بمهمة يذكر ابن مرزوق أنه نجح في بعضها، وخاب في أخرى[241]. والظاهر أن المهمة التي فشل فيها، هي خطبة إحدى بنات السلطان الحفصي أبي يحيى لفائدة أبي عنان. ويبدو أن السلطان المريني انساق مع بعض الوشايات التي ألبته على ابن مرزوق لعدم تفانيه في تحقيق الخطبة «فوجد الحسدة سببا لما كانوا عاملين عليه من الطعن في جهتي»[242]. وأما مضمون الوشاية، فتتمثل في إشاعة خبر اختفاء الخطيبة بتونس، بدعوى أن ابن مرزوق كان مطلعا على مكانها[243]، مما أثار حفيظة أبي عنان عليه. ويضيف الزركشي إشارة لعتاب غريب! تلقاه ابن مرزوق بعد لقاءه بأبي عنان الذي بادره بالسؤال: «لِمَ لمْ تضع اليد فيها حين مشيت تخطبها لي؟ فقال له: ابنة ملك يخطبها سلطان! كيف أضع يدي فيه؟»[244]. والواقع أن الأميرة الحفصية لم تكن تبدي قبولا لأبي عنان زوجا لها، وعبرت عن هذا الموقف صراحة بأن قالت: «بلغني أن فيه قلقا يمنع عشرته»[245]. ويبدو أن أم الأميرة هربتها، ولم يكن لابن مرزوق أي يد في ذلك. فلما اتصل بأمها قالت له «غدا إن شاء الله يكون الحديث بمحضر القاضي وغيره، فرجع إليها من الغد، فاختفت عنه وجد الطلب عليها فلم يجدها»[246].

إن اتهام أبي عنان ابن مرزوق بفشل مهمته تلك، دفعته إلى أن يبعث يحيى بن شعيب من مقدمي الجنادرة (من رجال الشرطة) فاعتقله ببابه، وقيده وأحضره أمام السلطان الذي حبسه مدة ستة أشهر، قبل أن يطلق سراحه[247]. وتجدر الإشارة إلى رسالة بعث بها لسان الدين ابن الخطيب إلى ابن مرزوق بعد حصوله على العفو، هي عبارة عن مجموعة من المواعظ والمواقف الإنسانية، تنسحب على كل

240- البستان، ص781.

241- المناقب المرزوقية، م.س، ص 309.

242- نفسه ونفس الصفحة.

243- نفح الطيب، ج 5، ص 413.

244- الزركشي أبو عبد الله، تاريخ الدولتين الحفصية والموحدية، تونس، 1289هـ، ص 84.

245- نفسه م.س، ص 78.

246- نفسه، ص 83.

247- العبر،ج 7، م.س، ص 846. و نفح الطيب، ج 5، ص 185.

من علا كعبه في العلم والسياسة، ووجد نفسه يوما ملقى في السجن، يعاني النكبة والامتحان. ونرى أنها أشد ما تعبر عن حالة ابن مرزوق وابن الخطيب وابن خلدون، ذلك الثلاثي الذي تقاطعت مسيرته في الحياة بعدة محطات.

يمزج ابن الخطيب في رسالته بين التهنئة بالعفو، والنصيحة برفض الدنيا ومباهجها «... أطلقك الله من أسر الكون كما أطلقك من أسر بعضه... اتصل بي الخبر السار من ترك لشأنك... وانجياب ظلام الشدة الحالك... وفي الفرج بعد الشدة اعتبرت». ويدعو ابن الخطيب صديقه إلى تطليق مفاتن الدنيا بعد إطلاق سراحه«وإن بلغ من زبرجها الرتبة العليا»، ويتساءل عن الجدوى من الاستمرار في طلبها لأنها مجلبة لسوء العاقبة وملاحقة الناس، وتحمل غلطات السلطة الحاكمة «ألنسبة وقائع الدولة إليك وأنت بريء، وتطويقك الموبقات وأنت منها عري». ثم يذكر ابن مرزوق بزوال نشوة المنصب لأن صاحبها مستهدف، وقد ينتهي به الأمر إلى الاعتقال وغياهب السجون «وأنا أقف على السحاءات بخط يد سيدي من مطارح الاعتقال ومثاقب النوب الثقال، خلوات الاستعداد للقاء الخطوب الشداد». ويمضي ابن الخطيب متسائلا عن مآل ما راكمه من ثروات « فأين الرباع المقتناة وأين الديار المبتناة وأين الحوائط المغترسات وأين الذخائر المختلسات»[248]، ولا يتوانى عن رفع معنويات صديقه ابن مرزوق «فالإضراب الإضراب، التراب التراب، وإن اعتذر سيدي بقلة الجلد، لكثرة الولد، فهو ابن مرزوق لا ابن رزاق»[249].

الرسالة طويلة وزاخرة بالمواقف والمعاني الإنسانية، وقد تكون في نهاية المطاف تعبيرا عن الحالة الخاصة التي كان يمر بها ابن الخطيب آنذاك، بعد أن بدأت بوادر نكبته تنجلي، وهي التي انتهت بسجنه بفاس واغتياله. وقد سبق للمقري الذي نقل الرسالة، أن نبه على أنها تعبير عن حالة إسقاط، فهي «في أحوال خدمة الدولة ومصائرهم وتنبيههم على النظر في عواقب الرياسة بعيون بصائرهم... وكأنه أعني لسان الدين أشار ببعض فصولها إلى نفسه ونطق بالغيب في نكبته»[250]. وهذا التخريج الذي ذكره المقري، إنما هو موافق لتعليق كَتَبه ابن مرزوق رآه المقري على هامش رسالة ابن الخطيب إليه، فقد كتب ابن مرزوق فيه «والعجب كل العجب أن جميع ما خاطبني به – أبقاه الله تعالى – تجلى

248- لسان الدين ابن الخطيب، نفاضة الجراب، ج 3، ص تحقيق السعدية فاغية، 1989، ص ص 232 - 237.

249- نفسه، ص 236.

250- نفح الطيب، ج 5، م.س، ص ص 145 - 153.

به أجمع، وابتلي بما منه حذر، فكأنه خاطب نفسه وأنذرها بما وقع له، فالله تعالى يحسن له الخاتمة والخلاص»[251].

لقد تحقق تنبؤ ابن الخطيب، وإلى حين عرض نكبته وسجنه، نشير إلى أن السجن كان –مرة أخرى– مآل ابن مرزوق، إذ أخرج بالقوة من منزله الكائن بدار التنسي بفاس (بزنقة حجامة ليس بعيدا عن المدرسة المصباحية)، وحبسه الوزير عمر بن عبد الله مدة ثلاثة أشهر، قبل أن يطلق سراحه «بعد أن رام كثير من أهل الدولة قتله فمنعه منه». وقد نظم أبو المكارم منديل بن آجروم يسلي ابن مرزوق في سجنه الثاني:

يا شمس علم أفلت بعدما ... أضاءت المشرق والمغربا

حجبت قسرا عن عيون الورى ... وللشمس لا ينكر أن تحجبا[252]

وتجب الإشارة إلى وهم «مایاشاتزملیر» لما ذهبت إلى أن ابن مرزوق قدم نصيبا من المال مقابل إطلاق سراحه، محيلة في ذلك على نفاضة الجراب لابن الخطيب[253]، فالواقع أن المقدار المذكور، وهو اثنتاعشر ألف من الذهب العين، إنما كان ضمن الممتلكات التي صودرت من ابن مرزوق، قبل أن يرمى به في السجن[254]. إن أسباب سجن ابن مرزوق هذه المرة لم تخرج عما كان يعتمل من دسائس بالبلاط المريني، خاصة بعد اغتيال السلطان أبي سالم. وقد أفصح ابن خلدون وابن مرزوق، كل من جانبه، عن هذه الأجواء التي طبعتها المنافسة بين الرجلين. فابن خلدون لم يخف هذه المنافسة لما كتب «ولم يزل ابن مرزوق آخذا في سعايته بي وبأمثالي من أهل الدولة غيرة ومنافسة إلى أن انتفض الأمر على السلطان بسببه»[255]. أما ابن مرزوق فيذكر أنه أصبح خلال هذه الفترة «غرضا لجميع من نالته مضرته»[256].

لقد كانت تجربة سجن ابن مرزوق الثالثة عنيفة جدا، ولم يفته أن يعبر عن قساوتها وتذمره مما آل إليه، لما لم يأخذ سجانوه بعين الاعتبار تاريخه العلمي، ومكانة أسرته، وكتب عن ذلك بنبرة المحاسب اللائم «أفلا يراعى لي ثمانية وأربعين منبرا في الإسلام شرقا وغربا؟ ....أفلا يراعى لي الصلاة بمكة

251- نفسه، ج 5، ص 153.

252- نفسه، ج 5، ص 418.

253- Shatzmiller(Maya), L'historiographie mérinide, Ibn Khaldun et ses contemporains, Leiden, 1982, p 37, note2.

254- نفاضة الجراب، تحقيق المختار العبادي، القاهرة، 1968، ص 279. وأما النص فيقول «... وطولب بالمال فتعلل، ثم أحضر زعموا اثنتي عشر ألف من الذهب العين إلى الأصول والمتاع والله يلطف به وينفس الكرب عنه».

255– التعريف بابن خلدون، م.س.

256- المناقب المرزوقية، ص 310.

ست وعشرين سنة وغربتي بينكم ومحنتي في بلدي على محبتكم وخدمتكم ..؟»[257]. لقد أفضت كل هذه النكبات إلى اهتزاز عنيف لمقام ابن مرزوق بالغرب الإسلامي. وبعد إطلاق سراحه، انتقل بين الأندلس وإفريقية، وتيقن بعدم امكانية استرجاع مكانته بفاس المرينية، فشد الرحال باتجاه مصر مع أهله، وأقام بالقاهرة، وبها توفي سنة 781هـ.

أما نكبة ابن الخطيب، فتمثل إحدى أكثر النهايات مأساوية في تاريخ المغرب الوسيط، بله، في تاريخ الإسلام. فقد جاءت نكبته محصلة لصراعات سياسية محلية وجهوية، ولخلافات حول أفكار الرجل التي لم ترق بعض معاصريه. وغير خاف أن مأساة ابن الخطيب أسالت الكثير من المداد. لهذا وانسجاما مع مطلب الموضوع المطروق، نؤكد على أن ابن الخطيب عانى من غياهب السجن قبل تصفيته وإحراقه. ولقد اكتفى ابن خلدون الذي عايش ابن الخطيب في محنته بالقول بأن الأمر يتعلق «ببعض كلمات وقعت له في كتابته، فعظم النكير فيها»[258]. فهل لم يكن ابن خلدون على علم بتلك التهم التي ألقت بصديقه إلى السجن؟ يستحيل تصور هذا الأمر، وابن خلدون كان من المطلعين على دقائق الأحداث، وكانت تربطه علاقة حميمية بابن الخطيب، كما تدخل لدى السلطة المرينية لإطلاق سراحه. ولا يعني «سكوت» ابن خلدون عن الأسباب التي كانت وراء سجن صديقه أنه كان «باردا» و»عديم الذمة»، بل إنه كان «يخفي في أعماقه رجلا حساسا... قادرا عن كتم ضغائنه... وقد يحدث أن لا تصدر منه إدانة، لكنه يرفض.. التعذيب والقتل»[259]. فلشدة رفض ابن خلدون لمآل ابن الخطيب، لم يأبه بأسبابه، لأنه كان يعلم أنه ذهب ضحية تصفية حسابات شخصية، واستهجن الطريقة التي قتل بها ابن الخطيب في محبسه، ليس على لسانه، ولكن بنقل مواقف الآخرين منها، «وعجب الناس من هذه الشنعاء التي جاء بها سليمان بن داود واعتدوها من هناته، وعظم النكير وعلى قومه وأهل دولته والله فعال لما يريد»[260]. وبعد قرنين من سجن ابن الخطيب ومقتله، يطلعنا المقري برسالة جوابية من قاضي غرناطة أبي الحسن البناهي إلى ابن الخطيب، تفصح عن بعض التهم التي اتخذها خصومه ذريعة للزج به في السجن، وقد كان هذا القاضي وابن زمرك وراء إذكائها، علما بأن كليهما استفاد من أفضال ابن الخطيب.

257- المناقب المرزوقية، م س.

258- العبر، ج 7، ص 708.

259- مبارك محمد رجالة، ابن خلدون ومسألة التعذيب والقتل، ترجمة محمد الغرايب، مجلة كلية الآداب، القنيطرة، العدد 8، 2008، ص 108.

260– العبر، ج7، م.س، ص 709.

الرسالة طويلة، ولهذا نكتفي بتصنيف تلك التهم، والتي نميز فيها بين خمسة أصناف:

– صنف يتعلق بالقاضي البناهي: ويتلخص في معاناة هذا القاضي من تصرفات ابن الخطيب لما كانت له اليد الطولى بالدولة. ومن ذلك أن ابن الخطيب تدخل لإطلاق سراح ابن أبي العيش، رغم أن القاضي سجنه «لآرائه المضلة»، ومنها كذلك تدخل ابن الخطيب لإطلاق سراح أحد المقربين منه، كان القاضي سجنه في دم قتيل[261].

– صنف يتعلق بتجاوزات ابن الخطيب: ومنها الإكثار من شراء الدور والتلذذ المفرط بمفاتن الدنيا واستغلال منصبه «للعبث بالأبشار والأموال وهتك الأعراض»[262].

– صنف يتعلق بجنوح شخصية ابن الخطيب: وذلك بتزكية نفسه وعجبه وإكثاره من «المن» ومن «القيل والقال» عوض «الاشتغال بصالح الأعمال»[263].

– تهم سياسية: يذهب فيها القاضي إلى أن ابن الخطيب خان وطنه الأندلس، رغم ما أبداه من ندم على فراقه «لما وقعتم فيه من الغدر لسلطانكم والخروج لا لضرورة غالبة عن أوطانكم»[264].

– صنف يتعلق بفكر ابن الخطيب: وهو الذي رأى فيه البناهي وابن زمرك، وغيرهما ممن كانوا يحملون غلا لابن الخطيب، صكا لاتهامه بالزندقة، إذ زعموا توظيفه آيات قرآنية وأحاديث نبوية بطريقة غير صحيحة ولائقة «ووقعت في مكتوبكم كلمات أوردها النقد في قالب الاستهزاء والازدراء والجهالة بمقادير الأشياء، منها ريح صرصر وهو لغة القرآن وقاع قرقر وهو لفظ سيد العرب والعجم محمد صلى الله عليه وسلم»[265]. كما اتهم ابن الخطيب بإنكار نفع الرقية «والرمي بالمنقصة والحمق لمستعملها». وتجب الإشارة إلى أن هذه الفترة كانت قد شهدت اجتياح الطاعون الجارف للعالم القديم، وأفضت مسألة حلول الوباء والاحتراز منه إلى سجال فقهي حاد. وبينما لم ينكر بعضهم العدوى، كان موقف ابن الخطيب الداعي إلى الاحتراز من الوباء مؤسسا على قاعدة علمية ومجربة، لم يتردد في الدفاع عنها بلهجة صادمة أحيانا «لا ينكر العدوى إلا أحد رجلين، إما منافق يقول بلسانه ما لا يعتقد بقلبه، وإما جاهل ما حضر وباء قط»، فالعدوى ثابتة «بالتجربة والاستقراء والحس والمشاهدة والأخبار المتواترة»[266].

261- نفح الطيب، ج 5، ص 126. وانظر كذلك: المغراوي رابح، منهج ابن الخطيب في التأريخ للمشرق من خلال تحقيق الجزء الأول من كتابه إعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام وما يتعلق بذلك من الأحكام، أطروحة مرقونة بكلية الآداب، وجدة، 2000.

262– نفح الطيب ،ج 5، ص 128.

263- نفسه، ص 124.

264- نفسه، ص 124.

265- نفح الطيب، ج 5، ص 124.

266- لسان الدين ابن الخطيب، مقنعة السائل... تحقيق مولر، 1863، ص ص 6 - 8.

ومهما يكن من أمر، فإن البناهي وابن زمرك وغيرهما، اهتبلوا مختلف الفرص للإيقاع بابن الخطيب، علما بأن البناهي ادعى بأنه احتفظ بتهم أخرى، وأنه من عين الصواب الإعراض عنها لأنه «يكبر في النفوس التكلم بها»[267]. وكان أن توترت علاقات ابن الخطيب بابن الأحمر، ففر من الأندلس إلى البلاط المريني على عهد عبد العزيز، وطلب منه السلطان النصري إقامة الحد على ابن الخطيب أو تسليمه إياه. لكن السلطان المريني رفض العرض والهدية، وخاطب المبعوث الأندلسي: «هلا انتقمتم منه وهو عندكم وأنتم عالمون بما كان عليه»[268]. مما يعني أن السلطان المريني كان على بينة بالتهم الواهية التي استند إليها خصوم ابن الخطيب لمعاقبته، غير أنه بوفاة السلطان عبد العزيز، أصبحت الأحداث تجري في غير صالح ابن الخطيب. فقد ساهم ابن الأحمر في وصول أبي العباس بن أبي سالم من البيت المريني إلى حكم فاس، مقابل تنازله له عن جبل طارق وتسليمه ابن الخطيب، فكان الأمر كذلك. وهدمت ضياع ابن الخطيب بفاس، وأصبح سليمان بن داود من مقربي السلطان أبي العباس، وهو الذي كان قد حال ابن الخطيب بينه، وبين قيادة مشيخة الغزاة المرينيين بالأندلس، مما يعني أن نكبة ابن الخطيب كانت آتية، وأن مجده آئل للسقوط لا محالة. لقد تم القبض عليه وأودع بالسجن بعد أن حضر أبو عبد الله بن زمرك من الأندلس، وعرض بمجلس السلطان أبي العباس تلك الكلمات التي أنكروها على ابن الخطيب في كتاباته، «فوبخ ونكل وامتحن بالعذاب بمشهد ذلك الملأ من الناس، ثم تل إلى محبسه». لكن خصوم ابن الخطيب لم يشفوا غليلهم في الانتقام منه، إذ شاور سليمان بن داود بعض الفقهاء في قتله، فأعطى أوامره لبعض مقربيه «فطرقوا السجن ليلا ومعهم زعانفة جاءوا في لفيف الخدم مع سفراء سلطان ابن الأحمر، وقتلوه خنقا في محبسه». وفي يوم الغد أخرج شلوه، ودفن بمقبرة باب المحروق، لكن في اليوم الموالي، «أصبح على شافة قبره طريحا، وقد جمعت له أعواد وأضرمت عليه نارا فاحترق شعره وأسود بشره، فأعيد إلى حفرته وكان في ذلك انتهاء محنته»[269].

لا شك في أن سجن ابن الخطيب لم يخرج عن مجرد تصفية حسابات شخصية، ومزاجات كيفتها اللعبة السياسية بين فاس المرينية وغرناطة بني الأحمر، مما أفضى إلى «اغتيال سياسي»، لم توقفه تدخلات صديقه ابن خلدون الذي كتب في نبرة تحسر، بمن لا حول له لإيقاف مأساة ابن الخطيب

267- نفح الطيب، ج 5، م.س، ص 127.

268- الاستقصا، ج 4، ص 63.

269- العبر، ج 7، ص 709.

«فخاطبت في شأنه أهل الدولة، وعولت فيه منهم على ونزمار وابن ماساي (وكلاهما من الوزراء)، فلم تنجح تلك السعاية، وقتل ابن الخطيب في محبسه»[270].

ولم يسلم ابن خلدون بدوره من محنة السجن. فقد اتصل بالسلطان أبي عنان الذي استعمله في كتابته واختصه بمجلسه للتوقيع والمناظرة. وكان بلاط فاس آنذاك يعج برجال العلم والسياسة والفقه من مختلف بلاد الغرب الإسلامي، وكان ممن اتصل بهم ابن خلدون من رجال السياسة، أبو عبد الله محمد بن أبي زكرياء الحفصي، وهو أمير بجاية الذي كان قد تنازل لأبي عنان عن بجاية بعد حملته عليها. وظل هذا الأمير يعيش بالبلاط العناني بفاس في حفاوة وإكرام، لكنه دخل في علاقة خاصة مع ابن خلدون، حتى نمي بها إلى أبي عنان، وبأن «صاحب بجاية معتمل الفرار»[271] ليسترجع حكمه ببجاية، مقابل تولية ابن خلدون منصب الحجابة بها، فقبض أبو عنان عليهما وزج بابن خلدون في السجن مدة سنتين (من 758 إلى 759هـ)، بينما أطلق سراح الأمير محمد قبل ذلك.

وقد كتب ابن خلدون بالسجن قصيدة طويلة مؤلفة من مائتي بيت، يستعطف السلطان فيها لإطلاق سراحه، ويذكر أنه «ذهبت» عن حفظه. وتوفي أبو عنان، وبادر الوزير الحسن بن عمر إلى تسريح جماعة من المعتقلين بفاس، بمن فيهم ابن خلدون[272].

هكذا يلتقي الثلاثي ابن مرزوق وابن الخطيب وابن خلدون في عدة محطات من مسار حياتهم، فقد نالوا خطوة كبرى في التحصيل والعلم، ومنصبا ساميا في الدولة، كما عانوا من غياهب السجون.

هـ – سجن المتصوفة

غدا التصوف جزءا مهما من المشهد التاريخي وملمحا من الملامح الباصمة لمجتمع المغرب الوسيط. وإذا جاز تحقيب حركة التصوف بالمنطقة آنذاك، فيمكن اعتبار إحراق كتاب الغزالي في عصر المرابطين، والقرن السادس للهجرة، فيصلا حاسما في تطور هذه الحركة. وقد يكون كتاب «الحجة في إثبات كرامات الأولياء» لأبي الربيع سليمان بن سبع السبتي – الذي كان حيا في بداية القرن 6هـ – من أقدم ما وصلنا عن تأليف المغاربة في مضمار التصوف.

270- نفسه.

271- ابن خلدون، التعريف بابن خلدون ورحلته غربا وشرقا، دار الكتاب اللبناني، دار الكتاب المصري، 1979، ص 69.

272- نفسه، ص 70.

والظاهر أن هواجس الزهاد بالمغرب ما قبل المرابطين، كانت موجهة أكثر نحو تثبيت نموذج «دولة الإسلام» بالمنطقة، ونحو إشاعة روح الجهاد ضد تحرشات المسيحيين بالأندلس، ولم ينشغلوا بالمواجهات «السياسية» مع الإمارات الحاكمة آنذاك. غير أنه مع ظهور الدولة المركزية بالمغرب في عصر المرابطين، تحولت اهتمامات الزهاد والمتصوفة نحو إصلاح الدولة من الداخل. ولئن توافقت أفكار الغزالي مع تحركات يوسف بن تاشفين، فإن إحراق كتاب الإحياء على عهد علي بن يوسف، أذكى احتجاجات المتصوفة، وساهم في لملمة تحركاتهم. فمنذ هذه اللحظة، تخندق كثير من المتصوفة في مواجهة مفتوحة ضد اختيارات الدولة المرابطية. وفي العصرالموحدي والمريني، أصبح التصوف رقما مهما في المعادلة السياسية، حتى إنه يتعذر الإمساك بطبيعة الحكم المغربي وأدواته عصرئذ، دون استحضار نوعية العلاقات التي جمعته بالمتصوفة.

إن سلطة التصوف بالمغرب الوسيط، أصبحت تتحرك داخل النسيج المجتمعي بموازاة مع السلطة السياسية، إن لم تتجاوزها أحيانا في القدرة على تأطير المجتمع. وقد استمد المتصوفة سلطتهم الرمزية من الأدوار التي لعبوها داخل المجتمع، أو كانت كثير من الفئات الاجتماعية تعتقد بها. ودون الاستفاضة في هذا الموضوع المطروق، نشير بعجالة إلى أن تلك الأدوار تمثلت في إطعام الجياع والمحتاجين، وخاصة إبان الأزمات الغذائية، وفي الحث على الصدقة ودفع الحكام إلى الاعتناء بالفقراء، وإلى حماية المستضعفين من الطغاة والجبابرة، وفي إصلاح ذات البين بين الزوجين، وبين الحاكم والمحكومين، وبين القبائل، وفي مواجهة اللصوصية وقطع الطرق وإشفاء المرضى...

لقد كان الجمع بين الورع والتقوى، وقضاء حاجات الناس، كافيا لرفع امكانات الإستقطاب لدى المتصوفة. كما كان الحكم بالمغرب الوسيط واعيا بخطورة المتصوفة عليه، وهو موقف اقتنعت به كل العصبيات التي ظفرت بالسلطة عصرئذ. فهذا المعز صاحب القيروان في رواية له مع الأديب أبي الطيب بن الكماد، يصرح: «أهل الزهد والوعظ... أضر الأصناف على الملك وأقبحهم أثرا في الدول»[273]. وكان الموحدون متوجسين ومتربصين بكل من كانت «هذه حاله والكشف عن باطن أمره متخوفين من ثورته وخروجه عنهم»[274]. أما بنو مرين، فيمكن أن نمثل عنهم بأبي عنان الذي تتحدث بعض الروايات عن لهثه من أجل اللقاء بالمتصوف ابن أبي عاشر، لكنه لم يُخف توجسه من المتصوفة، فلما دخل عليه أحدهم قال بالبديهة:

273- القاضي عياض، ترتيب المدارك... تحقيق سعيد أحمد أعراب، 1983، ج 8، ص71.

274- ابن عبد الملك المراكشي، الذيل والتكملة، السفر 8، م.س، ص 205.

تراهم في ظواهرهم كراما   ويخفون المكيدة والخداعا[275]

وقد لجأ كل من السلطة بالمغرب الوسيط والمتصوفة، في مواجهة الطرف الآخر، إلى وسائله الخاصة. استخدم المتصوفة الدعاء على الجبابرة والظلمة، ووظف بعضهم رمزية الرؤيا للانتقام منهم، ومعظمهم لجأ إلى الكرامة بما تملكه من جاذبية للنفوس، وآثر البعض الآخر الابتعاد عن المواجهة الصريحة باستخدام أسلوب «التقية»، وإدعاء الاقتصار على علم الباطن. وهناك من اتخذ أسلوب المواجهة المفتوحة ضد الحكم، مما عرضه للملاحقة والسجن والمضايقة، وربما للتصفية.

وظفت السلطة بالمغرب الوسيط آليات مختلفة في مواجهتها للمتصوفة. فقد أغدقت الأموال على من يسهل استقطابه. ومن المفيد الإشارة إلى أن المعز صاحب القيروان أوصى بإجراءات عملية لاستمالة بعض المتصوفة، منها أنه «أبلغ ما يكون ذلك عرض المال عليهم، فإذا قبلوه، كفى أمرهم»[276]. بينما لم تتوان السلطة عن ملاحقة المتنطعين من المتصوفة، حتى إن أحدهم تخوف من أن يحاسبه الله تعالى على كذبة أكرهه السلطان عليها، فابتعد واختفى في جنة له «وبقي بها إلى أن أشرف على الموت من شدة الجوع»[277]. أما محمد بن علي بن خلف التجيبي، فقد امتحنه الخليفة الموحدي المنصور ونكب به، ما جعله ينقبض عن الناس، وظلت عيون المنصور تراقبه حتى إنه كان بغرفة له مشرفة على الدرب، فشاهد «الشرطيين»، و«أوجس في نفسه خيفة منهم ووقع في خاطره أنهم جاءوا إليه لشر يراد به... واستطير قلبه ذعرا، وتمكن منه ذلك حتى كاد عقله يختلط، وأصابه حذر واعتل،... وأصابته زمانة... إلى أن توفي»[278].

وما يهمنا – انسجاما مع الموضوع – أن الحكم بالمغرب الوسيط استخدم وسائل مختلفة في مواجهته للمتصوفة، وكان السجن إحدى تلك الوسائل. أولى الإشارات عن سجن المتصوفة وصلتنا – حسب المصادر المطلع عليها – عن العصر المرابطي. ورغم أن يوسف بن تاشفين كان يوثر الاعتقال الطويل في عقاب خصومه، فإننا لم نقف على حالة سجن أحد المتصوفة في عهده، ماعدا ما أورده القاضي عياض عن عبد العزيز السوسي الذي امتحن على يدي زينب – زوجة أبي بكر، ثم زوجة يوسف بن تاشفين فيما بعد – وسيق إليها مكبلا. غير أنه في عهد ابنه علي، تم سجن عدد من المتصوفة لأسباب

275 - ابن الأحمر، نثير فرائد الجمان، طبعة 1976، ص 70.

276- ترتيب المدارك، م.س، ج 8، ص71.

277- التشوف، ص 154.

278- الذيل والتكملة، السفر 6 ج القسم 1، ص 444.

مختلفة، وإن كانت كلها تلتقي في عدم انسجامهم مع سياسة هذا الأمير. فقد سعى قاضي المرية ابن أسود بابن العريف عند الأمير علي بن يوسف و»خوفه منه غاية التخويف». وأصل ابن العريف أبي العباس أحمد من طنجة، وقد سمي بابن العريف نسبة إلى أبيه الذي كان صاحب حرس الليل بهذه المدينة، وذاع صيت ابن العريف بالمرية، وبالأندلس عموما «وكثر أتباعه على طريقته الصوفية... ويقال إن فقهاء بلده اتفقوا على إنكار مذاهبه»[279]. ويبدو أن أفكار ابن العريف لم تكن منسجمة مع الخط المذهبي الذي سطره فقهاء الدولة المرابطية. فقد تشبع بآراء الغزالي، واطلع على بعض الكتب الفلسفية، وإن كان من الصعب القول بأن مذهب ابن العريف قام على نزعة فلسفية واضحة المعالم، بالشكل الذي ظهر في تصوف ابن عربي[280]. لقد تأثر الأمير علي بن يوسف بسعاية القاضي ابن أسود، فأمر بإشخاص ابن العريف من المرية إلى مراكش مع أبي بكر محمد الحسين الميورقي من غرناطة وأبي الحكم بن برجان من اشبيلية، «وكانوا نمطا واحدا في الانتحال»[281]. ونقل ابن العريف مكبلا من المرية إلى سبتة، وتتحدث الرواية المناقبية عن استبداد الندم بالأمير المرابطي عن تصرفه حيال ابن العريف. فما أن وصل المركب إلى سبتة، حتى أعطى أوامره بتسريح هذا المتصوف. غير أن ابن العريف لم يقم طويلا بمراكش إذ توفي بها سنة 536 أو 537هـ، وقيل إنه سم من لدن القاضي ابن أسود، فمات. بينما يرجح ابن الآبار أن يكون قد توفي بمرض ألم به بعد نزوله بسبتة[282]. وتجب الإشارة إلى أن ابن العريف ظل على علاقة مستمرة مع بعض من أصحابه ممن عانوا من سجن المرابطين، ومن هؤلاء، أبو الحسن سيد المالقي الذي واساه برسالة يدور فحواها حول السجن وأهواله. فبعد أن استحضر بعض الآيات القرآنية، كتب له «إني فكرت في السجن والمسجونين فإذا هم طبقات وأمم متفرقات»، وذكره بالظلم الذي لحقه بسجنه «وظني أنه لو سجن خواطرك الوزن والحزن لتبرأ منك السجن والسجان»، وختم الرسالة بالدعوة له بالصبر و«بحسن التأويل» وبقرب تسريحه[283]. كما أشخص أبو الحكم ابن برجان إلى مراكش و«سئل عن مسائل عيبت عليه فأخرجها على ما تحتمله من التأويل»[284].

279- ابن الأبار القضاعي، المعجم، دار الكتاب، القاهرة، 1967، ص 16.

280- أضواء جديدة على المرابطين، ص 90.

281- المعجم، م.س، ص 17.

282– نفسه، ص 17.

283- أبو العباس بن العريف، مفتاح السعادة وتحقيق طريق السعادة، دراسة وتحقيق عصمت عبد اللطيف دندش، دار الغرب الإسلامي، ط 1، 1993، ص ص 180 - 182.

284- التشوف، م.س، ص 170.

ولما توفي، أمر علي بن يوسف بألا يصلى عليه وأن يطرح على مزبلة، وشنع به بين الفقهاء، لكن ابن حرزهم بعث بمن ينادي بطرق مراكش وأسواقها بحضور جنازة ابن برجان، ولما وصل خبر ذلك إلى الأمير المرابطي، قال «من عرف فضله ولم يحضر فعليه لعنة الله»[285]. إن المواجهة بين السلطة الزمنية وسلطة المتصوفة تنتهي في معظم الأحيان – حسب الروايات المناقبية – بانتصار المتصوفة.

ومن المتصوفة الذين كان مصيرهم السجن على عهد بن يوسف، أبو عبد الله ابن الشبوقي. وذكر ابن عبد الملك أنه وقف على تأليف له في التصوف أنهاه بالسجن آخر يوم من رمضان سنة 529هـ[286]. كما رفض المتصوف الفقيه محمد بن أحمد بن واشون تبوء منصب قضاء مدينة فاس، فأمر الوالي من قبل المرابطين «بسجنه وتكبيله وأن يكون سجنه بداره»[287].

ولعل من أهم المواجهات بين المتصوفة والحكم المرابطي التي أفضت إلى سجن المتصوفة، تلك التي كانت قرية أكوز ببلد رجراجة مسرحا لها. ذلك بأن المتصوف أبا ابراهيم الرجراجي أدى صلاة الجمعة بحضور العامل المرابطي عليها، فتكلم «في حق العامل بكلام خاف منه الناس على أنفسهم»، وبعد الانتهاء من الصلاة، أمر العامل رجالاته بالقبض على المتصوف وحمله إلى السجن، «وقيدوه وجعلوه في مطمورة»، وفعلوا ما أمرهم به العامل، وأمر الكاتب أن يكتب إلى الأمير المرابطي لإطلاعه بالأمر[288]. لاتفصح الرواية المناقبية عن فحوى كلام المتصوف، ويبدو أنه كان مما يضرب في مشروعية السلطة المرابطية. لكن الرواية المناقبية تنتهي مرة أخرى بانتصار المتصوف، إذ بعد ثلاثة أيام من سجنه، سقط جزء من حائط السجن، وخرج كل السجناء منه، بمن فيهم رجل حبس في مال كثير من الخراج «فما طالبه العامل بشيء من ذلك ولا غيره ولا تعرض له أحد»[289].

وفي الفترات المتأخرة من العصر المرابطي، سجن الأمير تاشفين بن علي المتصوفين أبا عبد الله الأصم وأبا عبد الله الدقاق «وأضرابهما» بمدينة فاس[290]. وتفيد رواية التميمي أن أبا عبد الله

285- نفسه ونفس الصفحة.

286- الذيل والتكملة، السفر 6، ص 182.

287- التميمي محمد بن عبد الكريم، المستفاد في مناقب العباد... تحقيق محمد الشريف، الرباط، 2002، ج 2، ص 207.

288- التشوف، م.س، ص 335.

289- نفسه ونفس الصفحة.

290- نفسه، ص 155.

الدقاق كان مع جملة من أهل سجلماسة «تغيظ» عليهم واليها، وقتلهم بأن ضرب أعناقهم، إلا أبا عبد الله الذي كبل وعفا عنه الوالي بعدما تكلم فيه رجل من مشيخة قبائل فاس، فوصل إلى هذه المدينة سالما[291].

ويمكن القول بأن الحكم المرابطي منذ عهد علي بن يوسف لم يتوان عن ردع المتصوفة الذين لم ينسجموا مع اختياراته، وكان السجن أحد الوسائل لتقليم أظافر تلك الفئة المتنطعة، بل إن السجن طال إحدى المتصوفات. فبعد أن يئس مستجوبوها من الحصول المعلومات المتعلقة ببعض المتصوفة، فقأوا عينيها[292].

ولا حاجة للتذكير بأن السجن كان مآل أحد أكبر متصوفة العصر، وهو ابن حرزهم الذي أودع بسجن فاس من لدن مشرفها عبد الله الجياني. وقد احتفظ الجياني بمنصبه بعد دخول الموحدين إلى فاس إذ كان قد مكنهم من المدينة. لا تكشف النصوص عن سبب سجن ابن حرزهم - غير انه من خلال سياق إحدى الروايات -، يبدو أنه أصبح مصدر إزعاج للسلطة بفعل تزايد إقبال الناس عليه. فقبل أن يحمل إلى سجن فاس، أودع ابن حرزهم بسجن مراكش، وظل يردد بأنه لن يلبث به، فما كان من تلامذته إلا أن أمروه بالسكوت، وقالوا له: «وهل سجنت إلا على مثل هذه الأحوال»[293]. ولما أودع بسجن فاس، استمر في مكاشفة أصحابه بخروجه منه، فقالوا له مرة أخرى «لا تتكلم بما يتحدث به عنك، فلهذا أو شبهه سجنت»[294]. ولم يمكث ابن حرزهم طويلا بالسجن، إذ بادر الجياني إلى إطلاق سراحه تحت «مفعول» إحدى كرامات أبي يعزى[295]. كما كانت كرامات أبي يعزى وراء إطلاق سراح أحد بائعي الخضر بفاس، يدعى دوناس سجنه الجياني. فقد أصيب الجياني بوجع عجز الأطباء عن علاجه، ولم يشف منه إلا بعد أن أطلق سراح الخضار[296].

ولم يسلم الشيخ أبو يعزى نفسه من سجن الموحدين، ويثير سجن هذا المتصوف بعض الملاحظات عن طبيعة العلاقات التي جمعته بالسلطة الموحدية، والتي نعرضها ضمن ما يلي:

291- المستفاد، ج 2، ص 187.

292- إبراهيم القادري بوتشيش، المغرب والأندلس في عصر المرابطين، المجتمع، الذهنيات، الأولياء، بيروت، دار الطليعة، الطبعة 1، 1993، ص 153.

293- المعزى، ص 126.

294- نفسه، ص 127.

295- التشوف، ص 172.

296- العزفي أبو العباس، دعامة اليقين في زعامة المتقين، تحقيق أحمد التوفيق، الرباط، 1989، ص 55.

– لقد سجن الرجل بصومعة جامع الكتبية بمراكش، ولعلها الإشارة الوحيدة التي تتحدث عن صومعة الجامع فضاء للحبس بالدولة الموحدية!

– إن النصوص تتلكأ في الحديث عن سجن أبي يعزى. فصاحب التشوف لا يشير إلى إشخاص السلطة الموحدية له إلى مراكش، وإنما إلى قدومه إليها بعد سنة 541هـ «فحبس في صومعة الجامع أياما ثم خلي سبيله»[297]. أما العزفي فيذكر أنه «أتى سيدنا أمير المؤمنين الخليفة بالشيخ صالح أبي يعزى»[298]. بينما يشير صاحب المعزى إلى أن الخليفة عبد المومن هو الذي بعث إلى أبي يعزى، وهو الذي حبسه في صومعة الكتبيين[299]. ولا يبدو – على أي حال – بأن أبا يعزى كان بصدد رحلة طوعية إلى مراكش، فالأمر يتعلق بعملية إشخاص بما تعنيه من ترهيب. ولا تخرج العملية عن «استراتيجية» السلطة الموحدية في التضييق على المتصوفة الذين كانوا يتمتعون «بشعبية» كبيرة، ووضعهم تحت المراقبة. فالأخبار كانت تصل إلى عبد المومن عن «كثرة الجموع» المقبلة على أبي يعزى، وتم تحذيره بأن «هذه الجموع يخشى على الدولة منها»[300]. ولهذا، فإن إشخاص أبي يعزى وسجنه بجامع الكتبية، إنما كان من ورائه هاجس أمني أولا وأخيرا، وكان «ضربة استباقية» من الحكم الموحدي الذي كان يتوجس من المتصوفة ذوي الأتباع الكثر. وقد استخدم الموحدون ورقة الإشخاص في حق عدة متصوفة، ومن أهمهم أبو مدين الذي أشخص من بجاية إلى مراكش، لولا أن وافته المنية بتلمسان، وذلك بعد أن رصدت عيون الدولة الموحدية تحركاته، وقد نصح «صاحب السعاية» المنصور الموحدي بأن «هذا رجل نخاف على الدولة منه»[301].

إن العزفي الذي خص أبا يعزى بترجمة مستفيضة، لا يتحدث عن سجنه، وإنما عن وضعيته «شبه المحبوس»[302]. لعل القاعدة الطبيعية تقتضي أن يكون المرء في إحدى الحالتين: محبوس أو غير محبوس. فماذا يقصد العزفي بشبه المحبوس؟ فهل كان الأمر يتعلق بإقامة إجبارية؟ ثم كم قضى أبو يعزى بالضبط بصومعة الجامع؟ ولماذا تلكأت المصادر في الحديث عن سجن أبي يعزى؟

297- التشوف، م.س، ص 215.

298- دعامة، ص 49.

299- المعزى، م.س، ص 69.

300- نفسه، ص 115.

301- نفسه، ص 164.

302- العزفي، دعامة، م.س، ص 49.

- إن تحاشي الحديث عن سجن أبي يعزى يبلغ مداه مع التميمي في مستفاده، وهو الذي كان معاصرا له، بل والتقى به في مراكش. فكل ما ذكره أنه "كان بعث فيه" مفضلا استعمال صيغة المبني للمجهول، وأما قصة حبسه فلا ترد عنده بالمرة! كما فضل أن يستعمل فعل "نزل" عوض حبس أو سجن، كما في بعض المصادر، إذ يقول "فنزل في صومعة المسجد الجامع"(303). وهذا ما دعا محمد الشريف إلى أن يشك في جهل التميمي بحقيقة سجن أبي يعزى خلال زيارته له، فهو "تغييب متعمد للعناصر الإخبارية التي تحتمل الإفصاح عن وجود توتر بين السلطة الموحدية والمتصوفة"(304).

وكيفما كان الأمر، فإن أبا يعزى قضى أياما قليلة بسجنه بصومعة الجامع، وأخلي سبيله لأمر لا تفصح عنه المصادر. فقد آثر عبد المومن إطلاق سراحه وأمر بأن "اتركوه ولا سبيل لكم إليه"(305). فهل أدى سجن أبي يعزى لمجرد أيام، مهمته في التضييق عليه؟ أم إن السلطة الموحدية شعرت بما لا يحمد عقباه في حالة الاستمرار في حبس متصوف، استبد بنفوس العامة آنذاك؟ "فالزوار كانوا يجتمعون عنده كثيرا "حتى إن المسجد الذي كان يصلي به أبو يعزى كان لكثرة رواده يضطر بعضهم إلى الصلاة خارجه(306).الظاهر أن السلطة الموحدية اطمأنت إلى أن سجن أبي يعزى أدى مهمته بعد تيقنها بأن نشاطه لن يتجاوز العلم الباطن، وما يرافقه من كرامات، وأنه غير قادر على إعادة إنتاج تحركات ودعوات، نجح أصحابها في تحويلها إلى المستوى السياسي، وخاصة منها تجربة المهدي بن تومرت الذي استغل تكاثر الإقبال على مجلسه، و من مجرد داع للمعروف ومحارب للمنكر، أصبح مطالبا بالحكم. لقد أوثر عن أبي يعزى "دعوته للسمع والطاعة للأئمة والأمراء"(307)، مما يؤشر على غياب أي طموحات سياسية لديه.

أما الخليفة أبو يعقوب يوسف، فقد سجن المتصوف أبا محمد عبد الله القطان، ويمكن اعتباره من المتصوفة الذين أفصحوا علنا عن معارضتهم لسياسة الموحدين. فالتهمة التي ألقت به إلى السجن مرتبطة بإظهاره "معاييب الموحدين وما هم عليه من الجور والفساد"(308). ولم يتراجع القطان عن التنديد بسياسة الموحدين، ما دفع الخليفة الموحدي إلى تسريحه من سجنه(309).

303- المستفاد، ج 2، ص 35.

304- نفسه ، ج 1، ص 241.

305- المعزى، م.س، ص 69.

306- المستفاد، ج 2، ص 30.

307- دعامة اليقين، ص 42.

308- ابن عربي محي الدين، رسالة روح القدس، نشر آسين بلاثيوس، مدريد، غرناطة، 1939، ص 42.

309- نفسه، ص 44.

وخلال عهد الناصر الذي يمكن اعتباره بداية لنهاية الدولة الموحدية، ثار بشمال المغرب محمد بن عبد الله الذي ادعى أنه ابن الخليفة الفاطمي العاضد، آخر الخلفاء الفاطميين بمصر. لقد التقى المراكشي صاحب المعجب هذا الثائر مرتين، وكتب عنه "لم أر في أكثر من شهدته من المشبهين بالصالحين مثله.."[310]، والصورة ذاتها ينقلها عنه صاحب الذخيرة السنية، فقد كان "رجلا صالحا متخشعا"[311]. ولعل الجديد في ثورته، أنها لبست رداء الإدعاء للنسب الشريف، وذلك على عكس الثورات السابقة التي استندت على العصبيات المغربية المحلية. وقبل القضاء النهائي على ثورة محمد بن عبد الله، سجنه الخليفة الناصر مدة خمس سنوات، بعد تقديم ضمانات منه بألا يتحرك في أمر يكرهه الموحدون[312]. لكن محمد بن عبد الله استغل خروج الخليفة الناصر في حملته على إفريقية، وأعلن ثورته مجددا على الموحدين، وتمكن من استقطاب جَمْع عظيم من الناس قبل أن يلقى القبض عليه، ويسجن ثانية، وأمر الناصر بقتله سنة 600هـ وصلبه، ثم وجه برأسه إلى مراكش حيث علق مع عدة رؤوس من الثوار[313]. وبعد ذلك حمل رأسه إلى فاس وعلق على باب الشريعة، وأحرق جسده، وتم ذلك في اليوم الذي جدد فيه سور المدينة، فسمي الباب المذكور بباب المحروق[314]. ويجب التنبيه على أن هذا الباب سمي بباب المحروق لأجل إحراق محمد بن عبد الله به، وليس كما زعمت عامة فاس من أجل إحراق لسان الدين ابن الخطيب به[315].

وفي فترة ضعف الدولة الموحدية، تعرض المتصوف عبد الله ابن أبي محمد صالح مؤسس رباط أسفي للسجن. من الصعب تحديد عهد الخليفة الموحدي الذي سجن فيه ابن هذا المتصوف الكبير. لقد أودع عبد الله السجن مع جماعة من الفقراء، وجرى التهديد من قبل الخليفة بقتل الجميع "إن لم يكتب الشيخ فيهم له كتابا ويعرفه بأن عبد الله المذكور ولده". وبادر البعض إلى اطلاع الشيخ أبي صالح بمآل ابنه عبد الله، واقترحوا عليه التدخل لدى الخليفة بتوجيه رسالة استعطاف من أجل تسريح ابنه ورفقائه. لكن الشيخ أبدى موقفا صارما بأن كتب إليهم في ظهر الرسالة :

سيكون الذي قضى — سخط العبد أو رضي

سلم الأمر يا فتى — كل هم سينقضي

310- المعجب، ص 234.

311- الذخيرة السنية، ص 38.

312- المعجب، ص 234.

313- نفسه، ص 234.

314- الذخيرة السنية، ص 38.

315- ابن الأحمر، بيوتات فاس، ص 63.

وظل يبشر المسجونين بقرب إطلاق سراحهم «شاء أولئك أو أبوا وأما الكتب فما كنت ممن يكتب لهم أبدا»[316].

لا تفصح المصادر عن أسباب سجن السلطة الموحدية لعبد الله ابن مؤسس رباط أسفي. والظاهر أنها لا تخرج عن الأسلوب الذي تبناه الموحدون لمراقبة المتصوفة والتضييق عليهم، خاصة إذا كانوا من عيار أبي محمد صالح، الذي نعلم أنه تتلمذ على أبي مدين، ثم إن أبا محمد صالح هو مؤسس طائفة "الحجاج" التي اعتبرها ابن قنفد من أهم الطوائف الصوفية بالمغرب[317].

وبينما أسس المرابطون والموحدون حكمهم على قاعدة "إيديولوجية"، فإن دولة بني مرين قامت على فقر مذهبي، دفعهم إلى تجريب عدة أوراق لبناء توازنات حكمهم. ومن أهم تلك الأوراق، محاولة استقطاب المتصوفة ومراقبتهم. فقد عملت المصادر المرينية الرسمية على تقديم صورة لعبد الحق جد المرينيين تجعل منه صاحب مناقب وكرامات. كما عمل بنو مرين منذ البداية على الظفر بمباركة أبي عبد الله محمد الفشتالي أحد أكبر متصوفة فاس لحكمهم. ونجحت السلطة في ضمان ولاء بعض المتصوفة، كأبي الحسن اللجائي. لكن كثيرا منهم لم يكن على انسجام مع اختيارات الدولة المرينية، وفضل بعضهم التعبير عن موقفه منها بشكل صامت، مثل أبي عبد محمد الجناتي الذي رافقه ابن قنفد مدة ثمانية عشر عاما، وكان "يجلس قبالة دار السلطان يتأمل في الداخل والخارج"[318]. ودخل البعض الآخر في جدل صدامي مع السلطان، مثل إسحاق بن مطهر[319]، وأخذ آخرون بأسلوب مقاطعة السلطة، كالشيخ أحمد بن عاشر الذي فشل أبو عنان في اللقاء به، رغم كل المحاولات.

وإذا جازت المقارنة بين أساليب مواجهة المرابطين والموحدين للمتصوفة، وتلك التي تبناها بنو مرين تجاههم، فالظاهر أن السلطة المرينية كانت أكثر مرونة. ولعل ذلك مرتبط بطبيعة الأسس التي قامت عليها في غياب أي قاعدة مذهبية، ثم لأن بني مرين نجحوا في احتواء التصوف في كثير من المحطات، ولا سيما بعد أن دشن أبو الحسن وأبو عنان سياسة بناء الزوايا.

316– المنهاج، ص ص305-308. وانظر كذلك: ابن إبراهيم المراكشي، الإعلام... المطبعة الملكية، الرباط، 1977، ج 8، ص ص 215 - 216.

317- للمزيد في الموضوع، أنظر: محمد الشريف، التصوف والسلطة بالمغرب الموحدي، الرباط، 2004، الطبعة الأولى ، ص ص 86 - 87.

318- أنس الفقير، ص 76.

319- نفسه، ص 111.

والواقع أننا لم نقف – بالمصادر المطلع عليها – إلا على حالة وحيدة لسجن المتصوفة في العصر المريني، تزامنت مع الحصار الشهير لأبي يعقوب لتلمسان، وكان بطلها أحمد ابن إبراهيم الذي سجن إلى جانب أزيد من سبعمائة سجين[320]. وسجن في الحصار ذاته، أبو عبد الله محمد بن محمد القرموني وأبو جمعة ابن علي التلالسي. لكن السجناء تخلصوا من أسرهم بفعل رؤيا/ كرامة، أولت في اتجاه مقتل السلطان أبي يعقوب، وتسريح كل السجناء في حصار تلمسان[321].

ثانيا : تنظيم السجون

1- ما قبيل السجن

يخبرنا الوزان بالمراحل التي كان يمر بها المتهم في جرائم "الحق العام"، قبل أن يودع بالسجن بالمغرب أواخر العصر الوسيط. فبعد أن يثبت قاضي البلد جرم المتهم، يجلد مائة جلدة أو مائتين أو أكثر بمحضر العامل، ثم يضع الجلاد سلسلة من الحديد في عنق المحكوم عليه، ويطاف به في أحياء المدينة عاريا "إلا من سروال قصير يستر عورته". وتتم عملية التطويف بحضور قائد الشرطة، وخلالها "لا ينقطع صوت الجلاد عن إعلان نوع الجريمة". ثم يلبس المجرم ثيابه ويعاد به إلى السجن، وقد تشمل العملية مجموعة من الجناة، وهم مطوفون "بسلسلة واحدة"[322].

إن المعطيات التي قدمها الوزان عن مراحل سوق الجاني إلى السجن، تتعلق بمجتمع فاس خلال العصر الوطاسي. ويمثل هذا العصر امتدادا للمرحلة المرينية، ولا نستبعد حضور المراحل ذاتها في تاريخ المغرب الوسيط، بحكم بطء تطور بنية العقاب به. وأما بالنسبة للذين سجنوا لأسباب ترتبط بعدم انسجامهم مع السلطة القائمة، فيمكن القول بأن السلاسل والأغلال والأكبال كانت تلازمهم منذ لحظة القبض عليهم، وكانت هذه اللحظة تتزامن غالبا مع المراحل الانتقالية للحكم، بما تعرفه من اصطدامات. إن بعض الفتاوى تسمح بالتمييز بين سجون القاضي وسجون السلطان،[323] فالأولى كانت تأوي سجناء "الحق العام"، والثانية كانت مخصصة لسجناء "الفعل السياسي".

320– ابن خلدون يحي، بغية الرواد، تحقيق عبد الحميد حاجيات، الجزائر، 1980، ص 118.

321- نفح الطيب، ج 5، ص 243.

322- وصف افريقيا، ج 1، ص 195

323-- Nejmeddine Hentati, la prison, op, cit. p 176

ولعل من أقدم الإشارات المتحدثة عن "السجن السياسي" في تاريخ المغرب الأقصى الوسيط، ما قام به قائد الفاطميين جوهر سنة 349هـ لما قبض على الأمير المدراري بسجلماسة و"أوثقه في الحديد وساقه أسيرا بين يديه"[324]. وقد تتزامن عملية التكبيل مع فترات توسيع السلطة لمجالها. فلما ضم المرابطون مالقة، ألقوا بصاحبها تميم بن بلقين "في الحديد"، ونقلوه إلى السوس، وفي مكناسة التقى بالأمير بن بلقين الذي أخبره بدوره عن معاناته مع "الكبل لعظمه لا يقدر أن يتحرك به"[325].

وتبنت السلطة القائمة بالمغرب الوسيط أساليب مختلفة في إلقاء القبض على الخارجين عنها، قبل تكبيلهم والزج بهم في السجن. فقد تتم مداهمة منازلهم بالقوة، كما حدث مع إبراهيم بن عبد الله الجياني وعبد الرحمن بن يحيى على عهد أبي يعقوب المنصور الموحدي، إذ "قبض في الحين على دورهم أجمع في كل بلد ومكان وأكبلهم وسجنهم"[326]. وقد يتم استدراج المعني بالسجن إلى أن يكبل، وهذا حال زروق بن توقريطت الذي ثار على عهد أبي العباس المريني "فتلطف في استدعائه" قبل أن يقيد ويبعث إلى السجن[327]. ويمكن أن تتخذ العملية أسلوب التحايل على من يراد سجنه، مثل يصلاتن بن المعز الذي تحالف مع أخوي المهدي بن تومرت الثائرين على عبد المومن، فبعث إليه بعمر عبد الله بن سليمان الذي دعاه إلى نزهة بحرية "فلما توسط في البحر كبله وجاء به إلى سبتة وسجنه بها"[328]. ونكاد نجزم بأن القيود والأكبال كانت ملازمة لسجناء "الفعل السياسي" عقب إيداعهم في السجن، وذلك بعد مدة قد تطول أو تقصر. وقد بلغ أثر القيود بالمعتمد شدة كبيرة، حتى إنه كتب عنها باكيا:

يعيد على سمعي الحديد نشيده　　　ثقيلا فتبكي العين بالحبس والنقر[329]

ويمضي في حديثه مع قيده مبديا استسلامه له:

دمي شراب لك، واللحم قد　　　أكلته لا تهشم الأعظما[330]

324- الاستقصا، ج 1، ص 199.

325- كتاب التبيان، ص 166.

326- البيان المغرب، قسم الموحدين، ص 158.

327- العبر، ج 7، ص 744.

328- أخبار المهدي، ص 75.

329 - ابن بسام، الذخيرة، القسم 2، المجلد 1، ص 73.

330 - نفسه، ص 112.

ومن الملاحظ أن المعتمد ما فتئ يشبه القيد الذي كان عليه بالثعبان الذي يلف بالساقين في أكثر من بيت، ومنها:

فقد كان كالثعبان رمحك في الوغى فغذا عليك القيد كالثعبان[331].

ولما سجن ابن وانودين بأزمور على عهد السعيد الموحدي، كان عليه "كبل ثقيل لا يقدر أن يتحرك من أجله لثقله"[332]. ولعل من أهم الكرامات التي توردها كتب المناقب عن المتصوفة الذين سجنوا بالمغرب الوسيط، نجاحهم في تجاوز قيدهم بسجونهم. فأبو عبد الله الأصم المسجون بفاس على عهد علي بن يوسف، كان "إذا حانت أوقات الصلاة يسقط كبله"[333]، وأبو العباس أحمد الذي سجن إبان حصار أبي يعقوب المريني لتلمسان، لما "كبل تكسرت عنه القيود"[334].

إن التكبيل والتقييد كان من الوسائل المصاحبة لعقاب الخارجين عن الحكم بالمغرب الوسيط. وكان المعني بالسجن يخضع غالبا للتكبيل والتقييد بمجرد إلقاء القبض عليه. ومن الحالات المعبرة عن ذلك، أن عبد العزيز السوسي امتحن من لدن زينب النفزاوية، "وطولب عندها فسيق إليها مكبلا، وأنجاه الله منها"[335]. أما الموحدين فقبضوا على ابن قيطون من بني جابر ووزيره ابن مسلم المنتزين على حكمهم، "فأكبلا بكبلين ثقيلين". [336] ولم تكن عملية الاعتقال تخلو من ممارسات تهدف إلى إذلال السجين والنيل من كرامته، مثل نزع العمامة عنه، كما حدث مع أبي العلاء ابن زهر في العصر المرابطي[337]، والكاتب جعفر ابن عطية على عهد عبد المومن.

كانت هذه العملية محط اختلاف بين فقهاء بلاد المغرب. وممن أفتى في مسألة تكبيل السجين أم عدمها، الفقيه المفتي ابن عرفة الذي استهجن وضع القيود والسلاسل على المحكوم عليهم بالسجن "وسوقهم للنظر في جرائمهم بين أيدي الأمراء"، ودعا إلى عدم الأخذ بجواز الفقهاء المشارقة لذلك، فإنهم "أخطأوا غاية الخطأ، ولم يذكر المالكية هذا إلا في اعتقال المحبوس للقتل أن يجعل القيد من

331- ديوان المعتمد، تحقيق أحمد بدوي و حامد عبد المجيد، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1951، ص 115.

332- البيان، ص 368.

333- التشوف، ص 155.

334- . بغية الرواد...، ج 1، ص 177.

335- ترتيب المدارك ج 8، ص 168.

336 (5)- البيان، ص 406.

337- ابن بسام، الذخيرة، ق1، م1، ص 100.

الحديد في رجليه خيفة أن يهرب، أما عنقه فلا يجعل فيه شيء"[338]، أما أبو زيد القيرواني، فإنه حصر السجن في الحديد في من يسجن في دم[339].

لقد دققت المعاجم العربية في المكونات المادية للقيد والكبل، وفي مختلف أشكال التقييد والتكبيل، وفي الوضعيات التي يجبر السجين على اتخاذها بالسجن. فالقيد يتكون من سلسلة أو حبل من حديد يحمل حلقات تتصل كل حلقة بما بعدها، وينتهي طرفا القيد بحلقتين تسميان "حجلا" القيد، ويربط عامود من حديد بين الحجلين يسمى "الزمارة"، وهو بمثابة القفل، وحينما تحيط القيود بالأذرع والأيدي تسمى "الجوامع والسوارق"، وفي حالة بلوغ القيد غاية الثقل يدعى "الكبل". ويمكن للسجين أن يؤمر باتخاذ وضعيات مختلفة، كأن يكثف فتشد يداه من خلفه، أو يقيد فتجمع يداه وتجعلان من أمامه، وقد تتخذ الوضعية صفة القرفصة فتشد اليدان تحت الرجلين[340]. وتستعمل "الجرفسة" للدلالة على شدة الوثاق، وأما "الكرفسة" فهي مشية المقيد[341].

2- السجن من الداخل

يصعب على المهتم بالعمارة المغربية في العصر الوسيط أن يظفر بمعطيات كافية عن مكونات السجون، من حيث أبعادها ومواد بنائها وهندستها، وذلك على عكس بعض أنواع العمارة الأخرى، كالعمارة الدينية أو العسكرية. مما يطرح أكثر من علامة استفهام عن اجتناب الخوض في عمارة السجن، - وهي أسئلة سبقت إثارتها في المدخل - فهل لبؤس مشهده وما يثيره من تقزز؟ أم لأن ذكره مما لا يدخل في باب المكارم والمناقب لأنه قد يكون وصمة عار على السجانين ومن كان ورائهم؟ أو إنه من الأسرار التي وجب إخفاؤها حفاظا على مصداقية السلطة التي أوجدته؟ أو بكل بساطة لأن السجناء من المغضوب عليهم، وممن يعيشون على هامش المجتمع، والذين لا يجب الحديث عنهم؟

كل ما نملكه - في ظل المصادر المطلع عليها - أن سجن مراكش كان عبارة عن "أطباق مسقفة"[342]. ويبقى الوزان من أهم من قدم معطيات مهمة عن مكونات السجن. فقد كان موجودا

338- المعيار، ج 2، ص 508.

339- نفسه، ج 10، ص 416.

340- البزرة، أحمد مختار، الأسر والسجن في الشعر العربي: تاريخ ودراسة، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، 1405هـ/1985م، ص ص 18 - 19.

341- محمد الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، دار مكتبة الحياة، لبنان، 1306هـ.

342- التيسير في المداواة والتدبير، ص 459.

بقصبة فاس ومبنيا "على شكل كهف سقفه معقود على أعمدة عديدة، وهو فسيح جدا، إذ يمكن أن يسع ثلاثة آلاف شخص، ليس فيه أية حجرة مفصولة، لأنه ليس من العادة بفاس أن يوضع أحد في زنزانة"[343].

إن الإشارات المتوافرة عن سجن مراكش وفاس همت المسجونين بجرائم "غير سياسية"، كالتزوير والقتل والاعتداء والسرقة، وليس المسجونين الذين كانت تعتبرهم السلطة خارجين عنها. فهؤلاء كانوا يودعون بسجون انفرادية، وليست جماعية. وكانت هذه السجون عبارة عن دور محروسة. ومن أقدم ما توافر لدينا عنها في تاريخ المغرب الوسيط يرتبط بالدارين اللتين اتخذهما الأمير المدراري بسجلماسة حبسا لعبيد الله المهدي وابنه القاسم، لما اكتشف وجودهما بعاصمته. ويصف صاحب البيان المغرب أحد سجون العصر الموحدي من خلال حالة ابن وانودين وأبي زكرياء ابن مزاحم وأبي زكرياء ابن عطوش الذين ثاروا على السعيد الموحدي، فسجنهم بدويرة بأزمور "كل واحد منهم في بيته"، وكان هذا البيت من الضيق بحيث لم يكن بإمكان السجين أن يتزحزح فيه من مكانه[344]. ويستفاد من بعض النصوص أن السلطة كانت تلجأ إلى فرض "الإقامة الجبرية" على بعض السجناء بأن فرضت عليهم المكوث بدورهم، وهذا حال سليمان بن داود الذي اعتقله قائد النصارى بالدولة المرينية غرسية بمنزله، كما تم اعتقال الوزير ابن ماساي بداره[345]، وكان هذا الوزير قد اعتقل الثائر عامر بن محمد بداره من جبل هنتاتة[346]. ولا حاجة إلى التذكير بأن المرتزقة النصارى العاملين بالدولة المرينية ساهموا بشكل كبير في صنع أحداثها السياسية. وأحيانا كانت السلطة تلجأ إلى تكبيل السجناء بدورهم، مثل القاضي محمد بن أحمد بن وشون الإمام بجامع الأندلس بفاس الذي رفض عرض والي المدينة لتبوء منصب القضاء بها "فأمر بسجنه وتكبيله وأن يكون سجنه في داره"[347].

ولم يقتصر سجن الخارجين عن الحكم بالمغرب الوسيط على الدور، بل استعملت الحفر لأداء الوظيفة ذاتها. فالمتصوف أبو ابراهيم الرجراجي تكلم يوم جمعة بحضور العامل المرابطي على أكوز من بلد رجراجة "بكلام خاف منه الناس على أنفسهم"، وبعد الانتهاء من أداة الصلاة، أمر العامل

343- وصف افريقيا، ج 1، ص 195.

344- البيان المغرب، قسم الموحدين، ص 346 و368.

345- العبر، ج 7، ص 652 وص 654.

346- نفسه، ج 7، ص 666.

347- جني زهرة الآس، ص 97.

بتقييده وحمله إلى السجن، و"جعل على رجله كبلين ودلاه بالحبل في حفرة وجعل عليها لوحا وأمر رجالا أن يجلسوا عليه"، وكانت تلك الحفرة عبارة عن "مطمورة عميقة"[348]. وتفيد الرواية المناقبية أن العامل أمر الكاتب بأن يكتب في هذا الأمر كتابا إلى الأمير المرابطي. غير أنه في بعض الحالات، كانت للعامل صلاحية شبه كاملة في سجن الناس، ولا يعود في ذلك إلى الحاكم[349]. ويمثل سجن المتصوف أبي إبراهيم الرجراجي حالة وحيدة عن استعمال المطمورة في السجن بالمغرب الوسيط - حسب المادة المطلع عليها -، بينما شاع أسلوب تدلية السجناء تحت الأرض ببلدان أخرى، كما كان الأمر بسجن القلعة بمصر المملوكية الذي شيد سنة 681هـ، وكان السجناء به "يربطون ويدلون فيه، بل طعامهم وشرابهم القليل كان يدلى فيه كذلك"[350]. وفي حالة اكتظاظ السجون، كانت مخازن الحبوب تستغل لإيواء السجناء[351]. كما أن الفنادق حولت إلى سجون في بعض الحالات. فقد سيق مجموعة من السجناء من جزيرة منرقة " وهم مئون، فأخليت لهم فنادق وسدت أبوابها دون الناس، وتركوا يموتون جوعا"، ولولا تدخل المتصوف أبي الحسين ابن الصائغ (توفي 600هـ)، لقضوا بداخل الفنادق/ السجون[352].

ولم تسعفنا المادة المصدرية في الوقوف على سير الحراسة بالسجون، وكل ما نعلمه أن سجن الثلاثي ابن وانودين وابن مزاحم وابن عطوش الثائر على السعيد الموحدي بأحد دويرات أزمور، قام به عشرة من رجال الخليفة[353]. كما أن حراسة المعتمد وبعض قطاع الطرق بسجن أغمات، كان يقوم بها سجان[354]. وهنا وجبت الإشارة إلى أن السجن نفسه، آوى سجينا من فئة الخاصة باعتباره أميرا، وسجناء يحسبون على فئة العامة. كما يفهم من الإشارة المصدرية أن المعتمد كان مسجونا ببيت من السجن، وباقي السجناء ببيت آخر منه، وأن الاتصال بين السجناء كان ممكنا إذا ما غض السجان الطرف عنهم.

ويصعب - في ظل المادة المصدرية التي توافرت لدينا - الوقوف بما يكفي عند "فئة" السجانين. غير أنه من البديهي أن تختار السلطة القائمة سجانيها من العناصر المخلصة لها، والقادرة على تنفيذ

348- التشوف، م.س، ص 356.

349- الدر النثير على أجوبة أبي الحسن الصغير، م.س، ص 321.

350- المقريزي، تقي الدين، الخطط المقريزية، تحقيق محمد زينهم ومديحة الشرقاوي، مكتبة مذبولي، مصر، ط 1، 1997، ج 2، ص 814.

351- البيان، قسم الموحدين م.س ، ص 337.

352- الذيل، م.س، ق 2، ص 416.

353- البيان المغرب، قسم الموحدين، ص 367.

354- قلائد العقيان، م.س، ص 31.

أوامرها. وقد كانت السلطة في بعض مراحل تاريخ العرب تختار سجانيها من "أهل الدعارة"، وممن عرفوا بجرائمهم. بل أصبح بعضهم متخصصا في التعذيب، حتى إن بعضهم اختص بوظيفة "صاحب العذاب"، وكان يشترط فيه أن يكون خلوا من كل وازع ديني وخلقي، وعلى درجة كبيرة من الفضاضة[355]. ويفهم من خلال ما أورده ابن عبدون أن هذه المواصفات كانت متوافرة في بعض السجانين في عصره، فهم "في الغالب من شرار الناس...والشر أحب إليهم من الخير، فمنه يأكلون، ويلبسون السحت"[356]. غير أنه وجب عدم تعميم الانطباع السلبي عن السجانين، فهم إن كانوا مطالبين بتنفيذ ما يومرون به، فإن الوازع الإنساني لم يغب عن ممارسات بعضهم. ونستحضر هنا موقف السجان الذي أغمض عينيه عن اجتماع المعتمد بجماعة من فاس كانوا محبوسين بسجن أغمات، بل إن أحد السجانين صفي لتعاطفه مع السجناء، وإن كانت الحالة المعبرة عن ذلك من فضاء آخر. ذلك بأن السلطان النصري رمى ببعض السجناء في مطبق وأعطى أوامره بعدم تقديم القوت إليهم، "فمكثوا أياما وصارت أصواتهم تعلو بشكوى الجوع، حتى خفتت ضعفا بعد أن اقتات آخرهم موتا من لحم من سبقه"، فرأف أحد الحراس لحالهم، وقدم لهم "خبزا يسيرا"، ووصل الخبر إلى السلطان، فذبح الحارس[357]. ومهما يكن من أمر، فإن وظيفة السجانين الأولى، إن لم تكن تعذيب السجناء، فهي حراستهم ومنعهم من الفرار.

3 - تسيير السجون

يصعب كذلك الظفر بمعطيات كافية عن الضوابط التي تحكمت في تسيير السجون بالمغرب الوسيط. فإشارات المصادر الإخبارية لا تخرج في الغالب عن فعل السجن، أو الإشادة بحسن صنيع ولي النعمة، أو الحاكم في التخفيف من معاناة السجناء، ضمن عبارات يغلب عليها الطابع الإنشائي. نقرأ في رحلة ابن الحاج النميري أنه بفعل أوامر أبي عنان "أخرج المعتقلون من بيوت كانت للأكباد صادعة وفتحت أبواب لم تزل لأيدي أولي الأيد دافعة ونسي تصور السجون، وقد كانت حدودها جامعة مانعة"[358]. بينما اهتمت المصادر الفقهية أكثر، بذكر النازلة المفضية إلى السجن وإلى مدته. ولهذا نعول على كتب الحسبة

355- الأسر والسجن، م.س، ص 127.

356- رسالة ابن عبدون في القضاء والحسبة، تحقيق ليفي بروفنسال، ضمن ثلاث رسائل أندلسية في الحسبة والمحتسب، نشر المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، 1955، ص ص17 - 18.

357- الإحاطة، ج1، ص ص 547 - 548.

358- ابن الحاج النميري، فيض العباب...، الرباط، 1984، ص 13.

في ملامسة موضوع تسيير السجون. ولعل أهم مصدر استفاض في هذا الموضوع، هو رسالة ابن عبدون في القضاء والحسبة. صحيح أن الرجل أندلسي، وأن المستوى الحضاري بين العدوتين المغربية والأندلسية كان متفاوتا، لكنه يمكن الاطمئنان بأن جملة من النصوص الأندلسية في الحسبة، تنسحب على باقي مناطق الغرب الإسلامي(359)، ومنها النصوص المتعلقة بتسيير السجون.

يعتبر ابن عبدون صاحب المدينة مسؤولا عن تسيير السجن(360)، بينما ترجع نصوص أخرى المسؤولية إلى القاضي، وهو ما حصل في العصر الموحدي، إذ كان المنصور يلح على القاضي أبي يوسف حجاج بن يوسف "بتطلع أحوال المسجونين"(361).

وأما عن مصادر الإنفاق على المسجونين، فقد دأب الخلفاء في تاريخ الإسلام على أن يجروا عليهم "ما يقوتهم في طعامهم وإدامهم وكسوتهم في الشتاء والصيف"(362). بينما كان السجناء يتحملون جزء من تلك المصادر، إذ كان العامل يأخذ مثقالا وربع مثقال عن كل محكوم عليه، إضافة إلى بعض المغارم من كل سجين تدفعها عنه "طائفة من التجار والصناع المعينين لهذا الغرض"(363). ونشير – للمقارنة – إلى أن السجين بمصر المملوكية كان يؤدي مائة درهم زيادة عن الغرامة(364). كما كان أمراء وخلفاء المغرب الوسيط يخصصون الصدقات للإنفاق على السجناء، وقد سبقت الإشارة إلى أن مالك بن وهيب أحد أكبر فقهاء المرابطين، نصح الأمير علي بن يوسف باعتقال المهدي بن تومرت مع أصحابه، وتخصيص دينار كل يوم للإنفاق عليهم(365). كما سبقت الإشارة إلى سجن الخليفة الموحدي المنصور لقاضيه محمد علي بن مروان الهمداني سنة 592هـ، لتقاعسه في توزيع الصدقات على السجناء(366).إن الاهتمام الخاص الذي أولاه المنصور الموحدي للسجون، يؤشر على رؤيته لعقوبة السجن باعتبارها وسيلة تربوية وليست انتقامية(367). وكان أبو عنان أحد السلاطين

359 - Talbi (M), quelques données sur la vie sociale en occident musulman d’après un traité de Hisba au 15 siècle, Arabica, 1954, p 296.

360- رسالة ابن عبدون في القضاء والحسبة، ص ص 18 - 20.

361- تاريخ المن بالإمامة... ص 332.

362– عبد الحي الكتاني، نظام الحكومة النبوية المسمى التراتيب الإدارية، دار الكتاب العربي، بيروت، ج 1، ص 300.

363- وصف افريقيا، ج 1، ص 195.

364- ابن ثغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992، ج8.

365- الصفدي صلاح الدين، الوافي بالوفيات، نشر باعتناء إحسان عباس، دار النشر، فرانز شتاينز، فيسبادن، 1969، ج 3، ص 328.

366- الذيل والتكملة، 8/ ص 339.

367- إبراهيم القادري بوتشيش، الجرائم وعقوباتها في الغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط (القرن 4 - 8 هـ 10 - 14 م) ضمن أعمال ندوة التاريخ والقانون، مطبعة برانت شوب، مكناس،2009: ص347.

المرينيين الذين دأبوا على الإنفاق على السجناء لإطلاق سراحهم، وقد كلف بذلك ابن الحاج النميري الذي كتب رسالة تأمر بأداء الديون عن السجناء الذين لم تسمح لهم ظروفهم المادية بتغطيتها[368]. أما أجرة السجان فكان على السجين توفيرها، ما عدا في حالة تبرئة المتهم بدم، فآنذاك يوفرها القائم ضد المتهم[369]. ودائما في سياق الإنفاق على السجون، يستفاد من إحدى النوازل أن إصلاحها أو بناءها كان يتم اعتمادا على مال المخزن[370]، كما أن النوازل تتحدث عن أموال الأحباس باعتبارها إحدى مصادر الإنفاق على السجون[371].

لقد أوكلت عملية بناء السجون بمصر لبعض "الخواص"، والظاهر أن بلاد الغرب الإسلامي عرفت مثل هذا الإجراء حسب باحث معاصر[372]، علما بأن النصوص المصدرية لا تؤكد هذا التخريج، على الأقل بالنسبة للمغرب الأقصى.

وكان على القاضي تنظيم الدخول إلى السجن أو الخروج منه بتسجيل أسماء السجناء في زمام يثبت نوعية التهم المنسوبة إليهم، وفترة دخولهم إلى السجن. كما كان عليه أن يتفقد "زمامه ومساجينه" كل أسبوع لمعرفة "النزلاء" الجدد، وتسريح من انقضت مدة سجنه، "فمتى أغفل القاضي عن هذا التقييد والتفقد، أوشك أن يطول مثل هذا"[373]. ولم يكن بإمكان السجين مغادرة حبسه إلا بموافقة القاضي. ففي إحدى النوازل التي سئل عنها أبو عبد الله محمد ابن مرزوق، أقسم سجين بألا يغادر سجنه إلا بعد إطلاع القاضي بالأمر، لكنه خرق الإتفاق، رغم أنه كان مثقفا! "وادعى أن يمينه ما كانت إلا خوفا منه على نفسه وعلى ماله، وقد كان يخاف من ولاة الوطن وحكامه" [374].

ودعت رسالة ابن عبدون إلى عدم الإطالة في السجن وإلى ضرورة تنفيذ الحكم على السجين. والظاهر أن الأمر لم يعد أن يكون دعوة، لأن بعض سجناء "الفعل السياسي" مكثوا مددا طويلة بالسجن، وقد كان "الاعتقال الطويل" من الأساليب العقابية التي يوثرها يوسف بن تاشفين[375].

368- فيض العباب، ص 13.

369- النوازل، م.س، ص 67.

370- المعيار، ج 7، ص ص 222 - 223.

371- نفسه، ج 7، ص 45.

372- Nejmeddine Hentati, La prison,op,cit,p 187

373- ابن المناصف محمد، تنبيه الحكام على مآخذ الأحكام، تحقيق عبد الحفيظ منصور، دار التركي، تونس،1988.

374- المعيار، ج 4، ص 299.

375- ابن عذارى، البيان المغرب، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1980، ج 4، ص 46.

وأوجبت الرسالة ذاتها، عدم ضرب "السجان أحدا في السجن باختياره يريد بذلك الترويع والإضرار"[376]. ويبدو أن هذه الدعوة لم تتجاوز إطار "ما ينبغي أن يكون". فالمصادر التاريخية -كما سنرى في مصائر السجناء - تتحدث عن ألوان مختلفة من التعذيب، تعرض لها بعض السجناء الذين لم يكونوا على انسجام مع العصبيات الحاكمة بالمغرب الوسيط. ونصت رسالة ابن عبدون كذلك على أن يكون "لأهل السجن إمام راتب يدخل عليهم في أوقات الصلوات فيصلي بهم"[377]. ونعلم أن الإمام علي بن محمد القيسي كان مقرئا وخطيبا بسجن مراكش الموحدية[378]. وإذا كان بعض الفقهاء قد منعوا حضور السجين صلاة الجمعة والعيدين خارج السجن، فإن ابن محرز وافق "إذا اشتد مرض أبويه أن يخرج يسلم عليهما، فيباح ويؤخذ به كفيل بوجهه ولا يفعل ذلك به في غيرهما"[379]. ومن الحقوق الأخرى التي أوجبت رسالة ابن عبدون توفيرها للسجين، إمكانية زيارة أهله وأصدقائه له. وقد زار أبو بكر ابن اللبانة الذي كان من شعراء المعتمد بن عباد ولي نعمته بأغمات، وتبادلا شعرا بالمناسبة، ولما هم ابن اللبانة بمغادرة أغمات، قدم إليه المعتمد عشرين مثقالا وثوبين، وكتب إليه شعرا مطلعه:

إليك النزر من كف الأسير فإن تقبل تكن عين الشكور[380]

وزارت بنات المعتمد أباهن في سجنه يوم عيد، كما زاره ابنه أبو هاشم «والقيود قد عضت بساقيه عض الأسود»، واجتمع عنده بسجنه «جماعة الشعراء»[381].

كما تلقى ابن حاتم الذي نقل من الأندلس إلى سجن فاس المرينية زيارة. ويبدو أن تلك الزيارة تمت بصعوبة، ويصف ابن حاتم لحظة لقائه بزائره في موقف مؤثر، إذ دمعت عيناه وأنشد:

من أين أقبلت يا ذا الزائر الزاهر سيما سماك لا تخفى على الماهر

عليك رائحة الأحباب ساطعة فهل مررت بالابن الطيب الطاهر[382]

376- رسالة ابن عبدون، م.س.

377- نفسه.

378- الذيل والتكملة، 422/5.

379- المعيار، ج 10، ص 416.

380 - المعجب، ص 110.

381- ابن خلكان، وفيات الأعيان...، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، لبنان، المجلد 5، ص ص 35-36.

382 - فصل المقال في الاعتقال، مخطوط خاص، دون ترقيم.

ولم تتوافر لدينا أي إشارة عن تطبيب السجناء، سوى أن المعتمد بن عباد استغل فرصة زيارة الوزير الطبيب أبي العلاء ابن زهر لعلاج الأمير المرابطي، فكتب إليه في علاج زوجته الشهيرة بالرميكية التي كانت تقاسمه سجن أغمات، وتعاني من المرض، فأسعف الطبيب في رسالة طلب المعتمد، ودعا له بطول البقاء، وجادت قريحة المعتمد بقصيدة بهذه المناسبة، ومما جاء فيها:

دعـا لي بالبقـاء وكيف يهوى — أسير أن يطول بـه الشقـاء

أليس الموت أروح من حيـاة — يطول على الشقي بها الشقاء

سيسلي النفس عما فـات علمي — بأن الكل يدركه الفنـاء[383]

وتجب الإشارة كذلك إلى أنه تم استدعاء الطبيب أبي مروان بن زهر سنة 524هـ من سجنه، لتقديم العلاج إلى الأمير وانودين بن سير بن أبي بكر الذي كان واليا على السوس وسجلماسة[384].

وأوجبت رسالة ابن عبدون كذلك مراعاة نوعية التهمة التي رمت بصاحبها إلى السجن، وعلى عدم الجمع بين الرجال والنساء في سجن واحد، واشترط في هوية سجان النساء أن يكون شيخا متزوجا عفيفا، ولا يجب أن تطول مدة سجنهن، وفي حالة ثبوت التهمة على إحداهن، وجب سجنها، وإن التي تشرف على سجنها "امرأة قابلة خيرة"، يكون القاضي متيقنا من حسن خلقها، على أن يجعل لها أجرة على عملها من بيت مال المسلمين[385]. وفي غياب إشارات عن تقييد السجينات بالمغرب الوسيط – حسب المادة المصدرية المطلع عليها –، نشير إلى دعوة أحد الفقهاء الإباضية بالمشرق إلى وجوب أن تقيد النساء السجينات من لدن امرأة [386]. كما أن الإشارات المتوافرة لم تسمح بالحديث عن وجود سجون مغربية للرجال عصرئد بإشراف نساء، بينما نعلم من خلال رواية التنوخي أن الخليفة المقتدر أوكل لامرأة تدعى "نازبانو" الإشراف على أحد سجونه.[387]

وإذا كانت بعض الإشارات تفيد بوجود سجون انفرادية لبعض سجناء "الفعل السياسي" بوضعهم في "دويرات" أو في "مطمورة"، فإن إشارات أخرى تؤشر على وضعهم بسجون جماعية. فداخل سجن أغمات الذي كان يقبع به المعتمد بن عباد، وضع سجناء من أهل فاس كانوا عبارة عن قطاع للطرق، وقد

383 - المراكشي، المعجب، ص 110.

384- أضواء جديدة على المرابطين، م س، ص 137.

385- ابن عبدون، رسالة، م.س.

386- Nejmeddine Hentati, La prison,op cit,p 173.

387- التنوخي أبو علي، الفرج بعد الشدة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، 1994.

أمكن الاتصال بين سجناء أغمات بعد أن غض الحارس الطرف عنهم، وسجل ابن عباد في شعر له لحظة تأثره بمغادرة رفقائه لسجن أغمات. وهنا تبرز حقيقة قوامها أن العيش داخل نفس الفضاء السجني، يجعل السجناء يتجاوزون مراتبهم الاجتماعية، فبالسجن تختفي كل الألقاب وصيغ التراتبية، بما أن الكل يتجرع مرارة فقدان الحرية. كما أن القاضي أبا حاتم العاملي الذي اعتقل بسجن فاس المرينية، يتحدث عن وجوده إلى جانب سجناء من مختلف الشرائح الاجتماعية. وربما هذا لا ينسجم مع دعوات بعض الفقهاء إلى ضرورة الفصل بين السجناء، حسب نوعية التهمة المنسوبة إليهم. ومن ذلك دعوة ابن حزم إلى الفصل بين سجن "أهل الدعارة أصحاب التهم القبيحة ومن تخاف غائلته"، وسجن آخر "للمستورين المحبوسين في الديون والآداب وأشباهها أصحاب التهم البسيطة"، كما انصرفت دعوته إلى ضرورة الفصل بين سجن "المحبوسات" في "الديون والآداب"، وسجن "القبيحات"[388].

وحري بالإشارة إلى تجربة الخليفة عمر بن عبد العزيز بهذا المجال في تاريخ الإسلام، إذ تفطن إلى الخطورة التي قد تنجم عن التفريط في السجون، باعتبارها "مدرسة" للتربية الاجتماعية، وسطر في رسالة بعث بها إلى ولاته بعض الضوابط التي يجب أن يخضع لها تسيير السجون. ومما جاء فيها "وانظر من في السجون ممن قام عليه الحق، فلا تحبسنه حتى تقيمه عليه، ومن أشكل أمره فاكتب إلي فيه، واستوثق من أهل الدعارات، فإن الحبس لهم نكال، ولا تعد في العقوبة، وتعاهد مريضهم ممن لا أحد له ولا مال، وإذا حبست قوما في دين، فلا تجمع بينهم وبين أهل الدعارات... وانظر من تجعل على حبسك ممن تثق به، ومن لا يرتشي، فإن من ارتشى صنع ما أمر به"، كما أوصى بتفقد السجناء كل يوم سبت، وبضمان كسوتهم و"رزقهم" في الشتاء والصيف[389].

ومن الملاحظ أن المغرب الوسيط لم يشهد ظاهرة لافتة سادت بأوربا آنذاك، لما كان يتم الجمع بين السجناء والمجانين في فضاء واحد. لقد وقف فوكو عند هذه الظاهرة التي شاعت بأوربا إلى حدود القرن 18م، حيث نادرا ما نعثر على سجن "ليس فيه مجانين ساخطين. كان هؤلاء البؤساء مكبلين داخل زنزانات ضيقة جنبا إلى جنب المجرمين"[390]. وتم الجمع فيها – حسب تعبيره – بين "براءة اللاعقل" و"ذنب المجرمين"[391]، مع ما يترتب من عواقب سلبية عن تحول الجنون إلى "توأم للجريمة"، وهذا ما جعل فوكو يتساءل عما إذا لم تكن إقامة السجناء والمجانين بمكان واحد، تفضي حتما إلى الجنون؟[392].

388- الشهب اللامعة، م.س، ص 360.

389- ابن سعد محمد، الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت، د ت، ج 5، ص 356 وص357.

390– فوكو ميشيل، تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي، ترجمة سعيد بنكراد، المركز الثقافي العربي، ط 1، 2006، ص 409.

391– نفسه، ونفس الصفحة.

392- نفسه، ص 412.

لقد كان المجانين بالمغرب الوسيط – على الأقل منذ أن أسس يعقوب المنصور الموحدي مارستانا كبيرا بمراكش – يقيمون في أجنحة خاصة، ولم يكن الجمع بينهم وبين السجناء واردا، بل تتحدث المصادر عن وجود مارستانات خاصة بالمجانين[393]. وتكاثرت المارستانات بالمغرب في العصر المريني، ولعل أشهرها مارستان سيدي فرج بفاس الذي أسسه أبو يوسف يعقوب وجدده أبو الحسن[394]. وكان المجانين يقيمون به في غرف خاصة بهم، ويخضعون لعلاج علمي ومعاملة راقية، حتى إن العلاج كان يتم بالموسيقى، ويفرض على "أرباب الآلات الحضور كل أسبوع مرة أو مرتين"[395]. للترويح عن المجانين.

ولا تسعفنا المادة المصدرية في معرفة نوعية الأغذية المقدمة للسجناء، وإن كانت بعض اللقطات المتوافرة تفيد أنها كانت رديئة جدا. فلما كان ابن زهر بسجن مراكش على عهد علي بن يوسف، شاهد السجناء "يتطارحون على أعشاب كانت ما تزال من السقوف ويأكلونها وأن مما كانوا يأكلون نوعا مذموما من اليتوع وغير ذلك لألم الجوع"[396]. وشكا السجناء الخليفة الموحدي ما كانوا عليه من "سوء الحال وشدة النكال" وكيف "هلكوا جوعا وبردا"[397]، نظرا لتجاوزات القاضي ابن مروان، واستبداده بالصدقات التي كان يوجهها الخليفة إلى المسجونين. وفي الفترة الاستثنائية التي تزامنت مع حصار الموحدين لمراكش المرابطية، سادت أزمة غذائية شديدة بالبلاد، حتى إنه "أكل أهل السجن بعضهم بعضا"[398].كما نعلم كذلك أن الوزير عبد السلام الكومي المسجون على عهد عبد المومن، كان يقدم له نوع من الخبز المؤدي إلى الإسهال المستمر[399].

ويصعب كذلك تقديم معطيات عن نظافة السجون في ظل المادة المصدرية المطلع عليها. وما هو متوافر منها، يتعلق بسجن أغمات الذي وصفه المعتمد بكثرة عقاربه، وقد قال شعرا في الموضوع، مما جاء فيه:

393- ابن أبي دينار القيرواني، المؤنس في أخبار افريقية وتونس، دار المسيرة، لبنان، ط3، 1993، ص 141.

394- المسند، ص 116 وص 415.

395- الكانوني محمد، تاريخ الطب العربي في عصور دول المغرب الأقصى، مخطوط الخزانة العامة، ميكروفيلم، رقم 90 ت 175 ضمن جائزة الحسن الثاني، ص 76.

396- كتاب التيسير، م س، ص456.

397- الذيل والتكملة، السفر 8، ص 341.

398- الحلل الموشية، م.س، ص 138.

399- المن بالإمامة، ص 118.

ويــا عقــاربـهــا لا تعدمي أبـدا شدخا وعقرا ولا نوعا من الضرر

كمــا ملأتن قلبي مذ حللت بهــا مخافة أسلمت عيني إلى السهر[400]

إن رسالة ابن عبدون في الحسبة والقضاء، وباقي الرسائل والكتب التي ألفت في الموضوع، دعت إلى ضرورة الحفاظ على حقوق السجناء. لكنها قد لا تخرج عن دعوات لما يجب أن يكون، وقد تكون من «قبيل الاجتهادات الفقهية المشحونة بأنبل المشاعر الإنسانية»[401]. بينما تؤكد الشذرات المتوافرة بالمصادر أن واقع السجون بالمغرب الوسيط، لم يكن على أحسن حال في بعض الفترات. وهنا وجب التنبيه على أنه يصعب إصدار أحكام قيمة لتقويم وضعية من الوضعيات الاجتماعية بتاريخ المغرب الوسيط، بحكم طبيعة السياق الذي ترد فيه الإشارات المعبرة عنها. فهذه الإشارات تعكس في كثير من الأحيان الحالات القصوى، كالرخاء المفرط، حتى إن السلع لم تجد من يشتريها، أو الحاجة الشديدة، حتى إن المواد الغذائية أصبحت بمثابة "الأدوية"، كما قد تتحدث عن التماطر القوي، أو عن القحط والمسغبة. وفي موضوع تغذية السجناء الذي هو مؤشر مهم عن وضعيتهم، نتوافر أساسا على الشهادة التي أوردها ابن زهر عن سجناء مراكش، لما كان أسيرا بالسجن نفسه على عهد علي بن يوسف، حيث كانوا يقتاتون نوعا من اليتوع. وهذه الشهادة تزامنت مع مرحلة عصيبة، كان المغرب يمر بها آنذاك. فإضافة إلى المخلفات السلبية للصراع الموحدي المرابطي، جاء سياق الإشارة في خضم الحديث عن آثار الوباء والمجاعة على الوضعية الغذائية، حتى إنه فضلا عن أعشاب سقوف السجن، كان نزلاءه يقبلون على غير "ذلك لألم الجوع"، وتجلت مضاعفات الوضعية المزرية للسجناء في وفاة "كل يوم منهم عدة من عشرة إلى ما حول ذلك"[402].

قد يكون سوء وضعية السجناء عاما في تاريخ بلاد المغرب، وببلدان مجاورة أخرى. ونكتفي للتمثيل عن ذلك بنموذجين، يهم أولهما إفريقية في عصر الأغالبة. ذلك بأن عمرو هاشم بن مسرور كان صاحب فرن، وكتب إليه أهل السجن يذكرونه بما "هم فيه من الجوع والضيق وسوء الحال"، ولما كانت حاله عسيرة، لم يجد بدا من بيع مهراس من نحاس ورثه عن أبيه واشترى للسجناء قمحا

400- ابن بسام، الذخيرة، ج 1، ص 76 و ص 77.

401- النوازل، م.س، ص 68.

402- كتاب التيسير، م.س، ص ص 459 - 460.

وعمله خبزا وفرقه عليهم[403]. أما النموذج الثاني، فهو من مصر المملوكية التي تحدث المقريزي بمرارة عن وضعية سجونها، وكتب بشأن ذلك: "وأما الحبس الذي هو الآن، فإنه لا يجوز عند أحد من المسلمين، وذلك أنه يجمع الجمع الكثير في موضع يضيق عنهم، غير متمكنين من الوضوء والصلاة، وقد يرى بعضهم عورة بعض، ويؤذيهم الحر في الصيف والبرد في الشتاء، وربما يحبس أحدهم السنة وأكثر ولا جدة له (أي لا تهمة)"[404].

4- جغرافية السجون

معظم الإشارات المتوافرة عن السجون بالمغرب الوسيط تهم مدينتي فاس ومراكش، باعتبارهما حاضرتي الدولة المغربية الوسيطية. وتقع العمدة في توطين السجون بالمدن المغربية الوسيطية أساسا على المصادر الأدبية، وذلك في غياب أبحاث أركيلوجية عن هذه الفضاءات، إن بقيت آثار دالة عليها. ذلك بأن السجون قد تكون من أكثر البناءات التي تعرضت معالمها للمحو والتدمير!

كان السجن بمدينة فاس موجودا بالقصبة قريبا من مقام العامل، وهو عبارة عن "كهف، سقفه معقود على أعمدة عديدة وهو فسيح جدا يمكن أن يسع ثلاثة آلاف شخص، ليس فيه أي حجرة مفصولة أو سرية"[405]. وأما سجن مراكش، فكان يوجد بدوره بالقصبة، ويبدو أنه لم يكن بعيدا عن المشور الموحدي، فأخوا المهدي اقتيدا مصفدين في الحديد من سجنهما إلى "إيمي ن تجمي"[406]، والكلمة أمازيغية تعني مدخل الدار، وكان يقصد بها المشور عند الموحدين. ومن خلال تتبع العناصر التي أودعت بسجني فاس ومراكش بالمغرب الوسيط، يتبين أنهما استقبلا السجناء من كل الشرائح والأصناف، وأما السجناء الذين كانوا يشكلون خطرا على السلطة أكثر من غيرهم، فإنها كانت تودعهم بأماكن تابعة للقصر السلطاني حتى تسهل مراقبتهم، وتميزهم عن باقي السجناء.

واشتهرت أزمور بسجنها في العصر الموحدي، وما وصلنا عن هذا السجن، يتعلق بالعناصر التي كانت خارجة عن الحكم، وكان عبارة عن "دويرة" مؤلفة من عدة بيوت. إن ما يؤشر على قساوة سجن أزمور في العصر الموحدي، أن السعيد استعمله لحبس ابن وانودين الذي كان من أشد

403- المالكي أبو بكر، كتاب رياض النفوس...دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983، ج 2، ص ص 148 - 149.

404- الخطط المقريزية، م.س، ص 810.

405- وصف افريقيا، ج 1، ص 195.

406- أخبار المهدي، ص 114.

الثوار على حكمه، و"غربه في أزمور ليذوق مرارة غربته"[407]. وشكلت تامسنا مصدر قلق للسلطة المغربية في العصر الوسيط، إذ كانت مجالا لحكم إمارة برغواطة التي كانت تعتبرها من الإمارات "الضالة والمارقة"، كما كانت مجالا لتحركات القبائل العربية من الخلط وسفيان وبني جابر والعاصم التي أزعجت الحكم الموحدي والمريني. لهذا عملت السلطة المغربية الوسيطية على مراقبة هذا المجال بإخضاع قبائله بالقوة، أو بسجن بعض عناصره بأنفا. فبسجن هذه المدينة، أودع أبو ثابت المريني ستين من أشياخ تلك القبائل[408]. واكتسبت أغمات شهرتها من خلال سجن المعتمد بن عباد بها، كما ظلت من أهم سجون الدولة الموحدية، ففيها سجن عبد المومن ابنه محمد، وهو الذي كان مرشحا لخلافة أبيه. والظاهر أن شهرة سجن أغمات قد ضعفت في العصر المريني باعتبارها فضاء لإيواء سجناء "الفعل السياسي"، وذلك بتزايد أهمية سجون أخرى، وخاصة منها سجن فاس.

وتوزعت السجون بالمغرب الوسيط بمراكز أخرى، منها رباط الفتح. فقد سجن الخليفة الموحدي المنصور بها ابن أخيه أبا حفص عمر والي مرسية، وعمه أبا الربيع سليمان والي تادلا "لمجاهرتهما بالشقاق"، ونقلا مكبلين إلى سجن الرباط حيث مكثا مدة قبل أن تضرب رقابهما[409]. كما وجد السجن بمكناسة، ومن العناصر التي حبست به إدريس بن أبي العلاء في العصر المريني، وهو من أسرة توارثت قيادة جيش الغزاة بالأندلس. وكان السجن بمكناسة الموحدية موجودا بالقصبة في زنقة سيدي موسى التي كانت تعرف بحومة درب الطاروس[410]. وورد في رحلة متأخرة لعبد الله ابن إبراهيم التاسافتي أنه زار سنة 1222هـ (1711م) موضعا بجنوب المغرب يعرف بفم أَغْبَارْ، وذكر له بعض من لقيه أن "وادي انضيس مع وادي أغبار هما سجن المهدي أيام دولته»[411]، وهو هنا يقصد دولة محمد ابن تومرت.

واحتضنت عدة مدن بأطراف المغرب الأقصى الوسيط سجونا. فبوجدة سجن أبو الحسن ابنه أبا عبد الرحمن يعقوب بعد انتزائه عليه. وبسبتة سجن أبو العباس صاحب قسنطينة وولي نعمة ابن

407- البيان، قسم الموحدين، ص 368.

408- الاستقصا، م.س، ج 3، ص 94.

409- البيان، قسم الموحدين، ص ص 199 - 200.

410- حيمر جمال، مكناس من التأسيس إلى العصر الحديث، دار أبي رقراق للطباعة، الرباط، 2006، ص 241.

411- عبد الله ابن ابراهيم التاسافتي، رحلة الوافد، تحقيق علي صدقي إزايكو، منشورات جامعة ابن طفيل بالقنيطرة، 1992، ص 122.

خلدون[412]. وقريبا من سبتة، عاين الوزان في العصر الوطاسي سجن تطوان، حيث كان يوجد ثلاثة آلاف أسير مسيحي "ينامون ليلا مقيدين في الأصفاد داخل سراديب تحت الأرض"[413]. وبطنجة المرينية، سجن الواثق من الأسرة الحاكمة سنة 789هـ، وبها قتل[414]. ولا نستبعد وجود سجن بتازى في العصر المريني بحكم الأهمية التي كانت عليها خلال ذلك العصر، سيما وأنها كانت تتحول أحيانا إلى عاصمة ثانية للحكم المريني. ونعلم أنها احتضنت سجنا كان يوضع به الأسرى النصارى، فلما تحالف الوزير عبد الرحمن بن يعقوب الوطاسي مع قائد المليشيا المسيحية بالمغرب "كونزالو" (غنصالو) لخلع السلطان المريني أبي الربيع سليمان (الذي توفى بتازى ودفن بصحن جامعها الأعظم)، تمكن الثوار من تسريح الأسرى النصارى الموجودين بسجن تازى[415].

كانت هذه هي المدن التي وجدت بها سجون المغرب الوسيط - حسب المادة المطلع عليها -. ويبدو أن جغرافيتها تحكمت فيها اختيارات متصلة بالتوازن السياسي للعصبيات التي حكمت المغرب الوسيط. ففاس ومراكش كانتا مركز القرار السياسي، وتعتبر سبتة بوابة المغرب إلى الأندلس التي كانت جزءا من الإمبراطورية المغربية في العصر المرابطي والموحدي. وكانت أغمات مركز إشعاع اقتصادي وسياسي قبل انتقال الحكم المرابطي إلى مراكش. بينما كانت أزمور محط إزعاج للسلطة الموحدية، وهي التي كانت من أهم مراكز برغواطة التي لم يذخر المرابطون والموحدون جهدا للقضاء عليها. أما وجدة فكانت دائما في قلب المواجهات المرينية العبدوادية التي أفرزت مؤشرين فريدين في تاريخ الغرب الإسلامي. ذلك بأن وجدة قد تكون المدينة المغربية الوسيطية التي تعرضت أكثر من غيرها للتخريب، كما أن حصار تلمسان الذي اتخذت وجدة قاعدة خلفية له، قد يكون أطول حصار سجله تاريخ الغرب الإسلامي.

تعددت فضاءات سجن الخارجين عن السلطة المغربية الوسيطية. كانت القصور السلطانية تتوافر على أجنحة تفي بهذا المقصد، بما أنها تضمن الاحتراز والسرية. كما وجدت بقصبات المدن فضاءات استعملت كسجون، وأودع بعض السجناء في المطبق، ويتميز بكونه تحت الأرض "عميق القعر، مقفل

412- العبر، ج 7، ص 631.

413- وصف افريقيا، ج 1، ص 247.

414- العبر، ج 7، ص 746.

415– Dufourcq (Ch), L’Espagne catalane et le maghrib au 13e et 14e siècle, P.U.F, Paris, 1996, p 456.

المسلك"[416]. وممن أودع به عدي بن هنو الهسكوري الذي حاصره أبو سعيد المريني، وحمله مقيدا إلى دار ملكه. وقامت المطمورة أحيانا مقام المطبق. بينما خصصت دور أو "دويرات" ببعض المدن كأزمور لتؤدي وظيفة السجن، وزج بالبعض الآخر في صوامع المساجد، كما تضمنت أبراج بعض أبواب المدن فضاءات استخدمت سجونا[417].

إن جغرافية السجون المغربية الوسيطية لم تكن مدينية فحسب، بل إن العصبيات الحاكمة لجأت إلى سجن بعض الخارجين عنها بمراكز نائية، كما كان الحال بالنسبة للسلطة المرينية التي سجنت أبا عامر بجبل هنتاتة. ولربما كان السجن من أهم مرافق قصبات المدن التي لم يرد ذكر له بالمصادر، وذلك باستحضار الحاجة إلى معاقبة الجانحين بالمجتمع، وردع الخارجين عن السلطة، وبحسبان السجن من أهم وسائل العقاب التي اعتمدتها تلك السلطة.

5- آداب السجن بالمغرب الوسيط

إذا جاز تقديم تعريف للسجن، فسيكون بكل بساطة أنه فضاء سالب للحرية. ولا شك في أنه في مثل هذه الوضعية، تصبح الرتابة ألذ أعداء السجين، إذ يغدو تعاقب زمن النهار والليل غير ذي معنى. ولهذا يلجأ السجين لتجاوز هذه الوضعية إلى عدة آليات، تضمن له توازنه النفسي داخل زنزانته، وتمكنه من تحويل فضائها – ولو إلى حين – من المنغلق إلى المفتوح. إن مفعول مختلف الآليات التي يستنتجد بها السجين لتجاوز وضعيته، يبقى ظرفيا، طالما أنه مفتقد لقيمة الحرية، فهو يخلق لنفسه نمط حياة مصطنعة، والسجن لا يعدو أن يكون مكانا " يتظاهر المرء فيه بالحياة"[418]. فكيف كان يزجي السجناء بالمغرب الوسيط أوقاتهم؟

أفضت التجربة الإنسانية المشتركة للسجناء إلى اعتمادهم على آليات تكاد تشكل ثوابت في تجاوز العزلة وأسوار السجون. وتتجلى تلك الآليات في النبش في الذكريات لاستدعاء لقطات سابقة يتماهى معها السجين، ويتلذذ بإعادة تصورها. لقد عبر نيتشه عن هذه اللحظة بقوله: "نحن لا نتحرر إلا من خلال التذكر"[419]. وقد يلجأ السجين كذلك إلى أحلام اليقظة، فينسج صورا من المتعة تقذف به إلى

416- الإحاطة، ج 3، ص 106.

417- البيان، قسم الموحدين، ص 439.

418- الطاهر بن جلون، ليلة القدر ، ترجمة محمد الشركي، دار توبقال، 1996، ص113.

419– عن أجراس الثقافية، مجلة فصلية، العدد الأول، خاص بأدب السجون، 2008، ص 29.

خارج السجن، وتنتهي بانتهاء تلك الأحلام، فيعود إلى كلكل الضغوطات التي يلقيها عليه الفضاء المقزز للسجن. كما أن أحلام النوم تخلصه مؤقتا من مآسي السجن عبر رسائل مباشرة أو من خلال المرموزات. إن كل من كتبوا عن تجاربهم السجنية، يلتقون في أن ما يبدو تافها وبسيطا خارج السجن، يصبح عملة نادرة وقيمة بداخله.

غير أن الآليات السابق ذكرها، تتميز بمفعول قصير في تجاوز عزلة السجن ومآسيه، بينما يمتلك فعل الكتابة إمكانات أكبر، للتحليق بعيدا ومطولا خارج السجن. فالذين كتبوا عن تجاربهم السجنية، تمكنوا بواسطة آلية الكتابة وسلطتها من استرجاع الإحساس بالزمن، ومن تحويل مشاعرهم بالسجن من مجرد "قاعة انتظار" نحو الموت إلى فضاء موجب للحرية. إن الكتابة هي الأكثر تعبيرا عن مأساة السجين في كل أبعادها المتناقضة، وبها تستعيد الذات حضورها وتحافظ الهوية على معناها.

لا تقدم المادة المصدرية سوى شذرات طفيفة عن كيفية تزجية السجناء بالمغرب الوسيط أوقاتهم. ومن ذلك أن نزلاء السجن بفاس كانوا يتسامرون بفحش الكلام، فتواصوا بعد دخول ابن حرزهم إليه بتعويض كلامهم بكلمات من الذكر. لكن هذا المتصوف أمرهم بما كانوا يتكلمون من قبل لأن "ذكر الله تعالى محروس إلا من أهل الذكر خاصة وإذا تكلف الذكر غير أهله أتاهم الشيطان وحال بينهم وبين الذكر"[420]. بينما لجأ بعض السجناء إلى التسلي بلعبة الشطرنج. فقد وجدت هذه اللعبة من يمارسها بالمجتمع المغربي الوسيط[421]، علما بأن الوزان اعتبرها اللعبة الوحيدة لدى الناس المهذبين من ذوي البيئات الحسنة[422]. وتحدث القاضي ابن حاتم الذي كان مسجونا بفاس عن وجود رجل كان سخانا لحمام القصر المريني، ومن المولعين بلعبة الشطرنج داخل السجن[423]. وآثر بعض السجناء تعلم القرآن الكريم، فالشيخ أبو العباس أحمد الذي سجن بتلمسان، حين حصار أبي يعقوب المريني لها، وجد به "خلائق لا تحصى كثرة فأرشدهم إلى الصلاة وأمرهم بالقراءة"[424]، وكان عدد السجناء به يفوق السبعمائة رجل، وكان "الناس يقصدونه بالسجن لتجويد القرآن"[425].

420- التشوف، ص 171 والمعزى، ص 126.

421- ثمة نازلة تتحدث عن التجاوزات التي كان يلجأ إليها بعضهم في لعبة الشطرنج في العصر المريني، أنظر الدر النثير، م.س، ص 101.

422- وصف إفريقيا، ج 1، ص 202.

423- جمع المقال في الاعتقال، دون ترقيم.

424- المناقب المرزوقية، م.س، ص 179.

425 - بغية الرواد، م.س، ص 118.

وانشغل السجناء كذلك بالحكايات والطرائف لملئ أوقاتهم التي كانت كلها فراغا. فمفهوم الزمن لدى السجين لا يحتمل وجود وقت للفراغ، بما أنه مسلوب الحرية. أليست الرتابة أكبر عدو للسجين؟ لقد أدمع المعتمد كثيرا لما أطلق سراح جماعة من فاس كانوا يوجدون بسجن أغمات، وسمح لهم سجانهم بالالتقاء وتبادل الحديث فيما بينهم "وغمض لهم في ذلك عينه"، فكان المعتمد "يتسلى بمجالستهم ويجد أثر موانستهم، ويستريح لهم بجواه، ويبوح لهم بسره ونجواه". ومما قاله بعد مغادرتهم سجن أغمات:

هبوا دعوة يا آل فاس لمبتل ... بما منه قد عافاكم الصمد الفرد

تخلصتم من سجن أغمات والتوت ... علي قيود لم يحن فكها بعد[426]

وتبقى قيمة الحرية من أبرز القيم التي تدفع إلى انسياب مشاعر السجين. وذلك ما فجره المعتمد في أبيات معبرة لما شاهد مرور سرب من القطا بسجن أغمات، واستحضر وضعية هذا السرب ووضعية أبنائه، وقال بشأن ذلك [427]:

بكيت إلى سرب القطا إذ مررن بي ... سوارح لا سجن يعوق ولا كبل

وإن لم تبت مثلي تطير قلوبها ... إذا اهتز باب السجن أو صلصل القفل

ألا عصم الله القطا في فراخها ... فإن فراخي خانها الماء والظل

ومن أطرف ما كتب بسجون المغرب الوسيط، تلك المقامة التي ألفها ابن أبي حاتم العاملي الذي امتحن ونقل «مكرها لا مختارا» من الأندلس إلى سجن فاس في العصر المريني. لا نعلم سبب اعتقال هذا القاضي، ولكن يستشف من مقامته أن الأمر يتعلق بوشاية. فبعد أن سئل عن سبب سجنه، قال: «والله الذي على العرش استوى ما علمي وعلمك إلا سوى، فإلى الله أشكو بمن نقل وكاد وغوى»[428]. وقد ألف في السجن مقامة سماها "جمع المقال في الاعتقال"، ومنها المقامة المسماة "حضرة الارتياح المعنية عن الراح"، والمقامة التي سماها "روض الخاطر في الروض العاطر". وأما الداعي إلى تأليفها، فيرتبط بما لاحظه ابن أبي حاتم عن رجل بالسجن من أهل الخلاعة والمجون كان "يحاضر ويغالط ويقاول ويمالط ولكل صنف يخالط"[429]، ومن جملة ما كان يؤنس به جلساءه

426 - قلائد العقيان، ص 31.

427- ابن بسام ، الذخيرة،ج1 ، م س، ص 71.

428- جمع المقال في الاعتقال، م.س، دون ترقيم.

429- جمع المقال، م.س.

السؤال بالحروف، وكان ابن أبي حاتم قد سمع السؤال نفسه يوم كان شابا بالأندلس من عوامها، ويشتمل السؤال على اسم المسؤول واسم صاحبته وبلدته التي تأويه، وما يحضره من أمثلة به وما يعنيه، ففضل في مقامته أن يسلك المسلك ذاته مع الاختصار، ورتب كل ذلك على حروف الهجاء. ويستهل ابن أبي حاتم مقامته من خلال حوار دار بين أحد الملوك وشيخ، بدأه بالسؤال التالي على لسان الملك: "فهات يا صاحب الألف، فقال أنا أنس بن أفلح الأوسي، وجاريتي أسماء بنت أيمن الأسدية، وبلدي الأنبار، وحرفتي أبار، والمثل انظر ما به تذكر من معروف أو منكر، ثم أنشد شعرا:

أتطلبون شفائي والهوى داء　　　أولى لكم لو غذرتم يا أودائي

ومن المستملحات التي سجلها ابن أبي حاتم في سجنه أن رجلا كان سخانا لحمام القصر المريني، اعتقل دون ذكر سبب لذلك، وكان شغوفا بلعب الشطرنج، ويكثر إذا لعبه من قول «النار النار»، ما جعل السجناء يتضايقون منه، فنهوه دون أن ينتهي، حتى وقعت النار بالمحلة ليلة الثلاثاء ثامن عشر صفر من عام 815هـ، فقال ابن حاتم في ذلك:

مازال يكثر في الشطرنج صاحبكم　　　من لفظة النارقولا بارد النغم
حتى تعدى على الجيران طائره　　　فأحرق الحي واستولى على الخيم
لا تعجبن إذا ما كنت ذا نظر　　　من بارد محرق وأفهم ولاتهم
لا تلعبوا معه إلا على نهر　　　كيما يكون قريبا مطفئ الضرم

وقال أيضا في ذلك:

يكثر ذكر النار سخانكم　　　في لعبه بالشـاة والفرزة
لقد عدا فوه على جاره　　　فأحرق الخيمة والحوزة(430)

وغير خاف ما تقدمه هذه المقامة من فائدة تاريخية. فالعهد الذي تتحدث عنه هو عهد السلطان أبي سعيد عثمان (800-823هـ)، وهو السلطان ما قبل الأخير في تاريخ الدولة المرينية، أما الحريق الذي جرى ذكره، فلم أقف عليه في المصادر المطلع عليها، مما يزيد من القيمة التاريخية لتلك المقامة.

إن لجوء السجناء إلى السمر ورواية المستملحات والطرائف، ما هو إلا إحدى الآليات لتجاوز مآسي السجن وفضائه المقزز. ولعل الترويح عن النفس والسخرية، من أنجع الوصفات لمقاومة الضجر والكآبة والرتابة، وهي كلها مما يؤثث فضاء السجن.

420 - جمع المقال، م.س. والشاه والفرزة والحوزة من القطع المستخدمة في لعبة الشطرنج.

ويشير ابن أبي حاتم إلى أنه غادر سجنه في ليلة الاحتفال بعيد المولد النبوي الشريف سنة 815هـ، وقد جرت عادة سلاطين بني مرين على القيام بما يذكر بمناقبهم بهذه المناسبة[431]. وكتب ابن حاتم عن إطلاق سراحه:

إني استغيثت به وقد　　　أمسيت مسجونا فأطلق

وختم كتابه عند ختم الاعتقال بأن الفراغ منه كان إثر أول جمعة صلاها بعد تسريحه، وكان ذلك يوم 14 ربيع الأول من سنة 815هـ بفاس الجديد[432].

وقد يكون المعتمد بن عباد من أكثر سجناء المغرب الوسيط كتابة للشعر في السجن، وهو الأمير الشاعر ذو الإحساس المرهف. لقد أرخ لعدة محطات من سجنه عبر سلاح القريض. فلما أودع السجن مع زوجته اعتماد الشهيرة بالروميكية، رد عليها بعدما قالت له: لقد هُنَّا هنا:

قالت لقد هُنّا هنا　　　مولاي أين جاهنا

قلت لها إلهنا　　　صيّرنا إلى هنا[433]

ويعقد المعتمد مقارنة بين وضعيته كأمير ووضعيته داخل السجن، فيقول:

تبدلت من عز ظل البنود　　　بدل الحديد وثقل القيود[434]

وألمه تغير أحوال بناته اللائي كن أميرات باشبيلية، فأصبحن يمتهن الغزل لسد رمقهن، ومما كتبه عن ذلك:

أأرغب أن أعيش أرى بناتي　　　عواري قد أضر بها الحفاء

وبمناسبة زيارة الوزير الطبيب أبي العلاء زهر له بسجنه لعلاج زوجته اعتماد الروميكية، كتب الوزير رسالة يدعو فيها للمعتمد بطول البقاء، فجادت قريحته بشعر، مما جاء فيه:

دعا لي بالبقاء وكيف يهوى　　　أسير أن يطول به البقاء

كما زاره شاعره أبو بكر الداني ابن اللبانة، وقد جرى بينهما تبادل قصائد شعرية أوردتها المصادر، مثل المعجب للمراكشي. وكأني بالمعتمد بن عباد كان يستشعر وفاته بسجن أغمات، فأمر أن يكتب على قبره شعر، مما جاء فيه:

431- المسند، م.س، ص ص 152-154.

432- جمع المقال في الاعتقال، م.س.

433- نفح الطيب، ج 4، ص 212.

434- ديوان المعتمد، م س، ص 93.

قبر الغريب سقاك الرائح الغادي   حقا ظفرت بأشلاء ابن عباد
ولا تزال صلوات الله دائما   على دفينك لا تحصى بتعداد[435]

وممن كتب كذلك بسجون المرابطين، أبو عبد الله ابن الشبوقي الذي اعتقل على عهد علي بن يوسف، وكان محدثا فقيها ظاهري المذهب، وقد ذكر ابن عبد الملك أنه وقف على كتاب له في التصوف كتبه بسجن مراكش، وفرغ منه آخر يوم من رمضان تسع وعشرين وخمسمائة[436].

كما سجن في العصر المرابطي محمد بن أحمد عمران الحجري (ت 563هـ)، وامتحن سنة 533هـ، وفي سجنه كتب كتابا سماه "شرح مقدمة ابن باب شاذ"[437]، وكان من أصحاب أبي العباس ابن العريف.

وفي العصر الموحدي، جادت قريحة جعفر ابن أبي عطية بشعر، كله لوعة واستعطاف،عسى أن يسرحه الخليفة عبد المومن من سجنه، وذلك بالرغم من اعترافه بذنبه، ومما كتبه بسجنه:

أنوح على نفسي أم أنظر الصفحا   فقد آن أن تنسى الذنوب وأن تمحى
فها أنا في ليل من السخط حائر   ولا أهتدي حتى أرى للرضا صبحا

لكن أشعار ابن عطية لم تجد أمام إصرار الخليفة على تصفيته، فقد قتله بمعية أخ له. وبمقتله، ذهب الأدب كما اعترف الخليفة نفسه[438].

قد تختلف المواضيع التي يطرقها أدب السجن، لكنها تتقاطع في التعبير بالصور والإيحاءات عن ذات التجربة، وإن اختلفت البشاعة بين هذا السجن وذلك، فالسجن هو السجن، وإن كانت قضبانه من ذهب. وبكل بساطة، فالسجن معناه الزج بالخصوصيات الإنسانية خارج وضعها الطبيعي. وبما أن الحرية من أسمى القيم التي تجعل من الإنسان إنسانا، وبالرغم من توفير الإمكانات المادية للسجين، فإن سلبه إرادته في الحركة، يجعل من توافر تلك الإمكانات المادية غير ذي معنى، وتظل المعاناة واحدة، تؤثثها حرقة الألم لفقدان السجين لحريته، بما أنها أغلى ما يجعل منه إنسانا. ويبقى الصدق من أهم مياسم أدب السجن لأنه نابع من المعاناة، وخير مترجم عن لوعة فقدان الحرية وسعيرها، بعيدا عن التصنع والزخرف.

435- عن محنة ابن عباد وأشعاره بالسجن، أنظر المعجب للمراكشي، م.س، ص ص 98 - 113.

436- الذيل والتكملة، م.س، السفر 6، ص 182.

437- نفسه، السفر 6، ص 17.

438- نفح الطيب، ج 5، ص 186.

ثالثا : مصائر السجناء

يجب التمييز في مصائر السجناء بالمغرب الوسيط بين المتهمين بجنح "الحق العام"، والمسجونين لعدم انسجامهم مع السلطة القائمة. فالأوائل كانوا خاضعين للأحكام الشرعية، وكانوا يغادرون السجن في الغالب، بعد انتهاء المدة المحكوم عليهم بها. وفي بعض الحالات، قد يحصل المتهم على سراحه قبل إنصرام مدة الحكم. ومن ذلك، أن المتهمين بالدماء كان بإمكانهم الظفر بسراحهم إذا ما اصطلحوا في السجن[439]. كما أنه حصل تسريح بعض السجناء، إذا ما التزموا بعدم العودة إلى الجنح التي ارتكبوها، كما تم مع رجل يعرف "ببربير" اتهم بضرب الدراهم المزيفة، فأفتى مفتي فاس وفقيهها عيسى بن أحمد المواسي البطيوئي بسجنه مدى الحياة، قياسا على فتوى الإمام ابن عرفة في الموضوع ذاته. وبعد تدخل محمد بن يحيى البوفرحي، أحد وجهاء المدينة لإطلاق سراحه، تمسك المفتي بالحكم وبقي المتهم بالسجن "إلى أن خيف على أولاده الهلاك"، فاقترح "زعماء العامة" على أن "يضمنوه"، فكان جواب المفتي بأن "يسكنوه بين ثقاتهم، ومتى صدر منه شيء فعليهم إحضاره"، وإن حدث العكس "فهم المؤاخذون بجريرته فالتزموا ذلك برسم مشهود بأكابر العدول". وبعد هذا الالتزام، أمر المفتي بتسريحه[440].

وفي بعض الحالات، كان السجن المؤبد مصير بعض المتهمين بجنح "الحق العام"، وذلك عملا باجتهادات فقهية، تذهب إلى أن "صاحب البدعة يظل بسجنه حتى يقلع عن بدعته، كما أن الموسر الذي يمتنع عن دفع ما عليه من دين يقبع بسجنه، حتى يموت به"[441].

وأما سجناء "الفعل السياسي"، فكانت مصائرهم مر تبطة بمدى خطورتهم على السلطة القائمة، وطبيعة سطوة الحاكم، والحسابات القبلية والسياسية التي - لاشك - كانت حاسمة في بناء التوازن بين الحاكمين والمحكومين، بل، وكانت مرتبطة كذلك بنوعية مزاج الحاكم. ونستحضر في هذا السياق وصية مروان بن الحكم لابنه بألا يعاقب حين الغضب، وألا يسجن أحدا حتى يسكن غضبه، ثم يحسم في أمره[442]. وباستحضار كل هذه الحيثيات، أمكن التمييز بين أربعة مصائر، آل إليها سجناء "الفعل السياسي" بالمغرب الوسيط.

439- المعيار، ج 2، ص 287.

440- جذوة الاقتباس، ج 2، ص ص 502 - 503.

441- ابن فرحون برهان الدين، تبصرة الحكام في أصول الأقضية والأحكام، دار الكتب العلمية، بيروت، 1301هـ، ط 1، ج2، ص 226.

442- نفسه، ج 2، ص 232.

1- العفو والتسريح

تكاد المصادر الإخبارية الرسمية تقرن وصول أي حاكم جديد إلى السلطة بذكر مناقبه، بما فيها تسريحه للسجناء. فيوسف بن عبد المومن كان أول ما قام به عند بيعته أن "كتب إلى جميع البلاد بتسريح السجون"[443]. وبمجرد بيعة ابنه يعقوب المنصور، سرح السجون[444]، وما أن تسلم أبو يعقوب يوسف مقاليد الحكم المريني، حتى بادر إلى تسريح من في السجون[445]. إن تسريح السجناء من لدن الحكام عند وصولهم إلى السلطة، يقترن بمناقب أخرى كتفريق الأموال والصدقات على المحتاجين، ورفع المظالم. وعلاوة على حصول بعض حالات العفو عند وصول الحاكم الجديد إلى السلطة، فثمة مناسبات أخرى ظفر من جرائها بعض السجناء بسراحهم. ومن ذلك أن الموحدين في بداية دولتهم، قتلوا المرابطين باستثناء معمر بن يينتان الذي سجنوه لمدة قصيرة، ثم سرحوه لأن المهدي بن تومرت حفظ له موقفه إزاء الموحدين بمراكش.[446] ولم يمانع عبد المومن من تسريح يحيى بن يومور لما كان بصدد زيارة إلى قبر المهدي بن تومرت[447]، بما تمثله من رمزية لدى الموحدين. أما الناصر الموحدي فبادر إلى إطلاق سراح يوسف بن عمر لتأليفه كتابا يشيد بمناقب أبيه المنصور[448]. بينما سرح إدريس بن دبوس مسعود بن كانون شيخ عرب سفيان بعد نجاحه في اقتحام مدينة مراكش[449].

وتفيدنا المصادر بعدة حالات لتسريح العصبيات الحاكمة للسجناء الذي اتهمتهم بالخروج عنها. ففي العصر المرابطي، سرح يوسف بن تاشفين الأميرين الأندلسيين عبد الله وتميم ابن بلقين من سجن أغمات، ونقلهما إلى مراكش حيث أجرى المرتب عليهما[450]. ولاشك في أن التمييز في التعامل مع الأمراء الأندلسيين السجناء لدى السلطة المرابطية، استوجبته مقتضيات مرتبطة بمدى خطورتهم عليها. فإضافة إلى أن عبد الله وتميم من عصبية صنهاجية التي ينتمي إليها المرابطون، فإنهما لم يبديا مقاومة شديدة، لما دخل المرابطون مدينتهما مالقة وغرناطة، ولم يهددا الوجود المرابطي بالأندلس، بالخطورة

443- روض القرطاس، م.س، ص 209.

444- نفسه، ص 217.

445- العبر، ج 7، ص 436.

446- أخبار المهدي، ص 41.

447- نفسه ص53.

448- البيان، قسم الموحدين، ص 252.

449(2)- نفسه، ص 435.

450- الإحاطة، م.س، ج 3، ص 381.

نفسها التي شكلها المعتمد بن عباد عليه [451]. كما أمر الأمير علي بن يوسف بتسريح المتصوف ابن العريف بعد نقله مكبلا من المرية إلى سبتة، وذلك بعد أن تيقن بعدم إدانته [452].

وفي العصر الموحدي، تم تسريح الأمير محمد ابن الخليفة عبد المومن من سجن أغمات بعد وصول الشيخ أبي حفص إليها [453]. وفي عهد الخليفة نفسه، سجن يحيى بن يغمور بمراكش يوم عيد الفطر، نظرا لما أحدثه من تجاوزات في ولايته بالأندلس، وألزم "بيته وبقي على ذلك مدة ثم عفا عنه وسرحه" [454]. وبعد أن أذاق الخليفة الرشيد بعض أشياخ الموحدين مرارة السجن، "عطفته الرحمة عليهم فسرحهم" [455].

ولما كان بنو مرين بصدد مرحلة الحركة، تعرض الأمير أبو يحيى ابن زجوا الذي كان من خدام المرتضى الموحدي للسجن، ورغم أن ابن زجوا شكا أمره للمرتضى، فإنه تخلى عنه متهما إياه بالتفريط في سجلماسة، وأقسم ألا يدفع المال الموجب لإطلاق سراحه، فكاتب ابن زجوا أهله ليدبروا الأمر "فبعثوا إليه بعض ما كان عليه وأعطى حفيده رهينة في الباقي، وخرج من السجن يدبر فيه، وخلص ما كان بقي عليه، ووصل حفيده إليه" [456].

كما سجن السلطان أبو ثابت وزيره إبراهيم بن عبد الجليل مع عشرة من بني ونكاسن قبل أن يعفو على معظمهم [457]. وبعد نجاح أبي عنان في الانقلاب على أبيه، أمر والي مكناسة بإطلاق سراح أولاد أبي العلاء المعتقلين بقصبتها [458]. وزج السلطان أبو عنان بابن خلدون في السجن بدار الإمارة بفاس، إلى أن سرحه منه الأمير السعيد بالله بعد وفاة أبي عنان [459]. ولما استبد مسعود بن ماساي بشؤون الدولة في فترة ما بعد أبي عنان، بادر إلى إطلاق سراح الوزير عبد الله بن علي، وأمر بتسريح من في السجون [460]. وفي الفترة ذاتها، نجحت سعاية لسان الدين ابن الخطيب في إطلاق سراح سليمان

451- انظر تعليق محقق كتاب التبيان، م.س، ص 260، هامش رقم 480.

452- التشوف، م.س، ص 119.

453- أخبار المهدي، ص 82.

454- الاستقصا، ج 2، ص 125، والقرطاس، ص 195.

455- البيان، قسم الموحدين، ص 338.

456- البيان، قسم الموحدين، ص 412.

457- العبر، ص 490.

458- نفسه، ص 581.

459- نثير فرائد الجمان، م.س، ص 298.

460 - العبر، ج 7، ص 631.

بن داود محمد السبيع ومجموعة أخرى من السجناء، كان السلطان عبد العزيز قد شك في إخلاصهم له[461]. على أن سعاية أخرى لابن الخطيب كانت من وراء اعتقال الأمير عبد الرحمن بن أبي يفلوسن ووزيره مسعود بن ماساي "سائر أيام عبد العزيز"[462].

إن تحقيق كل السجناء الذين سبق ذكرهم لسراحهم، تم بتدخل من إحدى العناصر النافذة في الدولة، أو بطلب العفو من السجناء. لكن العفو لم يكن يتحقق دائما. فالخليفة الموحدي الرشيد أودع جماعة من عرب الخلط بسجن أزمور "فلجأوا إلى عفوه ولكنه عزم على استصفائهم"[463]. وإذا كان بعض السجناء قد ظفروا بسراحهم بفعل تدخل من كان يمتلك السلطة السياسية، فثمة سجناء كُثُر، نالوا سراحهم بفعل تدخل المتصوفة، باعتبارهم مالكين للسلطة الرمزية والروحية داخل المجتمع.

إن نجاح المتصوفة في إطلاق سراح بعض السجناء، هو جزء من كراماتهم، وتتويج لانتصاراتهم في صراعهم مع السلطة السياسية. وحسب الرواية المناقبية، فإن انتصار المتصوفة وتحقيقهم لسراح بعض السجناء، تم عبر عدة آليات ناجعة، لم يكن للسلطة السياسية بُداً أمامها، سوى الإدعان وإطلاق سراح أولئك السجناء. و يعتبر الدعاء من أهم تلك الآليات. فقائد فاس الجياني، حبس خضارا يسمى دوناس بسجن المدينة، وأصيب القائد عقب ذلك بوجع عجز الأطباء عن علاجه، ووصل الخبر إلى أبي يعزى الذي بعث بخطاب إلى القائد آمرا بأن "هذا الوجع لن تبرأ منه حتى تطلق دوناس الخضار، فخلى سبيله فبرئ من حينه"[464]. ويبلغ دعاء المتصوفة على أولي الأمر مداه كقوة رمزية، بتعرض هؤلاء أنفسهم للسجن. فقد سجن والي صنهاجة ابن بطان في عهد أبي الحسن المريني المتصوف أبا محمد الصنهاجي أحد عشر يوما، ثم سرحه، ودعا عليه أحد الصلحاء، فما أن مرت أيام يسيرة، حتى سجن أبو الحسن ابن بطان، ومكث بسجنه إحدى عشرة سنة[465]. لنلاحظ الدلالة الرمزية لانتقال مدة السجن بين المتصوف والوالي من إحدى عشر يوما إلى إحدى عشرة سنة!

ويحضر الحلم كذلك كإحدى الآليات لتحقيق كرامة المتصوف في إطلاق سراح المسجونين، والحلم هنا لا يقتصر على المتصوف، بل إن الطرف الآخر المعني بعملية تسريح السجناء، قد يحلم بما

461- نفسه، ص 672.

462- العبر، ج 7، ص 701.

463- البيان، قسم الموحدين، ص 346.

464- دعامة اليقين، م.س، ص 55.

465- أنس الفقير، ص ص 87 - 88.

يدعوه بشكل مرموز أو واضح إلى الإسراع بإطلاق سراحهم. ومن ذلك أن الرواية المناقبية تتحدث عن سجن قائد فاس عبد الله بن خيار الجياني للشيخ ابن حرزهم، فحلم القائد بأن "اذهب الآن إلى السجن فأطلق الفقيه أبا الحسن، وإياك أن يبيت فيه فتصيبنا من أجله مصيبة"[466].

وفي رواية مناقبية أخرى، أودع أكثر من سبعمائة سجين بتلمسان لما كان أبو يعقوب المريني محاصرا لها، وكان من بين السجناء، المتصوف أبو جمعة علي الجرائحي، وكان أن حلم بأنه قائم "على سانية دائرة وجميع أقداحها وقواديسها تصب في نقير في وسطها، فجاء ليشرب فاعترى الماء، فإذا فيه فرث ودم فأرسله واغترف، فإذا هو كذلك ثلاثا أو أكثر، ثم عدل إلى خصة الماء فجاء وشرب منها". لقد جرى تأويل الحلم في اتجاه أن "السانية الزمان، والنقير السلطان، وأنهم خارجون عن قريب من السجن"[467]. و تتحدث الرواية التاريخية عن اغتيال السلطان أبي يعقوب من لدن أحد عبيده، فتم تسريح من كان بالسجون.

وتذهب روايات مناقبية أخرى إلى أن تحقيق كرامة المتصوف داخل سجنه، كانت قمينة بإطلاق سراحه، ومن كانوا يشاركونه السجن. فلما سجن عامل أجوز (أكوز) المتصوف أبا إبراهيم الرجراجي في العصر المرابطي، مكث بسجنه ثلاثة أيام، وكان يأمر السجناء بالتوبة إلى الله، فكان أن استجابوا "فسقطت طائفة من جدار السجن فتقدمهم وخرج، فخرجوا في أثره ولم يرجع منهم أحد إلى السجن". وتسترسل الرواية في أنه كان في السجناء رجل حبس "في مال كثير من الخراج، فما طالبه العامل بشيء من ذلك ولا غيره ولا تعرض له أحد"[468]. ولعل من أهم الكرامات التي ترد عن المتصوفة بسجنهم، انحلال قيودهم رغم شدتها. فأبو عبد الله الأصم الذي سجنه تاشفين بن علي المرابطي بسجن فاس، كان إذا حان وقت الصلاة "يسقط كبله من رجليه، ويخرج من السجن، ولا يراه أحد إلى أن يصلي مع الناس جماعة، ثم يعود إلى السجن". وقد تخوف صهره من ذلك، فكان يعيد الكبل إلى رجليه قائلا: "ما تريد إلا أن نهلك بسببك"، وانتهى الأمر بتبرئة أبي عبد الله الأصم وتسريحه[469]. وفي رواية مماثلة، كان المتصوف أبو العباس أحمد من سجناء أبي يعقوب المريني حين حصاره لتلمسان، ولما "سمرت عليه القيود انحلت، فأعيدت فتكسرت، فأمر بسراحه، فامتنع"[470].

466- التشوف، م.س، ص 172.

467- البستان، ص 160، وانظر كذلك، نفح الطيب، ج 5، ص 243.

468- التشوف، م.س، ص 355.

469- التشوف، م.س، ص 155.

470- المناقب المرزوقية، ص179.

وتقدم الروايات المناقبية عدة نماذج عن تدخل المتصوفة لإطلاق سراح المسجونين، دون أن تتجرء السلطة السياسية على رد تدخلهم. فقد شكت امرأة لابن حرزهم سجن ابنها مع أقوام، وتخوفت من أن يضرب، وتدخل ابن حرزهم لدى قاضي البلد، ولما كان من الغد "أخرج ولدها ومن كان معه في السجن، وضرب كل واحد منهم، فلما جاءت النوبة إلى ولدها، أطلق بلا ضرب"[471]. وحققت كرامة للمتصوف أبي الربيع بن سليمان المبتغى نفسه. فلما سجن أحد أصحابه، وخاف "من الباغي عليه أن يضربه"، حسمت الكرامة الموقف بأن توفي الباغي بعد ثلاثة أيام من غير سبب[472]. كما تعرض المتصوف أبو عمران موسى بن إبراهيم للشتم من أحدهم بكلام، مما ورد فيه أنه "ما هو إلا يهودي"، وكان أن سجن ابن الشاتم في إحدى التهم، فاستغاث أبو الشاتم بأبي عمران الذي تدخل لدى الحاكم، فأطلق سراح ابنه[473].

وكانت السلطة المغربية الوسيطية واعية بثقل السلطة الرمزية للمتصوفة، فبادرت إلى تسريح من كان منهم بسجونها، وخاصة من كان يشهد لهم بالصيت والشهرة في علم الباطن. فأبو يعزى الذي حبس أياما بجامع الكتبية، سارعت السلطة الموحدية إلى إخلاء سبيله، دون أن تفصح المصادر عن أسباب سجنه، وإن كان من الصعب عزلها عن تخوفها من سلطته الرمزية وقوة استقطابه للناس. كما بادرت السلطة الموحدية بنفس السرعة إلى إطلاق سراح المتصوف ابن القطان، وهو الذي لم يذخر وسعا في إظهار "معاييب الموحدين" والجهر بأنهم فجار "بغوا في الأرض"[474].

إن مختلف الآليات التي وظفها الخطاب المناقبي من دعاء على أولي الأمر، وتهديدهم، والمكاشفة...، كلها أسست لسلطة "كاريزماتية" للمتصوف، لم تجعله في بعض الحالات في وضعية المنافس للسلطة السياسية أو المزاحم لها فحسب، بل جعلت هذه الأخيرة منصاعة له. ولعل المتصفح للخطاب المناقبي يلحظ أن الغلبة في المواجهة بين السلطة السياسية والمتصوفة، كانت تعود لهؤلاء. وتكرست سلطة المتصوف بإفصاح السلطة السياسية عن حاجتها الماسة "لبركته"، فالسلطان المريني عبد العزيز كان يتبرك بالولي عبد العزيز الصنهاجي الذي لم يكن "يرده في حاجة ولذلك عظم التوسل به إليه"[475].

471- ابن عيشون، الروض العطر الأنفاس بأخبار الصالحين من أهل فاس، تحقيق فاطمة الزهراء النظام، الرباط، 1997، ص 63.

472- المستفاد، الترجمة 74، ج 2، ص 167.

473- المستفاد، ج 2، ص 179.

474- رسالة روح القدس، ص ص 40 - 44.

475- أنس، ص 84.

وإذا كان بعض السجناء قد ظفروا بسراحهم بعد عفو السلطة عليهم، أو بفعل تدخل عناصر نافذة لصالحهم، أو بفعل "كرامات" المتصوفة، فإن بعضهم الآخر، نالوا سراحهم بعد تقديم فدية مقابله. فقد قدم قاضي الجماعة على عهد المامون الموحدي ستة آلاف دينار للحصول على سراحه[476]. وفي خضم الصراع على الحكم في فترة ضعف الموحدين، قدم بعض السجناء عشرة ألف دينار لعرب المعقل مقابل تسريحهم، وتمكينهم من الوصول إلى سجلماسة فرارا من ملاحقة الخليفة السعيد لهم[477]. وناول المرتضى بني مرين قدرا من المال لتسريح الوالي عبد العزيز بن عطوش[478]. ولما تملص الخليفة الموحدي من تقديم مقابل لبني مرين لتسريح القائد ابن زجوا، دفعت أسرته نصيبا منه، وأبقت حفيد ابن زجوا رهينة لدى بني مرين، وبعد خروج القائد من السجن، تدبر الأمر، وقدم باقي الفدية لإطلاق سراح حفيده[479].

2- الموت بالسجن

ظل بعض السجناء على وضعيتهم إلى أن وافتهم المنية بالسجن. ومن أشهر هؤلاء، اعتماد الروميكية وزوجها المعتمد بن عباد بوفاتهما بسجن أغمات المرابطية. وقبع البعض الآخر مكبلا بسجنه إلى أن وافته المنية، مثل أبي عثمان سعيد الذي رفض تقلد منصب القضاء على عهد أبي الحسن المريني، فجعل الكبل على ساقيه، و" زاد في الامتناع ، ولم يزل عليه حتى مات"[480]. وتلوذ المصادر بالصمت عن الأسباب التي أفضت إلى هلاك بعض السجناء، بأن اكتفت بخبر موتهم بالسجن. فابن معاذ سجنه عبد المومن الموحدي "بدار ابن عروس حتى مات"[481]، ومحمد علي بن محلي سجنه يعقوب المريني "فهلك في محبسه"[482].

بينما تفصح المصادر عن وفاة بعض السجناء قتلا، ولكن دون أن تكشف عن طريقة قتلهم، وهذا حال الكاتب أبي جعفر ابن عطية وأخيه اللذين حملا من سجنهما إلى جبل درن وقتلا سنة 553هـ[483]. وتعددت مثل هذه الحالات في العصر المريني، فالأمير عبد الرحمن بن أبي الحسن

476- البيان، ص 289.

477- نفسه، ص364.

478- نفسه، ص 441.

479- نفسه، ص412.

480- درة الحجال، ج3، ص 302.

481- أخبار المهدي، ص 84.

482- العبر، ج 7، ص 439.

483- البيان، قسم الموحدين، ص 58.

قتل بسجنه بوجدة[484]، وعلى عهد أبي عنان، مات الكاتب حمزة بن شعيب مقتولا بسجنه سنة 752هـ[485]. كما اعتقل منصور بن أبي مالك في العهد ذاته، وقتل بمحبسه[486]. وخلال فترة ما بعد أبي عنان التي اتسمت بضعف السلطة، أودع زروق بن توقريطت مقيدا بسجن أبي العباس "وقتل بعد ذلك في محبسه"[487].

وإذا كانت نهاية هؤلاء السجناء قد تحددت بوفاتهم الطبيعية بالسجن، أو بقتلهم به، دون أن نعلم بوسيلة قتلهم، فإن بعضهم الآخر، لم يسلم من التشنيع بعد مقتله بسجنه. وهذا حال علي يصليتن، أحد أقرباء المهدي بن تومرت الذي سجنه عبد المومن وقتله بالسجن، ثم أمر بأن يصلب بباب مراكش[488]، إمعانا في تقديم التحذير والعبرة لخصوم السلطة الموحدية.

3- القتل بالسجن مع تحديد الوسيلة

كثيرا ما يقترن ذكر نهاية السجناء قتلا بإحدى الوسائل التي اعتمدتها السلطة القائمة لتصفية من كانت تعتبرهم خارجين عنها. إن القتل داخل السجن هو أحد مظاهر "العنف السياسي" الذي يؤشر على أن الصراع حول السلطة لم يكن يحسم بالمغرب الوسيط إلا عبر "الغلبة والقهر والاستطالة"، وهي كلها من المفاهيم الخلدونية الموظفة في المواجهات الدموية التي كانت تجمع المتصارعين حول الحكم بالمغرب الوسيط. ويمكن استعراض الوسائل المعتمدة في التخلص من سجناء "الفعل السياسي" عصرئد في ما يلي:

أ – التسميم

قد يكون القتل سُمًّا من أسهل الوسائل للمسمِّم للتخلص من عدوه، وللمسمَّم إذا ما سارع السم في فعل مفعوله عليه، ولم يتركه عرضة لتعذيب سجانيه. ومن سجناء المغرب الوسيط الذين قضوا سما في العصر المرابطي، ابن الأسود. فقد ألب علي بن يوسف على سجن ابن العريف، ورغم أن الأمير المرابطي سرحه وأكرمه، فإن القاضي – حسب إحدى الروايات – دس السم لابن العريف في البادنجان

484 - العبر، ج 7، ص 540.
485- نثير فرائد الجمان، ص 266.
486- العبر، ج 7، ص 581.
487- نفسه، ص 744.
488- الاستقصا، ج 2، ص 122.

الذي كان يمثل أكلته المفضلة، فمات من جراء ذلك. ولما أخبر الأمير بالأمر، قال: "لأعذبنه... فبعثه إلى السوس الأقصى، وأمر أن يسقى سما هنالك"، فمات منه[489].

ويبقى تسميم الوزير عبد السلام الكومي في العصر الموحدي، أحسن نموذج عن استخدام هذه الوسيلة للتخلص من سجناء "الفعل السياسي" بالمغرب الوسيط. وربما تكون رواية صاحب المن بالإمامة أوفى رواية عن تسميم هذا الوزير. فقد أمر عبد المومن بسجنه، وأوصى السجان بالتحايل عليه، ريثما يقتله سما. و صنع السجان فعلا "ثردة في فروج جعل فيها سما، ورغب لعبد السلام أن يأكلها وخدعه بأن قال له: قد وصل الأمر بسراحك ورغبتي منك أن تجازيني على حسن تلطفي بك، فقدم له الطعام والثردة فأكلها، وتشعر في الحين بالسم فيها، فرمى باللقمة التي كانت في يده في وجه السجان، وقال: خذ ثردتك أهلكك الله ! ومات من ليلته"[490].

ونقل ابن صاحب الصلاة رواية عن أحد شيوخ كومية، تفيد أن الوزير عبد السلام عانى الكثير في السجن جراء الغذاء المقدم إليه قبل تسميمه. فقد كان المكلف بعجن الخبز يجعل له فيه مقدارا من المحمودة، فيصيبه الإسهال كل يوم، فانسهل عظم الوزير "حتى لم يبق فيه إلا عيناه"[491]. بينما تذهب رواية صاحب الاستقصا إلى أن تسميم عبد السلام الكومي، تم في جرعة لبن، هلك فيها من ليلته[492]. وأما رواية ابن الأبار، فتتحدث عن أمر عبد المومن بخنق الوزير الكومي، وليس بتسميمه[493].

ويمكن أن نشير إلى حالة تسميم أخرى لسجين في العصر الموحدي، ويتعلق الأمر بإسماعيل بن قيطون الذي سجنه القائد ابن زجوا، و"قيل بل مات مسموما".

ب- القتل ضربا

يستفاد من النصوص أن ضرب السجين كان يتم بالعصي أو بالسياط. ولعل أحسن حالة جرى استخدام الضرب بالعصي فيها، ونتج عنها موت السجين، تلك التي ترتبط بعامر بن محمد الهنتاتي

489- التشوف، ص 120.

490- تاريخ المن بالإمامة، م.س، ص 118.

491- نفسه ونفس الصفحة، وورد في كتاب حديقة الأزهار للوزير الغساني أن السقمونيا شجر صغير ذات أغصان تعلو من الأرض تعرف بالمحمودة وتضر بالمعدة والأمعاء. أنظر مادة سقمونيا، ص 282.

492- الاستقصا، ج 2، ص 141.

493- الحلة السيراء، ج 2، ص 237.

التي سبقت الإشارة إلى خطورة ثورته على الحكم المريني، وتحالفه مع السلطان العبداودي أبي حمو. فبعد أن حمل على جمل وأفرغ عليه الرث، وانصرم عيد الفطر، ذكر بتهمه، وأمر السلطان عبد العزيز بأن يمتحن "ولم يزل يجلد حتى انتثر لحمه وضرب بالعصا حتى ورمت أعضاؤه وهلك". ولقي المصير ذاته محمد بن الكناني أحد المتورطين في ثورة عامر[494]. ويصعب تحديد المادة التي صنعت منها العصي المستخدمة في التعذيب، أكانت من الخشب أو من الحديد، أو تحمل المسامير.

وكان الضرب بالسياط من الوسائل المفضية إلى وفاة بعض سجناء "الفعل السياسي" بالمغرب الوسيط. ففي مرحلة ما بعد أبي عنان، سجنت السلطة المرينية محمد بن أبي عمرو، وكان من جملة خواص السلطان وندمائه، وأصبح كاتبا لعلامة السلطان على المراسيم السلطانية، لكنه تورط في صراعات البلاط ودسائسه "حتى غص به أهل الدولة"، وقبض عليه السلطان أبو العباس وأودعه السجن"، ثم امتحنه بعد أيام إلى أن هلك ضربا بالسياط"[495]، وقدمت جثته إلى أهله، وبينما هم يقومون بمراسيم دفنه، أمر السلطان بأن "يسحب في نواحي البلد إبلاغا في التنكيل، فحمل من نعشه، وقد ربط حبل من رجله وسحب في سائر أنحاء المدينة، ثم ألقي على بعض الكثبان من أطرافها"[496]. ولاشك في أن رسالة السلطة المرينية كانت واضحة من خلال هذه العملية، وقد أفصح ابن خلدون عن تلك الرسالة لما كتب أن مقتل ابن أبي عمرو "أصبح مثلا في الآخرين"[497]، فالهدف من حصول العقاب ضمن طقوس "احتفالية"، قد لا يكون غائبا عن حسابات من أصروا عليه.

وكانت مسألة الضرب بالسياط مما اهتم به الفقهاء، فلابن حنبل رأي في حدود استعمال السياط بالاستناد على قول الرسول صلى الله عليه وسلم "لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله"[498]. ونعلم أن أحد الشيوخ على عهد المامون الموحدي، جلد ثمانين جلدة لكلام صدر منه بكون الخليفة ابن زنى، فأمر بكسر أسنانه برأس سيف، ثم قتل بالرماح[499]. ونال إبن سعادة شيخ العبيد على عهد الرشيد الموحدي "نحو ألف سوط على كلام قاله في جانبه"[500]. كما أن بعض الفقهاء أوصوا بوجوب أن يأخذ

494- العبر، ج 7، ص 678.

495- نفسه، ج 7، ص 752.

496- نفسه، ونفس الصفحة.

497- نفسه ونفس الصفحة.

498- المعيار، ج 2، ص 418.

499- الذيل، س 8، ق 1، ص 194.

500- البيان، ص 360.

كل عضو نصيبه من الحد، ولا يجوز أن يجمع في موضع واحد من الجسد[501]. وأوجب ابن عبدون في رسالته على العمال بمنع "أن يضرب أحد بالسوط... ولا يأمر بضرب سوط إلا السلطان وصاحب المدينة والقاضي والمحتسب والحاكم فقط، ومن فعل غير هذا، ينكر عليه ويوبخ ويؤدب[502]". كما حدد المواصفات التي يجب أن تكون عليها الأسواط المستعملة في الضرب، كأن لا تكون "طوالا جدا ولا رقاقا ولا محكمة الفتل"، وضبط الوضعية التي يجب أن يجلد فيها المتهم، إذ "لا يقم الجلاد على قدميه و ينزل السوط، فليس يفعل هذا إلا إذا أريد قتله"[503].

وتلخص دراسة حديثة الشروط الواجب مراعاتها في الجلد، استنادا إلى أهم الاجتهادات الفقهية في الموضوع، وتحددها فيما يلي:

- أن يجلد المعني بالأمر بسوط خفيف بين الشدة واللين.
- أن لا يجرد من ثيابه إلا ما كان منها ثخينا.
- أن لا يضرب في الحر الشديد والبرد الشديد.
- أن لا يجلد في المواضع المهلكة كالوجه والبطن.
- يمكن تقسيم الجلدات على خمسة أيام.
- أن يضرب قاعدا مع عدم المد والغل والقيد[504].

وكيفما كان الأمر، فإن إجماع الفقهاء ينصرف إلى ضرورة التشدد في إقامة الحدود ومراعاة المرونة في التعزيرات[505]. وظلت مسألة ضرب السجين موضع خلاف بين الفقهاء. فالإمام أصبغ من المالكية وابن حزم الظاهري، منعا ضرب السجين، بينما ذهب جمهور المالكية إلى جواز ضربه إلى أن يقر بذنبه ويعترف به. ولا شك في أن المسألة تستدعي استحضار مجموعة من الحيثيات المحيطة بالجريمة المقترفة. فتوافر الحجج الدامغة عن ارتكابها، ليس مثل عدم توافرها، والمجرم "المحترف" ليس كمن دفع إلى الجريمة، أو ارتكبها لأول مرة... كما أنها ترتبط بشخصية القاضي،

501- الأحكام السلطانية، م.س، ص 296.

502- رسالة، م.س، ص 20.

503- رسالة، م.س.

504- من تاريخ التعذيب، م.س، ص 47.

505- Nejmeddine Hentati, La prison, op, cit, p162.

إذ إن بعض القضاة في تاريخ بلاد المغرب اشتهروا بأوامرهم باستخدام الضرب في حق الجانحين، مثل القاضي الغبريني الذي عرف بأوامره لضرب رجال الدولة الجانحين، وتمزيق ثيابهم والتطويف بهم، وضربهم على قفاهم، قبل أن يقدموا للجلاد المكلف بضربهم بالسوط[506]. كما يبدو أن انتشار الضرب بالسوط لم يكن بعيدا عما كان يعتمل من "سادية " لدى البعض ممن مارسوه. ونستحضر في هذا الصدد حالة ابن عسقلاجة الصديق الحميم لعبد الله بن أبي مدين - أحد أهم رجالات المخزن المريني على عهد أبي يوسف و أبي يعقوب وأبي ثابت وأبي الربيع سليمان - الذي لم يخف طموحه في أن يصبح قائدا للشرطة مبررا ذلك بميله إلى "ضرب الظهور بالسياط". وقد جرى عمل القضاة ببلاد المغرب في "التعزير من ضرب القفا"، وتعرف هذه الطريقة عند المغاربة "بالزّزّ"[507].

ج - الطعن بالخناجر أو الرماح

استعملت هذه الوسيلة في التخلص من بعض سجناء "الفعل السياسي" بالدولة المرينية. ففي عهد أبي عنان، اعتقل عيسى بن الحسن وابنه لخروجهما عن سلطة بني مرين بالأندلس، واقتيدا إلى سبتة، ومنها إلى سجن فاس. وبالرغم من طلب العفو الذي تقدما به، أمر أبو عنان بقتل عيسى قصعا بالرماح، بينما "قطع ابنه أبو يحيى من خلاف وأبى من مداواة قطعه، فلم يزل يتشحط في دمه إلى أن هلك لثانية قطعه"[508]. وخلال الفترة الموالية لحكم أبي عنان، تم التنكيب بالوزير أبي بكر بن غازي، واعتقل بسجن فاس، ثم قتل طعنا بالخناجر بمحبسه[509]. وكان المآل ذاته من نصيب وزير آخر، هو يحيى بن ميمون بن أمصمود الذي أودعه السلطان عبد العزيز السجن، حيث "قتل قصعا بالرماح"[510].

ويحكي ابن خلدون عن "جلسة" تعذيب كان شاهد عيان عليها، استعملت فيها وسيلة القصع بالرماح. ذلك بأن السلطان أبا سالم أمر بإحضار الوزير الحسن بن عمر، وبحضور كبار الدولة، ذكره بفعله ووبخه عليه، علما بأن الوزير أنكره. وبدأت فصول التعذيب في مقام، قال ابن خلدون بأنه "تسيل

506- الدباغ أبو زيد، معالم الإيمان، المكتبة العتيقة، تونس، ط 2، 1993، ج 1، ص 222.

507- المعيار، ج 2، ص 508 ومازلنا نتداول الكلمة في الدارجة للدلالة على كل شيء يتحقق بالقوة، ورغم أنف الآخر، وتتداول كذلك كلمة "بالسيف" في نفس المعنى.

508- العبر، ج 7، ص 615.

509- نفسه، ص 713.

510- نفسه، ص 675.

فيه العيون رحمة وعبرة" ، ثم أمر السلطان بسحبه على وجهه، ونتفت لحيته، وضرب بالعصي، ثم أدخل إلى سجنه "وقتل لليال من اعتقاله قصعا بالرماح بساحة البلد"[511]. ويعبر ابن خلدون مرة أخرى عن الرسالة المستهدفة من هذه العملية، لما ذكر أن الوزير المقتول أصبح "مثلا في الآخرين"[512].

إن العنف الممارس هنا يسوغ مشروعيته – بالمفهوم الفيبري – بإرغام الآخرين على قبوله، وكأن السجين هو الذي بادر إلى الاعتداء، فاستحق عقابه الذي هو السجن.

د- الذبح وحز الرأس

تذهب دراسة معاصرة إلى أن قطع الرؤوس كان "التقنية الأكثر سيادة خلال العصر الوسيط[513]. ولجأ عبد المومن إلى هذه الوسيلة في التخلص من أخوي المهدي بن تومرت اللذين ثارا ، فحز رأسهما من أجسادهما بعدما ذاقا مرارة السجن[514]. وفي العصر المريني استخدم السلطان أبو عنان هذه الوسيلة . فبعد اعتقال السلطان العبدوادي أبي سعيد، في إطار الصراعات المرينية العبداودية المستمرة، أمر بذبحه بعد اليوم التاسع من اعتقاله[515]. وفي فترة ما بعد أبي عنان التي تميزت باستفحال الدسائس والصراعات بالبلاط المريني، ثمل أبو الفضل ابن السلطان أبي سالم يوما، وأمر قائد المرتزقة النصارى بالدولة بقتل أحد السجناء في سجنه من قصبة مراكش، وجاء إليه برأسه[516]. كما ذبح الحاجب أحمد القبائلي خلال حكم ابن سعيد عثمان الثاني، وهذا الحاجب من أسرة توارثت أمور الجباية والحساب بالدولة، وبلغ شأوا كبيرا في فترة حكم أبي سعيد، وكثرت الوشايات ضده، فسجنه مع ابنه عبد الرحمن، وصودرت أملاكهما، وفي اليوم الثالث من سجنهما، تم ذبحهما. والجدير بالإشارة إلى أن خبر هذا الحدث ورد في حاشية إضافية لابن خلدون في كتابه العبر تحت عنوان "الخبر عن القبائلي كافل ولد السلطان أبي العباس والقائم بالدول الثلاثة منهم إلى أن كانت نكبته في دولة الآخر منهم"[517]. ولقي وزير آخر المآل ذاته، وهو محمد بن عثمان الذي اعتقل أياما "تم قتل ذبيحا بمحبسه"[518].

511- العبر، ج 7، ص 643.
512- نفسه، ص 644.
513– نظام العقوبات، م.س.
514- رسائل ديوانية، م.س، ص 75.
515- العبر، ج 7، ص 599.
516- العبر، ج 7، ص 673.
517- ابن خلدون ومسألة التعذيب والقتل، م.س، ص ص 119 - 121.
518 - العبر، ج 7، ص 734.

وإذا كانت العمليات السابقة فردية، فثمة عملية استعمل فيها القتل الجماعي للسجناء. فقد قبض السلطان المريني أبو ثابت على ستين من عرب الخلط وسفيان وبني جابر والعاصم، وأودعهم سجن أنفا، ثم أمر بضرب أعناق عشرين منهم، وصلبهم على سور المدينة[519]. وقد اشتهرت بعض أبواب المدن المغربية الوسيطية بتعليق الرؤوس المقطعة عليها، مثل باب الشريعة بمراكش الذي علق عليه الرشيد الموحدي رأس عمر ابن وقاريط، بعد أن كان قد سجنه أياما بسجن مراكش، وبعد أن كان قد حمل من أزمور على "خرج جمل" وضعت فيه رؤوس مقطوعة للأشياخ العرب الذين قتلهم الرشيد[520]. ومن الأبواب الأخرى التي اشتهرت باعتبارها فضاء لتعليق الرؤوس المقطوعة، باب السلسلة وباب الشريعة بفاس، وباب الرب وباب الكحل بمراكش. ولاشك في تعدد الرسائل التي كان يرومها فعل تعليق الرؤوس المقطوعة على الأسوار والأبواب، كالعبرة والتخويف والترهيب. فلما شكا الناس المامون الموحدي مخلفات تعليق أربعة آلاف رأس من أهل الجبال على سور مراكش، خاصة وأنه تزامن مع فترة قيظ، كان جوابه: "إن هامات المحاربين هي إحراز لهم، وروائحها عطرة عند المحبين منتنة عند المبغضين"[521].

هـ - قطع اللسان

صادفنا - من خلال المصادر المطلع عليها - حالة وحيدة بالمغرب الوسيط عن استعمال هذا الأسلوب في حق السجناء، وتمت على عهد أبي عنان، الذي يبدو أنه قام بتجريب مختلف الوسائل للتخلص من الخارجين عن سلطته. ونعتقد أن مرحلة أبي عنان بكل متناقضاتها، شكلت خميرة "العنف السياسي" الذي طبع تاريخ الدولة المرينية إلى سقوطها. فقد سجن هذا السلطان كاتبه في الجباية حمزة بن شعيب وامتحنه، ثم "قطع لسانه وهلك في ذلك الامتحان"[522]. ولاشك في أن توظيف ابن خلدون مصطلح "الامتحان" لا يتعلق بمجرد "سوء معاملة"، لكنه "النكال الأشد قسوة" و"الخوف الدائم" المرافق "لأنواع الفظائع وألوان التعذيب"[523].

519- الاستقصا، ج 3، ص 94.

520- البيان، قسم الموحدين، ص 347.

521- نفسه، ص 291.

522- العبر، ج 7، ص 596.

523- ابن خلدون ومسألة التعذيب، م.س، ص 109.

إن التهمة التي أفضت إلى سجن حمزة بن شعيب وقطع لسانه، تتمثل في "ممالأة بني مرين في الإبابة عليه (أبو عنان) عن اللحاق بمراكش من سجلماسة"، وفي "حقد" السلطان عليه "ما كان من نزوع عمه أبي المجد إلى السلطان بأموال الجباية"، وفي سعاية أبي عبد الله محمد به "لما بينهما من المنافسة"[524]. وأما ابن الأحمر، فيكتفي بالإشارة إلى أن حمزة بن شعيب سجن "لأمر أبغضه الله وأحبه الشيطان"[525].

والظاهر أن اختيار وسيلة عنف بذاتها للتخلص من المغضوب عليهم من لدن السلطة، إنما رام اجتثاث المصدر الذي كان وراء الانتزاء، أو الخروج عن تلك السلطة. فقطع لسان حمزة بن شعيب قد يرمز في تصور من أمر به، إلى قطع المصدر الذي كان وراء الوشاية والتحريض على السلطة المرينية. وقد يكون فقأ عين المرأة التي لم تبلغ بأسماء بعض المتصوفة في العصر المرابطي، رسالة ممن كان وراء هذا الفعل، عن ضرورة تبليغه بكل المعطيات التي رصدوها عن الخارجين عن سلطته. وقد لجأ عبد المومن إلى بتر أعضاء أخرى من أجسام السجناء الثائرين على حكمه. ذلك بأنه جمع "السوقة" بمراكش وزودهم بمختلف الأسلحة من سكاكين وسيوف ورماح، و"أمرهم أن يعملوا زقاقا من إيمي ن تكمي حتى إلى السجن" وبإخراج أولئك الثائرين "عشرة من عشرة وكانوا يقتلونهم بخصائهم"[526].

إن عمليات التصفية الجسدية أو بتر عضو من أعضاء الجسم، واستباحته من لدن من نفذوها أو كانوا وراءها، وإضفاء طابع "الاحتفالية" عليها، قد لا تكتسي ذات الأهمية لديهم، مقارنة مع ما كانوا يرومونه من تلك العمليات، لبث الرعب عند كل من تسول له نفسه الخروج عنهم، و إبراز قوة السلطة، فكلما كانت طقوس الزجر مقرفة، وتداولتها الألسن، ازدادت هيبة السلطة.

و- القتل خنقا

وقفنا على حالات لاستعمال هذه الوسيلة في العصر المريني. فمنديل الكناني الذي كان على رأس حسبان الجباية خلال عهد ثلاثة سلاطين، قتل خنقا بمحبسه بأمر من أبي الحسن، وقيل جوعا، علما بأن العملية تمت يوم كان أبو الحسن وليا لعهد أبيه[527]. وكان أبو عنان – مرة أخرى – من السلاطين الذين استخدموا الخنق بالسجن للتخلص من الخارجين عن حكمه. فقد أمر باعتقال أخيه الأمير أبي الفضل

524- العبر، ج 7، ص 596.

525- ابن الأحمر، نثير فرائد الجمان، ص 264.

526- أخبار المهدي،م.س.

527- العبر، ج 7، ص 512.

بجبل السكسيوي سنة 755هـ، وبعد أن أشخص إليه، قتله "لليال من اعتقاله خنقا بمحبسه"[528].
ويبقى خنق لسان الدين ابن الخطيب أحسن نموذج عن استعمال هذه الوسيلة في "اغتيال سياسي"، جاء بعد "صفقة سياسية" بين السلطان المريني وسلطان بني الأحمر، وبإيعاز من القاضي البناهي وابن زمرك وسليمان بن داوود، وكل هؤلاء كان ابن الخطيب ولي نعمتهم يوما ما.

لاشك في أن أبا عنان لجأ إلى معظم الوسائل المستخدمة في تصفية سجناء "الفعل السياسي". ويبدو - كما لاحظ أحد الباحثين - أن عهد السلطان أبي مرين يحتاج إلى متابعة تاريخية خاصة[529]. فالرجل دشن "أول انقلاب" داخل الوسط المريني لما أزاح أباه من الحكم، هذا الذي كانت تسميه الخاصة بأبي الحسنات، وتلقبه العامة "بالسلطان الأكحل"، وظلت ذكراه عالقة بالذاكرة المغربية. وكان أبو عنان أول سلطان يتعرض للخنق، وبموته دخل المغرب في سلسلة خطيرة من الاغتيالات، كان أبطالها الوزراء والحجاب. وكان أول من حمل لقب الخلافة عند بني مرين بعد أبي الربيع سليمان، وجمع كل المتناقضات في أسلوب حكمه، بل أبدى سلوكا نفسيا متناقضا في اللحظات الأخيرة من سيطرته على الحكم، فقد طارد أباه مطاردة العدو لعدوه، ووظف مختلف الوسائل لملاحقته، ليبدي عند نهاية الصراع أسفه عن موقفه من أبيه!

إن الركون إلى مختلف الوسائل لتصفية سجناء "الفعل السياسي" بالمغرب الوسيط، والتي جرى التعبير عنها بالامتحان أو بالنكبة، يؤشر على أن عقوبة السجن في حق أولئك السجناء كانت جزاء أكثر منها زجرا، ولم يكن السجن يهدف إلى إثبات التهمة على السجين واعترافه بها[530]، ولكن إلى التخلص منه. فالسجن بذلك لم يعد مؤسسة لإعادة تقويم الجنوح، ولا مخرجا شرعيا لحكم قضائي، ولكنه وسيلة لإزاحة الخارجين عن السلطة من المشهد السياسي، بقتلهم، أو بتعويقهم. والملاحظ أن المدة الفاصلة بين إيداع المتهم بأفعال سياسية بالمغرب الوسيط، وقتلهم بسجونهم، كانت في الغالب قصيرة لا تتعدى بضع ليال. أما من نجا من التصفية الجسدية، فإن لم يحظ بالعفو، فإن مدة بقائه بالسجن، لم تكن تخضع لأي ضابط، وإنما تخضع لمزاج الحاكم ونوعية الظرفية السياسية السائدة. وفي الغالب أن أحد أمرين كانا يسارعان بمغادرته السجن، وهما موت من كان وراء سجنه، أو موت السجين.

528- نفسه، ص 611.

529- القبلي محمد، مراجعات حول المجتمع والثقافة، ص 92، هامش 30.

530- ابن خلدون ومسألة التعذيب، م.س، ص 112.

ويعتبر فوكو من أهم الفلاسفة الذين أرخوا لحضور العنف بمختلف تجلياته في الحضارة الغربية، وخص تاريخ السجن والعقاب بدراسة ممتعة، تمزج بين المقاربتين التاريخية والفلسفية. صحيح أنه انطلق في كل ذلك من خصوصيات المجتمع الرأسمالي، باعتباره مجتمع رقابة، حيث لم يكن السجن سوى فضاء ضمن فضاءات ومؤسسات أخرى، كالمعامل والثكنات والمدارس والجامعات، راقبت من خلالها السلطة تحركات الناس، إذ إن المجتمع الغربي ليس "مجتمع مشهد ولكنه مجتمع مراقبة"[531]. غير أنه رغم اختلاف البيئات والمجتمعات، فحينما لا يغذو السجن وسيلة لتعديل السلوك وتقليص الجنوح، تنحرف مقاصده التي وجد من أجلها إلى خدمة أغراض "غير بريئة"، تتغيأها السلطة، وهي إخضاع الأجساد. فسواء أكان العنف يمارس بالسجن باعتباره وسيلة رمزية، أم بالصلب والخنق والتسميم... باعتبارها وسائل مادية، فإن الهدف واحد، يكمن في ترويض الجسد وتطويعه، بل والتخلص منه، "فالجسد الطيع هو ذلك الذي يمكن أن يخضع و يستخدم"[532]. وبذلك يصبح السجن فضاء لتجسيد قوة السلطة، وميدانا آخر للبرهنة عن الأهمية الإجرائية لمعادلة، أطرت معظم أبحاث فوكو، وهي "سلطة القوة وقوة السلطة".

إن اللجوء إلى أي وسيلة عنف للتخلص من الجسد، و سحقه وتحويله إلى "مجرد هباء تذروه الرياح"، أو "جسد محطم إربا إربا" من لدن السلطة، لا يمثل النهاية المثالية فقط، ولكن النهاية الحقيقية للعقوبة[533]"، وإن للتركيز على عضو معين من الجسد في التعذيب، دلالات لم تكن خافية على من مارسوه، بحيث إن عقوبة جز الرأس – مثلا – قد لا تنفصل عن دلالة الرغبة في التخلص منه باعتباره مصدر "الفتنة"[534].

ز- "الانتحار" داخل السجن

لم نعثر ضمن المصادر المطلع عليها على استعمال للفظ "الانتحار"، لكن ثمة ما يفيد المعنى الذي يستعمل فيه عادة هذا اللفظ، من قبيل، "قتل النفس" و"ذبح نفسه". ويبقى الحديث عن "الانتحار" في المصادر والدراسات محتشما[535]، ربما لقلة المادة المصدرية المتوافرة عن هذا

531– Faucoult Michel, Naissance du prison, surveiller et punir, Gallimard, 1975, p 218.
532– Ibid, p 133.
533– Ibid, p 62.

534– نظام العقوبات، م.س.

535- ثمة بعض المحاولات لطرق هذا الموضوع المسكوت عنه، مثل:

الموضوع، ولحساسيته. ومن حالات "الانتحار" القليلة التي يمكن الإشارة إليها، والتي تغطي المجال المدروس، لجوء محمد بن الخير، أحد الموالين للأمويين بالمغرب في صراعهم ضد الفاطميين إلى ذلك، بعدما أيقن بإحاطة العدو به، فمال "إلى ناحية فذبح نفسه بسيفه"[536]. بينما حاول محمد بن عيسى أحد المشرفين بالدولة الموحدية الانتحار بعد استصفاء ما كان عنده، فنكب به وعذب "بأنواع العذاب...حتى ضرب نفسه بسكين كان في يده، فلم يمت من ذلك، ثم عذب وضرب حتى مات."[537] و يتحدث ابن مرزوق عن أحد العمال الظلمة، سرعان ما طولب، وخوفا من العذاب "استعجل الموت فضرب تحت خاصرته بموسى فخرجت أمعاؤه ولم يزل كذلك حتى مات"[538].

وأما عمن "انتحر" بالسجن، فيمكن الإشارة إلى أحد "الجبابرة" كان في "أشد صولته" وذكره ابن قنفد في سياق حديثه عن الطائفة الحاحية المنسوبة لأبي زكرياء يحي. ذلك بأن هذا "الظالم" انتهى بأن "سجن وقتل نفسه، والعياذ بالله، في السجن بالخنق"[539]. ونعلم كذلك أن أحد المغراويين قبض عليه سنة 752هـ، "فاستعجل المنية وتحامل على نفسه فذبح نفسه"[540]. كما يورد ابن خلدون حالة سجين انتحر، ويتعلق الأمر بالجوهري المكلف بأعمال الجباية، امتحن وعذب سنة 689هـ "وأصبح في بعض أيامه ميتا بمحبسه، ويقال خنق نفسه"[541].

إن الحالات التي أوردها ابن خلدون عن تعذيب سجناء "الفعل السياسي"، كثيرا ما لقي ضحاياه الموت أثناء استنطاقهم، أو بعد ذلك بقليل. "وإذا لم يلفظ الضحية أنفاسه بين يدي جلاديه، يقال إنه قتل نفسه، ويسمح بتداول الخبر وإذاعته في الناس"[542]. ودون استحضار موقف الشرع من الانتحار، أوالخوض في التفسيرات النفسية أو الاجتماعية التي تقدم عن دوافعه، فإن السجين المنتحر يروم من خلال

-جواد (م) المنتحرون في الجاهلية والإسلام، الهلال، عدد 1934 XLII، ص ص 475 - 479.
- Denaro (R), «il suicido nell' Islam medievale : un' ipotesi di lettura della sunna, rivista degli studi orientali, LXX, 1-2, 1996, pp 23-45.

536- كتاب مفاخر البربر لمجهول، ضمن ثلاثة نصوص عربية عن البربر، م.س، ص 132.

537- ابن عذاري ،البيان ، ص ، 135.

538- المناقب المرزوقية، م.س، ص 229.

539- أنس، ص 66.

540- العبر، ج 7، ص 251.

541 - تاريخ العبر، تحقيق خليل شحادة ومراجعة سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، 1981، ج 6، ص 390.

542- ابن خلدون ومسألة التعذيب والقتل، ص 114.

فعله، التخلص من وضعيته والإنتقام منها، وإثارة انتباه من كان وراء سجنه، أو من ساهم في تعذيبه، إلى أنه رفض وضعيته بالتعبير بانتحاره. لقد اعتبرت إحدى الدراسات "التفكير في الموت هو في حد ذاته تفكير في الحرية"، وأن "الانتحار صيغة من صيغ العنف نحو الذات والآخر" [543]. ويبرز الانتحار كوسيلة أخيرة من جانب المنتحر، للتعبير عن فشل الذات وانزعاجها لعدم انتباه الآخرين إلى الأوضاع الكارثية التي يمر منها، فينتهي الأمر بفقدان تلك الذات لصوابها[544].

قد تختلف الوسائل المعتمدة في ممارسة التعذيب على سجين "الفعل السياسي"، لكنها عندما تتحول إلى "طقس سياسي"، فربما لا يقع الاهتمام بتلك الوسائل في حد ذاتها لدى من أمر بها، أو نفذها، بقدر ما يهم ما حققته تلك الوسائل من تجسيد لقوة السلطة التي كانت وراء فعل السجن، وهيبتها.

4- الفرار من السجن

استفاض صاحب البيان في "قصة" فرار ابن وانودين من سجن أزمور في العصر الموحدي. فقد كان أبو محمد ابن وانودين من الذين ساعدوا الخليفة السعيد على الظفر بالحكم. غير أن الخليفة الموحدي توجس منه "وامتحنه بأعظم محنته"[545]، ونفاه إلى أزمور، وسجنه بها دون أن يعلم "أحد من الوزراء والكبراء السبب في اعتقاله". وكان ابن ماكسن مشرفا على سجنه في "دويرة" يقوم عشرة من رجاله على حراستها ليل نهار، و"يتسمعون من أخباره، وكان عليه كبل ثقيل لا يقدر أن يتحرك من أجله لثقله". وفكر ابن وانودين في الفرار من السجن بأن قدم رشوة لأحد الحراس، يدعى "ابن المعلمة" و"أفاض عليه وعليهم الإنعام والإحسان حتى تمكن منهم غاية الإمكان". وأشاع الحارس صاحب ابن وانودين خبر وصول مبعوث للخليفة الموحدي، يدعى أبا الحسن يعلو إلى أزمور لإطلاق سراح ابن وانودين، وأشار على أحد المتعاونين خارج السجن بعد أن أرشاه ابن وانودين بخمسين دينارا، بأن يسهل فراره من السجن، وينتظره على أحد الأودية، ويقتني له "جلابية" يختفي بها ابن وانودين. وبعد أن اقتنع الحراس بخبر قرب إطلاق سراح ابن وانودين، انشغلوا "طول يومهم بالأكل والشرب واللهو والطرب إلى الليل". ومن حسن حظ ابن وانودين أن تلك الليلة كانت حالكة، ومفتاح البيت الذي سجن به كان بيد ابن المعلمة، ولما نفذ زيت الإنارة، اقترح ابن المعلمة على باقي الحراس أن يأتي لهم بها، واستغل الفرصة لفتح بيت ابن وانودين الذي غادره مسرعا، خاصة وأن أكثر الحراس

543- Moron(P), Le suicide, édition Que sais-je? , PUF, 5 édition, 1993, p 7 et p 73.
544- Ibid. p 72.

545- البيان، قسم الموحدين، ص 368.

كانوا رقودا. وتمكن الفار من الوصول إلى ضفة الوادي، حيث مكنه أحد المتعاونين الذي سبق إرشاؤه من الوصول إلى دواوير سفيان، التي كان قائدها "كانون" يُكِنُّ وداً وصحبة قديمة لابن وانودين، وأكرمه وقدم له "مائة وخمسين من الفرسان" ساعدوه على الوصول إلى معقله بجبال هنتاتة. ولما علم الخليفة الموحدي بخبر فرار ابن وانودين، أمر أحد قواده أبا الحسن يعلو بالتوجه إلى أزمور، وضرب رقاب الحراس الذين كانوا مكلفين بالحراسة، وعلقت رؤوسهم على سور المدينة، بينما أمر بإطلاق سراح ابن عطوش وابن مزاحم، وكلاهما كانا سجينين مع ابن وانودين، بل إن السعيد الموحدي استوزر ابن عطوش. ولعل الخليفة كان على بينة من سطوة ابن وانودين بين أهله بجبال هنتاتة، فبعث إليه عشرة من كبار الموحدين يبلغونه عفوه عليه، فقبله ابن وانودين، على أن يستقر مع أولاده وعياله بتيفنوت بجبال هنتاتة، وبقي كذلك إلى أن توفي بها[546].

وتتحدث المصادر عن حالة فرار أخرى من السجن في العصر الموحدي، استخدم بطلها "رشوة" من نوع آخر. ففي عهد المنصور أخرج علي بن حيون الكومي مصفدا في الحديد "وعليه رقباء يحرسونه في الليل والنهار"، فلما كان بمكان يعرف "بتواقطين"، تحيل على رقبائه وسقاهم الخمر وأسكرهم وكسر حديده وفر على فرس، ولما وصل خبر فراره إلى المنصور "أمر بضرب الرقباء الذين كانوا يحرسونه وسجن من اتهم"[547]. وللتذكير، فإن الدعوة الموحدية لإسقاط نظام المرابطين قامت على أساس اتهامهم بمعاقرة الخمور، وحدث هذا الفرار في عهد المنصور الذي لم يدخر وسعا لمنع انتشار الرُّبّ بالإمبراطورية الموحدية، فأحرى انتشار الخمور.

إن فرار ابن وانودين باستخدام "ورقة" الرشوة، يدعو إلى مراقبة هذه الظاهرة التي يبدو أنها لم تكن غريبة عن سجون الإمبراطوية الموحدية. فالمصادر تتحدث عن ثائر يدعى "الجزيري" في عهد المنصور، انتقل من المغرب إلى الأندلس، وأرهق عيون الموحدين، حتى إن العامة أصبحت تتحدث عن تحوله في صورة الحيوانات، كالحمير والكلاب والسنانير، وكان الناس "متى رأوا سنورا منكرا في منازلهم لم يشكوا أنه الجزيري طالبا للاختفاء والفرار"[548]. وبعد جهود مضنية في البحث عن الجزيري، عثر عليه بمالقة، وسجن مع بعض أتباعه، لكن القاضي المعروف بالواني "أطلقه برشوة"، فأمر الخليفة المنصور بضرب القاضي" بالسياط على عدد الدنانير" التي توصل بها[549].

546 - تراجع رواية فرار ابن وانودين في البيان، قسم الموحدين، ص ص 368 - 370.

547- البيان، قسم الموحدين، ص 157.

548– نفسه، ص 208.

549– نفسه ، ص 208.

وتبقى الإشارة إلى أن الحكم بالمغرب الوسيط فضل أحيانا عقاب المتنزين عليه بنفيهم. قد لا يبلغ النفي مستوى ألم السجن، بما أن المنفي لا يفقد حريته تماما، لكن حدة الغربة قد تجعله يعيش داخل سجن مفتوح. وتقدم المصادر عدة حالات للنفي بالمغرب الوسيط. ففي العصر المرابطي، نفى يوسف بن تاشفين أمير غرناطة عبد الله وأخاه تميم أمير مالقة إلى أغمات. وفي العصر الموحدي نفى عبد المومن بني أمغار إلى فاس، وقبل أن يتخلص هذا الخليفة من أخوي المهدي، نفاهما إلى فاس. وعرف المغرب الوسيط عدة حالات لنفي المتصوفة إلى مراكش، كأبي حفص المشنزائي من دكالة، وأبي عبد الملك مروان اللمثوني وأبي محمد يسكر الجراوي من فاس، وأبي إسحاق إبراهيم الصنهاجي من أزمور، ونفي أبو القاسم الرندي المتوفى سنة 561ه من مراكش إلى مكناسة، وعبد الجليل بن ويحلان من أغمات إلى ايجليز. بينما فرضت "إقامة إجبارية "على متصوفة آخرين، كعيسى القزولي.

إن معظم الإحالات في موضوع وسائل تعذيب السجناء وقتلهم، وقع الاستناد فيها على كتاب العبر لابن خلدون. ولا غرابة في ذلك من رجل عانى مرارة السجن، وخبر وسائل التعذيب لأنه امتحن بدوره، وكان على دراية بخفايا الدسائس التي كانت تحاك بالبلاط، بل وساهم في الصراعات التي دارت به، وحضر إحدى أقسى "جلسات" التعذيب في العصر المريني، ونقصد بذلك "جلسة" تعذيب الوزير الحسن بن عمر. لهذا كله، دقق في نوعية الوسيلة التي استعملت في التخلص من سجناء "الفعل السياسي"، وذلك بالرغم من وضعيته "الأرستقراطية". فهو بذلك عبر عن آلام غيره بحساسية كبيرة. وقد يلاحظ المتتبع لإشاراته عن التعذيب أنه لم يدنها أحيانا، أو أنه وقف منها موقفا "باردا"، كما مع الاغتيال السياسي لصديقه ابن الخطيب، حيث نقل بالنيابة عن الناس تعجبهم "من هذه الشنعاء"[550]. إنها من الحالات النادرة التي يكشف فيها عن ردود فعل المجتمع ازاء مظهر من مظاهر العنف، وهذا جانب لا شك يحتاج إلى متابعة، فكيف كان يتلقى الناس ممارسات العنف، وكيف كانوا يتمثلونه؟ إن بشاعة ما آل إليه مصير ابن الخطيب، وهو الذي شغل الناس، كان من وراء تسجيل ردود فعلهم تجاه هذا الحدث. ولا غرو في أن أفعال القتل والتصفية، أصبحت متداولة وكثيرة بالمغرب زمن ابن خلدون، ما جعل الحديث عنها عاديا وغير مثير. وبالرغم من كل ذلك، وجب التأكيد على أن ابن خلدون كان "يرفض قطعا وبصوت عال كل ما يمكن أن يعتبره منكرا، وأقصد بذلك التعذيب والقتل"[551].

550- العبر، ج 7، ص 709.

551 - ابن خلدون ومسألة التعذيب، ص 108.

ويمكن أن نحمل السؤال ذاته إلى فضاء آخر معاصر للمغرب الوسيط، لنقف عند مواقف المؤرخين من مسألة التعذيب. فهذا ابن إياس يشير إلى وسائل للتعذيب بمصر المملوكية، لم تسجلها المصادر عن المغرب الوسيط، مثل عصر السجين عصرا بقطع معدنية، وكلابات حديدية تفضي إلى تكسير عظامه ومقتله...(552) وسواء أكان المؤرخ قد استعرض حالات التعذيب تلميحا أم تصريحا، معلنا أم مضمرا، فإن مقاصد التذكير والتنبيه والاعتبار، لم تغب بمعظم المصادر التاريخية. وقد يكون السخاوي من أهم المؤرخين الذين ألفوا في مقاصد التأريخ، بما فيه التأريخ للتعذيب. نقرأ في كتابه "الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ" الذي لا يخلو عنوانه من دلالة: "إن ذكرت سيرة حازم ووصفت عاقبة حاله، أفادت حسن التدبير واستعمال الحزم أو سيرة مفرط ووصفت عاقبته، أفادت الخوف من التفريط، فيتأدب المتسلط ويعتبر المتذكر"(553). وبعد أن نبه على ضرورة معرفة المؤرخ بمنازل الناس ومراتبهم، لا يرى حرجا في إيراد الأخبار المتعلقة "بالضرب والسجن والإهانة وغيرها" لإنكارها، وحتى لا يلجأ إليها "من كان يروم فعل" مثلها، ويجعل منها "حجة يحتج بها"(554). وأما كتب الآداب السلطانية، فإنها عادة ما توظف مفهوم "الضرورة" لتبرير العنف الذي يمارسه الحكم للحفاظ على توازناته، مما يثير إشكالية المقاصد من العنف ، وحدود العنف المشروع والعنف غير المشروع.

إن محدودية وسائل التعذيب في تاريخ المغرب الوسيط، مقارنة مع فضاءات أخرى، قد يكون مرتبطا – حسب أحد الباحثين – "بطبيعة المجتمع المغربي القبلية، أو ربما لطريقة تقبل المغاربة للإسلام الذي تحكمت فيه نزعة أخلاقية زهدية"(555). الظاهر أن هذا التفسير قد يكون منسجما مع مرحلة ما قبل الموحدين. ففي العصر الموحدي، أصبح التمايز مؤسسا بالمجتمع على العقيدة، بما ينجر عن صراعاتها من سفك للدماء، ما دفع باحثا معاصرا إلى الحديث، عما لا مناص عنه "الميز الفاشي" و"التضييق المتعصب على الضمائر"(556). كما أنه داخل العصر المريني، يمكن اعتبار عهد أبي عنان متميزا بتنوع أساليب التعذيب التي مورست في حق الخارجين عن سلطته، وبحدتها، وبكثرة الدماء

552- راجع محمد ابن أحمد ابن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، مطابع الشعب، القاهرة 1960. ولعل من أكثر التعابير الغالبة على هذا الكتاب الضخم: "تقبض" و "حبس" و "وضع في الحديد".

553– السخاوي شمس الدين، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، دار الكتاب العربي، بيروت، 1403هـ/1983م، ص 21.

554- نفسه، ص 70.

555- الموحدون وأزمات المجتمع، م.س، ص 84.

556- القبلي، من مضمرات التشوف، م.س، ص 73.

التي سالت من جرائها. ويمكن أن نتساءل عن حدود العلاقة بين شيوع مختلف وسائل العنف الشرسة، وبعض العهود التي أصبحت قضية الشرعية بها موضع تساؤل. فأبو عنان "اغتصب" الحكم من أبيه ووضع "حائلا" بينهما حسب تعبير الزركشي[557]، ولعل هذه المسألة كانت تؤرق أبا عنان، حتى إنه كان منشغلا كثيرا بما يقال عنه[558].

557- تاريخ الدولتين، م.س، ص 72.

558- البستان، م.س، ص 176.

خاتمــة

لا تعدو أن تكون هذه المحاولة للتأريخ للسجن والسجناء بالمغرب الوسيط، ملامسة لهذا الموضوع الشائك. فالكثير من جوانبه تبقى في حاجة إلى متابعة ومراقبة. وبما أنه لا وجود لأي موضوع مُنتهٍ ومقفل، بل المشتغل عليه هو الذي يضع نقطة نهايته، فإن مجموعة من الاستفهامات تستمر في طرح نفسها، وعدة آفاق تبقى مفتوحة لمزيد من النبش في تاريخ السجن والسجناء بالمغرب الوسيط. ولهذا فخاتمة الموضوع لن تكون استعراضا لنتائجه، وإنما بسطا لهذه الاستفهامات والآفاق.

غير خاف ما للرقم من أهمية حضارية وإجرائية في التعاطي مع أي ظاهرة. وعلى الرغم من ورود بعض المعطيات الرقمية عن عدد سجناء فاس وتطوان مع نهاية العصر الوسيط، فإننا نجهل الطاقة الإيوائية للسجون المغربية الوسيطية، وعدد السجناء الذين آوتهم. كما لا يمكننا معرفة أعداد سجناء "الحق العام" وأعداد سجناء "الفعل السياسي". ولا شك في وجود علاقة وثيقة بين عدد السجون والسجناء، والمجتمع والدولة. فقد تتخذ مؤشرا على مدى خضوع أفراد المجتمع للضوابط التي يسطرها ويتداولها، وعلى درجة الجنوح السائد، وآليات السلطة الحاكمة، وكيفية تصريف الصراع السياسي، والعلاقة بين الحاكمين والمحكومين... لكنه كثيرا ما جرى تضخيم الأعداد في كتب التاريخ. وقد جعل ابن خلدون ذلك من الأوهام و"المغالط" التي وقع فيها بعض المؤرخين السابقين له. فقد تصبح "مظنة الكذب ومطية الهذر". وبخصوص موضوع السجن والسجناء في التاريخ، نستحضر الأعداد التي توردها المصادر المعادية للأمويين، حتى إن عدد الجلادين لم يكن يكفي لإعدام المعارضين لهم على عهد الحجاج، وقد بلغ عدد المعدومين مائة وثلاثين ألف شخص، ومات بسجونه خمسون ألف رجل وثلاثون ألف امرأة! وإذا علمنا أن الحجاج حكم العراق مدة سبعة عشر سنة، وأن متوسط الأسرة – حسب المهتمين بالديموغرافيا التاريخية – بالمنطقة، كان خمسة أفراد، فيمكننا أن نتوصل مع باحث معاصر إلى أن عدد المناوئين للحجاج بالعراق بلغ مليونا وخمسين ألف، ما يجعلنا نتساءل كذلك "كم كان سكان العراق في حينه؟!"[559].

559– فرج ديب صالح، حول النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية، ضمن الماركسية والتراث العربي الإسلامي، دار الحداثة، ط 2، 1982، ص 236.

ومن اللافت أن الإشارات الرقمية عن أعداد السجناء ببعض السجون المغربية الوسيطية، أوردها الوزان. فالواقع أنه انفرد بإيراد معطيات رقمية عن جوانب أخرى من تاريخ المغرب، حتى إنه يمكن القول بأن أول عدد من سكان المغرب، يمكن افتراضه، يتأتى من خلال عدد الكوانين التي قدمها الوزان، دون أن نستبعد المشاكل التي تعترض العملية بالمجتمعات "ما قبل الإحصائية".

سبق للمرحوم بولقطيب أن أثار موضوع استخدام الأسرى بالدولة الموحدية[560]، ومن ذلك أن المنصور استخدم أسرى الأرك في بناء سور مدينة الرباط، وفي مسجد حسان. ونعلم أن السجناء بمصر المملوكية كانوا يشغلون في "الحفر والعمائر، ونحو ذلك من الأعمال الشاقة" تحت ضغوطات الأعوان. وبعد انتهاء عملهم، كانوا يردون "إلى السجن في حديدهم من غير أن يطعموا"[561].وتجب الإشارة إلى أن ابن عابدين، وهو من الحنفية، ذهب إلى أن السجن أقيم لإلحاق الضجر بالسجين، ومن ثم دعا إلى منعه من التعاطي لأي مهنة به[562]. و بالنسبة لسجناء المغرب الوسيط، فإننا – من خلال المادة المطلع عليها – نجهل هل كانت ثمة مجالات لاستخدام المحكوم عليهم بجنح "الحق العام"، أم لا؟. وأما سجناء "الفعل السياسي"، فيمكن الترجيح بأنهم لم يستخدموا في أي مجال خارج سجونهم، لأن الزج بهم فيها، لم يرم – في الغالب – تعديل جنحهم، وإنما زجرهم وتقليم أظافرهم، بل والتخلص منهم. فمعظم حالات "السجن السياسي" التي تم رصدها في تاريخ المغرب الوسيط، انتهت بوفاة أصحابها بوسيلة من الوسائل داخل السجون، ولاسيما في عهدي عبد المومن الموحدي وأبي عنان المريني. والواقع أن السجون ظلت تؤدي وظيفتها كفضاءات للعقاب والزجر، ولم تتحول إلى وظيفة الإصلاح إلا في مراحل تاريخية متأخرة. ففي أوربا – مثلا – لم يتم ذلك إلا بعد أن دعا البابا إلى إنشاء سجن انفرادي بروما للمنحرفين سنة 1705م. وكتب على باب السجن العبارة التالية: "لا يكفي إرهاب المجرمين بتهديدهم بالعقاب، بل يجب إصلاحهم بتحسين نظام السجن"[563].

من الملفات التي تحتاج إلى مزيد من المتابعة في موضوع السجن والسجناء بالمغرب الوسيط، ما يتعلق بتغذية السجناء وألبستهم، وسجن النساء[564]. كما أننا نجهل بعض المسارات التي تتخذها

560– نظام العقوبات والسجن بالمغرب الوسيط، م.س.

561- الخطط المقريزية، ج 2، م.س، ص 810.

562- Nejmeddine Hentati,La prison.op,cit,p154.

563– مؤسسة السجون، م.س، ص 60.

564– نظام العقوبات، م.س. ويشير ابن الخطيب إلى أن محمد بن عبد الرحمن لما انصرمت مدة حبسه، عمد إلى غسل ثيابه من "درن السجن"، الإحاطة، م، س، ج 2، ص 124. فهل هذا يفيد عدم وجود لباس خاص بالسجناء؟

الأحكام الصادرة في حق السجناء، مثل أشكال متابعتها، والتوكيل عن السجناء، وهوامش الطعن في الأحكام... ويصعب - على ضوء المادة المطلع عليها - إثارة بعض الجوانب من الحياة الخاصة للسجناء، كما هو بالنسبة لحل التناقضات الجنسية. ومن المعلوم أن سحنون دعا إلى أن يحرم الميسور الكاذب من زوجته إذا سجن "لأن المقصود بالسجن التضييق، ولا تضييق عليه مع تمكينه من لذته"[565]. بينما ذهبت اجتهادات أخرى إلى أن السجين "لا يمنع من دخول زوجته والخلوة بها متى توافرت الخلوة الشرعية، فإن لم يوجد المكان الخالي، فلا يمكن من ذلك"[566].

باستحضار عنصر المقارنة، تبدو وضعية السجون المغربية - على رداءتها - أحسن حالا من مثيلاتها بأوربا في العصر الوسيط. فبواسطة مصادر الأوقاف والإحسان، وتخصيص السلطة القائمة بعض المصادر للسجون، كما حصل مع يعقوب المنصور الموحدي، كان بالإمكان الحفاظ على الشروط الدنيا للحياة بتلك السجون. ويمكن توسيع دائرة المقارنة لتشمل باقي العناصر التي كانت تعيش على هامش المجتمع. فالظاهر أن وضعية العبيد والمجانين ببلاد المغرب كانت خلال العصر الوسيط أفضل حالا مما كانت عليه بأوربا. وقد لا يكون من المغالاة القول بصحة المعادلة التي تربط بين وضعية المجانين والسجناء بأي بلد، ومستواه الحضاري، كما أن أزمة السجن هي من أزمة المجتمع.

أصغينا لأصوات بعض سجناء المغرب الوسيط. غير أن كل هؤلاء السجناء يحسبون على فئة الخاصة، وهم من سجناء "الفعل السياسي". فالمعتمد بن عباد كان أميرا وشاعرا، وابن أبي حاتم كان قاضيا وأديبا، ولا حاجة إلى التذكير بتنوع المشارب العلمية لابن الخطيب وابن خلدون وابن أبي جعفر بن عطية، وكلهم تبؤوا مناصب سياسية بدولهم. بينما لم يصلنا - فيما نعلم - أي صوت لسجناء "الحق العام" بالمغرب الوسيط، وهؤلاء معظمهم يحسب على فئة العامة. لا ننكر أن مفهومي العامة والخاصة من المفاهيم المطاطة التي يصعب الإمساك بها، لصعوبة تحديد معايير متفق حولها، واختلاف الشحنة التي تتخذها، باختلاف الأجناس المصدرية ومقاصدها. لكن امتلاك ثلاثية السلطة والنفوذ والعلم، قد يكون الأكثر حسما في التمييز بين فئة العامة والخاصة بالمغرب الوسيط. ولعل من بين الأسئلة العالقة في موضوع السجن بالمغرب الوسيط، كيفية تعامل القبيلة المغربية مع سجن أحد أفرادها ، خاصة وأن القبيلة ظلت تشكل بنية أساسية بالمجتمع المغربي عصرئد ؟[567]، ثم كيف كان مغاربة العصر الوسيط يتمثلون العنف؟.

565- تبصرة، م.س، ص 226.

566- الوادعي سعيد بن مسفر، فقه السجن والسجناء، الطبعة الأولى، الرياض، 1425هـ/2004م، ص 24.

567- Nejmeddine Hentati,op,cit,p187.

يبدو من حالتي المعتمد بن عباد وابن أبي حاتم، أن السجون الجماعية كانت تأوي في الآن نفسه، السجناء من مختلف الفئات، ومن ذوي التهم المختلفة. وإذا ما جازت استعارة مصطلحات قاموس علم العقاب والجريمة، فإن تلك السجون لم تكن تميز بين "الجنايات والجنح والمخالفات". ولا شك في أن تحقيق العدالة من أهم المقاصد التي ترومها فلسفة العقاب، ولا يتأتى ذلك إلا إذا كان الجزاء من جنس التهمة. وإذا ما أصبح السجن في حالة تهم "الحق العام"، مجرد دين يجب أن يقضيه المتهم عن فعله لخروجه عن ضوابط المجتمع، وإذا ما أصبح سجن المتهم "بفعل سياسي"، مجرد وسيلة لإذلاله أو للتشفي والانتقام منه، فلربما يتم الابتعاد عن المقاصد السامية لوجود السجن، باعتباره فضاء لتعديل السلوك، ومناسبة لإعادة "التأهيل والاندماج" في المجتمع، بل إنه سيتحول إلى مجرد طاحونة لتفريخ الجنوح، مما قد يجعل جدوى العقاب محل تساؤل؟

البيبليوغرافيا

المصادر

- ابن أبي حاتم العاملي، جمع المقال في الاعتقال، مخطوط خاص.

- ابن أبي زرع الفاسي، الأنيس المطرب... الرباط، 1973.

- ابن الأحمر إسماعيل، بيوتات فاس الكبرى، الرباط، 1972 .

- ابن الأحمر إسماعيل، نثير فرائد الجمان، دراسة وتحقيق محمد رضوان الداية، بيروت، 1967.

- ابن الحاج النميري، فيض العباب... تحقيق محمد بن شقرون، الرباط، 1984. ابن خاقان الفتح، قلائد العقيان... مصورة عن طبعة باريس، د.ت.

- ابن الخطيب لسان الدين، الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق عنان محمد عبد الله، القاهرة، 1978-1973.

- ابن الخطيب لسان الدين، نفاضة الجراب، ج 3، تحقيق السعدية فاغية، 1989.

- ابن الزيات التادلي، التشوف إلى رجال التصوف، تحقيق أحمد التوفيق، الرباط، 1984.

- ابن العريف أبو العباس، مفتاح السعادة وتحقيق طريق السعادة، دراسة وتحقيق عصمت عبد اللطيف دندش، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993.

- ابن القاضي أحمد، جذوة الاقتباس... الرباط، 1979.

- ابن القطان أبو علي، نظم الجمان فيما سلف من أخبار الزمان، تحقيق محمود علي مكي، دار الغرب الإسلامي، 1990.

- ابن بلقين عبد الله، كتاب التبيان، تحقيق أمين الطيبي، الرباط، 1995.

- ابن تيجلات أبو عبد الله، إثمد العينين ونزهة الناظرين في مناقب الأخوين، تحقيق محمد رابطة الدين، رسالة مرقونة، كلية الآداب الرباط، 1986.

- ابن خلدون عبد الرحمن، كتاب العبر... دار الكتاب اللبناني، 1968.

- ابن خلدون يحيى، بغية الرواد... تحقيق عبد الحميد حاجيات، الجزائر، 1980.

- ابن خلكان أبو العباس، وفيات الأعيان، تحقيق إحسان عباس، المجلد 5، دار صادر، د.ت.

- ابن رضوان أبو القاسم، الشهب اللامعة في السياسة النافعة، تحقيق علي سامي النشار، دار الثقافة، البيضاء، 1984.

- ابن زهر أبو مروان، كتاب التيسير في المداواة و التدبير، تحقيق محمد بن عبد الله الروداني، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 1984.

- ابن سعيد المغربي، المغرب في حلى المغرب، القاهرة، 1955-1953.

- ابن سماك العاملي، الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، البيضاء ،1979.

- ابن صاحب الصلاة، تاريخ المن بالإمامة... تحقيق عبد الهادي التازي، دار الغرب الإسلامي،1987.

- ابن عباد الرندي، الرسائل الكبرى، طبعة حجرية، فاس، 1320هـ.

- ابن عبد الحكم عبد الرحمن، فتوح افريقية والأندلس، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1987.

- ابن عبدون محمد، رسالة ابن عبدون في القضاء والحسبة، تحقيق ليفي بروفنسال، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، 1955.

- ابن عذارى المراكشي، البيان المغرب، تحقيق جماعة من الأساتذة، البيضاء، 1985.

- ابن عربي محيي الدين، رسالة روح القدس، نشر آسين بلاثيوس، مدريد غرناطة، 1939.

- ابن فرحون برهان الدين، تبصرة الحكام في أصول الأقضية والأحكام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1301هـ.

- ابن مرزوق التلمساني، المناقب المرزوقية، تحقيق ودراسة سلوى الزاهري، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، 2008.

- ابن مريم التلمساني، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، الجزائر، 1986.

- ابن منظور الافريقي، لسان العرب، دار صادر، بيروت، د.ت.

- ابن هلال السجلماسي، الدر النثير على أجوبة أبي الحسن الصغير، طبعة حجرية، فاس، 1319هـ.

- الأزموري عبد العظيم، كتاب الأخبار في كرامات الشرفاء بني أمغار، مخطوط الخزانة العامة بالرباط، رقم د3549.

- البادسي عبد الحق، المقصد الشريف... تحقيق سعيد أحمد اعراب، الرباط، 1982.

- البرزلي أبو القاسم، فتاوى البرزلي... تحقيق محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 2002.

- البكري أبو عبيد عبد الله، المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب وهو جزء من كتاب المسالك والممالك، دار الغرب الإسلامي، 1992.

- البناهي أبو الحسن، المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، تحقيق مريم قاسم الطويل، دار الكتب العلمية، 1995.

- البيذق أبو بكر، أخبار المهدي، الرباط، 1971.

- البيذق أبو بكر، المقتبس من كتاب الأنساب، الرباط، 1971.

- التميمي ابن عبد الكريم، المستفاد... تحقيق محمد الشريف، 2002.

- الجزنائي علي، جني زهرة الآس في بناء مدينة فاس، الرباط، 1967.

- الخزاعي علي، تخريج الدلالات السمعية... بيروت، ط 1، 1985.

- الزركشي أبو عبد الله، تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، المكتبة العتيقة، تونس، 1966.

- السخاوي شمس الدين، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، دار الكتاب العربي، بيروت، 1983.

- الصفدي صلاح الدين، الوافي بالوفيات، طبع باعتناء إحسان عباس، فرانز شتاينز، فيسبادن، 1969.

- الصومعي أحمد التادلي، كتاب المعزى، تحقيق علي الجاوي، 1996.

- الماوردي أبو الحسن، الأحكام السلطانية، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

- مجهول، الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية، الرباط، 1972.

- المراكشي ابن عبد الملك، الذيل والتكملة، السفر 1، تحقيق محمد بنشريفة، دار الثقافة، بيروت، د.ت، والسفر 5، تحقيق إحسان عباس، نفس الدار، والسفر الثامن، تحقيق محمد بنشريفة، الرباط، 1984.

- المسعودي أبو الحسن، التنبيه والإشراف، دار مكتبة الهلال، بيروت، 1981.

- المعتمد بن عباد، ديوان المعتمد، تحقيق أحمد بدوي وحامد عبد المجيد، المطبعة الأميرية ، القاهرة،1951.

- المقري التلمساني، نفح الطيب... تحقيق إحسان عباس، بيروت، 1968.

- المقريزي تقي الدين، الخطط المقريزية، مكتبة مذبولي، القاهرة، 1997.

- الناصري أحمد، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، البيضاء، 1956.

- النويري أحمد، تاريخ الغرب الإسلامي في العصر الوسيط من كتاب نهاية الأرب، تحقيق مصطفى أبو ضيف، البيضاء، 1985.

- الوزان الحسن، وصف افريقيا، الرباط، 1982.

- الونشريسي، أبو العباس، المعيار المعرب... الرباط، 1981.

المراجع

- البزرة أحمد مختار، الأسر والسجن في الشعر العربي، تاريخ ودراسة، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، 1985.

- البقالي أحمد مفتاح، مؤسسة السجون بالمغرب، منشورات عكاظ ، 1989.

- التاسافتي عبد الله، رحلة الوافد، تحقيق علي صدقي إزايكو، منشورات جامعة ابن طفيل، القنيطرة، 1992.

- بحاز بكير ابراهيم، القضاء في المغرب الإسلامي، نشر جمعية التراث، الجزائر، 2006.

- بولقطيب الحسين، نظام العقوبات والسجن بالمغرب الوسيط، مساهمة في دراسة "العقل التأديبي" المغربي خلال العصر الوسيط، مجلة فكر ونقد، ع 23، 1999.

- حيمر جمال، مكناس من التأسيس إلى العصر الحديث، دار أبي رقراق للطباعة، الرباط، 2006.

- دندش عصمت عبد اللطيف، أضواء جديدة على المرابطين، دار الغرب الإسلامي، 1991.

- رجالة محمد مبارك، ابن خلدون ومسألة التعذيب والقتل، ترجمة محمد الغرايب، مجلة كلية الآداب، القنيطرة، العدد 8، 2008.

- الشريف محمد، التصوف والسلطة بالمغرب الموحدي، طوب بريس، الرباط، 2004.

- عزاوي أحمد، رسائل ديوانية موحدية، الرباط، نيت المغرب، 2006.

- عنان محمد عبد الله، دولة الإسلام في الأندلس، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988.

- الغديري مصطفى، شعر ابن عمار، منشورات كلية الآداب، وجدة، 2001.

- فتحة محمد، النوازل الفقهية والمجتمع، منشورات كلية الآداب، عين الشق، البيضاء، 1999.

- فوكو ميشيل، تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي، ترجمة سعيد بنكراد، المركز الثقافي العربي، 2006.

- القادري إبراهيم بوتشيش، المغرب والأندلس في عصر المرابطين، المجتمع، الذهنيات، الأولياء، بيروت، دار الطليعة، 1993.

- القادري إبراهيم بوتشيش،الجرائم وعقوباتها في الغرب الإسلامي خلال العصرالوسيط (القرن4 - 8هـ / 10 - 14م)، ضمن ندوة التاريخ والقانون، مكناس، 2008.

- القبلي محمد، مراجعات حول المجتمع والثقافة بالمغرب الوسيط، الدار البيضاء، 1987.

- القبلي محمد، حول بعض مضمرات التشوف، ضمن التاريخ وأدب المناقب، منشورات عكاظ، الرباط، 1989.

- الكانوني محمد، تاريخ الطب العربي في عصور دول المغرب الأقصى، مخطوط الخزانة العامة، ميكرو فيلم، رقم 90 ت 175.

– الكتاني عبد الحي، نظام الحكومة النبوية المسمى التراتيب الإدارية، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.

– المغراوي محمد، الموحدون وأزمات المجتمع، جذور للنشر، الرباط، 2006.

– المنوني محمد، ورقات عن الحضارة المغربية في عصر بني مرين، الرباط، 1979.

– هوبكنز (ج)، النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى، ترجمة أمين الطيبي، الدار العربية للكتاب، تونس– ليبيا، 1980.

– الوادعي سعيد بن مسفر، فقه السجن والسجناء، الطبعة الأولى، الرياض، 2004.

– هادي العلوي، من تاريخ التعذيب في الإسلام، دار الهدى للثقافة والنشر، لبنان، 1999.

- Dufourcq (Ch), L'Espagne catalane et le magrhib au 13 et 14 siècle, P.U.F 1966.

- Faucoult (M), Naissance de la prison, surveiller et punir, Gallimard, 1975.

- Kably (M), Société, pouvoir et religion au Maroc à la fin du moyen âge, Maisonneuve, 1986.

- Nejmeddine(H), La prison en occident musulman médiéval, Arabica, Tome54, N2, 2007, pp149-188.

- Talbi (M), Quelques données sur la vie sociale en occident musulman d'après un traité de Hisba au 15e siècle, Arabica, 1954

تم الطبع بمطابع أفريقيا الشرق 2012
159 مكرر، شارع يعقوب المنصور، الدار البيضاء
الهاتف: 04 95 25 0522 / 13 98 25 0522
الفاكس: 20 29 25 0522 / 80 00 44 0522
مكتب التصفيف الفني: 54 / 53 67 29 0522
الفاكس : 72 38 48 0522
الدار البيضاء

Titres parus dans la collection du CNDH

Mohamed Berdouzi : *Rénover l'enseignement : de la charte aux actes*

Mohamed Berdouzi : *Structures et dynamique sociales au Maroc- Evaluation des analyses anglo-américaines*

Mohamed Berdouzi : *Destinées démocratiques*

Mohamed Berdouzi : *Structures du Maroc précolonial – Critique de R. Montagne*

Collectif, *La Bienvenue et l'adieu - Migrants jifs et musulmans au Maghreb XV-XXème siècles , volume I*

Collectif, *La Bienvenue et l'adieu - Migrants jifs et musulmans au Maghreb XV-XXème siècles, volume II*

Collectif, *La Bienvenue et l'adieu - Migrants jifs et musulmans au Maghreb XV-XXème siècles, volume III*

عناوين الكتب الصادرة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان

محمد بردوزي: تحديث التعليم في المغرب: من الميثاق إلى التفعيل

جان بياجي: علم التربية وعلم النفس ، ترجمة محمد بردوزي

التقرير السنوي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان سنة 2009

التقرير السنوي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان سنة 2010

عبد السلام بنعيسي: ذاكرة الاعتقال السياسي – مسارات وحوارات

مصطفى نشاط : السجن والسجناء – نماذج من المغرب الوسيط

عبد الله الولادي، المناضل الملتزم

د. محمد الإدريسي العلمي المشيشي : دراسة حول ملا ءمة القانون الجنا ئي مع المباديء والقواعد المعتمدة في منظومة حقوق الإ نسان

برتراند سبيفيل: التغلب على الفساد (مترجم عن الإنجليزية)

إذا كان الوعي بحقوق الإنسان من أهم شروط احترامها والتمتع بها، فإن وعيها في تاريخيتها ومسارها واستيعاب قضاياها والتشبع بثقافتها شروط وجوب للنهوض بها وممارستها ممارسة أكمل وأفضل.

من ثمة، فإن استكناه قضايا حقوق الإنسان بين ثنايا التاريخ والثقافة والمجتمع والاقتصاد، ومن خلال التجارب الفردية والجماعية، ودرسها وتحليلها بقصد التوثيق والمعرفة واستخلاص العبرة.... مجهودات تستحق الدعم والتشجيع مادامت تدخل في صميم نشر ثقافة حقوق الإنسان بشتى أبعادها ومجالاتها وتوسيع نطاق الشغف والاهتمام بمختلف قضاياها وأسئلتها.

ولئن كان نشر الأبحاث والدراسات ذات الصلة بحقوق الإنسان يجسد، في حد ذاته، تحفيزا لها وللاهتمام بمختلف قضاياها وإشكالاتها، فإنه يتوخى، في ذات الآن، إغناء المكتبة العلمية والتاريخية المغربية في هذا الباب وفتح النقاش وشحذ الذهن وإذكاء التفكير.

يرصد هذا الكتاب تاريخ السجن والسجناء بالمغرب الوسيط، ويعالج الخلفية التاريخية للسجن في المغرب الوسيط، باعتباره فضاء مصادرا للحرية، من خلال مجموعة من الأسئلة، من قبيل: ما هي الجنح ذات الطابع العام التي كانت ترمي بأصحابها في أتون السجن؟ وما هي أصناف السجناء؟ وهل غلب السجن السياسي على وظيفة السجن؟ وهل ثمة تجليات لأدب السجن بالمغرب الوسيط؟ وما هي مصائر السجناء...؟

ويتميز بتناوله هذه الأسئلة وغيرها، متوسلا بمنهج تاريخي قائم على التوثيق، وعلى جمع شتات الإشارات التاريخية المتناثرة، وإجراء التقاطعات فيما بينها.